

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجزائر "3"
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

مطبوعة

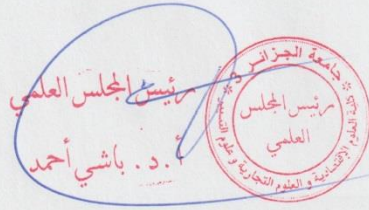
محاضرات في تاريخ الوقائع الاقتصادية

محاضرات: مقياس تاريخ الوقائع الاقتصادية ، موجه لطلبة السنة الاولى ليسانس ل م د بجامعة الجزائر "3"

من اعداد الدكتور:

الدكتور: حداد محمد

السنة الجامعية 2020/2019





شهادة باعتماد مطبوعة

نحن السيد رئيس المجلس العلمي لكلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير،

بناء على:

- المطبوعة المودعة للتقييم لدى المجلس من قبل الأستاذ(ة) / حداد محمد برتبة أستاذ(ة) محاضر(ة) " أ "

مطبوعة بعنوان " محاضرات في تاريخ الوقائع الاقتصادية " للعام الدراسي 2020/2019
قصد التقييم؛

- بناء على استيفاء المطبوعة للشروط الشكلية والمنهجية المطلوبة،
- بناء على التقارير الإيجابية للخبراء بخصوص مضمون المطبوعة وانسجامها مع المسار التدريسي بالكلية،
- بناء على مصادقة المجلس العلمي على تقارير الخبراء في اجتماعه بتاريخ 2019/11/16 نشهد أن المطبوعة الموسومة بـ: "محاضرات في تاريخ الوقائع الاقتصادية "
- قد تم اعتمادها كسند بيداغوجي بالكلية، وعليه يمكن إيداعها بالمكتبة وتوزيعها على الطلبة.
- الخبراء هم:

الأستاذ/ غويني العربي	الرتبة: أستاذ
الأستاذ/ رجراج محمد	الرتبة: أستاذ

سلمت هذه الشهادة للمعني لاستخدامها في حدود ما يسمح به القانون.

الجزائر في: 2019/11/17

رئيس المجلس العلمي
أ.م. باشي أحمد

ملاحظة:

يلتزم المعني بإيداع نسخة من شهادة الخبرة مرفقة بنسخة من المطبوعة بالإضافة إلى فرض لين يحتوي المطبوعة للسيدة مديرة المكتبة المركزية بدالي إبراهيم

الفهرس

المحور الأول: الوقائع الاقتصادية قبل ظهور النظام الرأسمالي.....	05
الدرس الأول: إسهامات المدرسة التجارية(المركنتلية) في الاحداث الاقتصادية.....	05
الدرس الثاني: اسهامات المدرسة الطبيعية (الفيزيوقراطية) في الواقع الاقتصادي.....	13
المحور الثاني: إسهامات الفكر الكلاسيكي في الوقائع الاقتصادية.....	17
الدرس الأول: مساهمة آدم سميث في الوقائع الاقتصادية.....	18
الدرس الثاني: مساهمة دافيد ريكاردو في الوقائع الاقتصادية.....	20
الدرس الثالث: مساهمة مالتوس في الوقائع الاقتصادية.....	25
الدرس الرابع: النموذج الكلاسيكي لتحليل للنمو الاقتصادي.....	26
المحور الثالث: مساهمة كارل ماركس في تحليل الواقع الاقتصادي.....	29
الدرس الأول: إسهامات ماركس في الواقع الاقتصادي.....	29
الدرس الثاني : النيوماركسية و الواقع الاقتصادي العالمي.....	36
المحور الرابع: التحليل النيوكلاسيك للواقع الاقتصادي.....	38
الدرس الأول: النيوكلاسيك والنمو الاقتصادي.....	38
الدرس الثاني: النيوكلاسيك وواقع التنمية الاقتصادية.....	40
الدرس الثالث: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي كأداة لتحقيق التنمية.....	42
المحور الخامس: تحليل الواقع الاقتصادي بعد أزمة الكساد 1929.....	52
الدرس الأول: مساهمة كينز في تحليل الواقع الاقتصادي.....	52
الدرس الثاني: نماذج تحليل واقع الاقتصاد العالمي بعد كينز :.....	53
المحور السادس: اتفاقية التعريفات الجمركية جات وأثرها على الاقتصاد العالمي.....	60
الدرس الأول: مفاوضات التجارة الدولية واتفاقية لتعريفات الجمركية.....	61
الدرس الثاني: جولات الجات وأثرها على الاقتصاد العلمي.....	63
الدرس الثالث: تحليل مبادئ النظام التجاري الدولي في عهد الجات.....	70
المحور السابع: المنظمة العالمية للتجارة وأثرها على الاقتصاد العالمي.....	78
الدرس الأول: المنظمة العالمية لتجارة المهام والاهداف.....	78
الدرس الثاني: موقع الاقتصاديات النامية في الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة:.....	94
الدرس الثالث: العوائق غير التعريفية للتجارة وموقع الاقتصاديات النامية.....	100
المراجع :.....	108

المحور الأول : الوقائع الاقتصادية قبل ظهور النظام الرأسمالي

الدرس الأول : إسهامات المدرسة التجارية(المركنتلية) في الاحداث الاقتصادية

الادب الاقتصادي لم يتضمن عناصر أساسية لنظرية ديناميكية للنمو الاقتصادي لا في العصور الوسطى ولا في الكتابات الواردة ما بين العصور الوسطى وعصر التجاربيين لان غاية الإنسان في ذلك الوقت كانت محصورة في تلبية حاجاته الأساسية من الطبيعة مباشرة تقريبا والطرق التقليدية أي انه لم تكن هناك مشكلة اقتصادية كتحسين المستوى المادي للإنسان بالإضافة الى سيطرة الفكر الألهوتي للكنيسة الجامدة مما أدى الى اطفاء نوع من الضبابية والظلام على الحياة بصفة عامة وعملية التطور والنمو والحدثة بصفة خاصة ولكن مع نهاية القرن الرابع عشر ظهرت مجموعة من المتغيرات ادت الى زوال النظام الاقتصادي السائد تمثلت في ¹.

- أ- هروب رقيق الأرض ولما كان النظام الاقتصادي قائم على الزراعة بصفة أساسية فان عملية الهروب أدت إلى زعزعت النظام وإمكانية استمراره
 - ب- ظهور المدن وزيادة أهميتها كعامل مستقل ومناهض للنظام الاقتصادي والعمل على تحريرها من السيد
 - ت- ظهور النقود (المعادن النفيسة) أصبحت العملية الاقتصادية تتم عن طريق التبادل عبر النقود وليس عن طريق التبادل العيني
 - ث- بيع الإقطاعيين أراضيهم إلى الفلاح الحر ا والى العبيد مقابل النقود أو إيجارها أدى إلى تفكيك رابطة التبعية وما تفرضه من التزامات عينية وتحطيم معها نظام رقيق الأرض
- هذا التطور الذي حدث في الهيكل الاجتماعي والاقتصادي أدى إلى ظهور تغير مصاحب في النظام السياسي وهو فقدان مكانة الإقطاع في تسيير أمور الدولة مما أدى إلى تبلور مجموعة من العوامل المساعدة أدت إلى تحقيق نهضة اقتصادية فكرية نذكر منها ²

- أ- زوال النظام الحرفي والاقتصادي في أوروبا للأسباب المذكورة أعلاه
- ب- زيادة أهمية التجارة وذلك لان تحرير العبيد والفلاحين من السيطرة النظام الاقتصادي في أوروبا أدى إلى توجه معظم المتحررين إلى خارج النشاط الزراعي يعملون في

¹ لبيب شقير تاريخ الفكر الاقتصادي ، دار النهضة مصر للطباعة والنشر الطبعة الاولى السنة غير موجودة بتصرف ص (108-109-

110-111-112)

² مدحت القرشي ، تطور الفكر الاقتصادي دار وائل للنشر الطبعة الاولى 2008ص81

التجارة وخاصة الخارجية منها والتي توسعت بصورة مضطردة وأدت إلى ثراء التجار وزيادة أهميتهم

ت- نمو السكان في المدن وزيادة الإنتاج الذي ساعد على انتشار النمط التجاري عبر المسافات الطويلة وترك أثره في ظهور الدولة القومية كمركز للسلطة

ث- إن ظهور الدولة القومية الحديثة في أوروبا وتشكل الدول التي كانت أداة راي فيها المشتغلون بالتجارة وأرباب الحرف قلة لحماية مصالحهم وتنميتها

ج- إن زيادة أهمية النقود وتكوين رؤوس الأموال والتي أصبحت قوة لها أثرها في السياسة وفي النظام السياسي : جعل لها مكانة في البنيان الاقتصادي و اكبر كمية ممكنة من النقود

ح- التحرر من الدين ونظرة الكنيسة الأمر الذي أدى إلى تغير نظرة المجتمع نحو الفائدة مقابل اقراض النقود

خ- الاكتشاف الجغرافي للعالم الآخر (الولايات المتحدة الأمريكية)والطرق البحرية أدى الى زيادة النشاط الاقتصادي و ثراء المشتغلين فيه وزيادة تدفق المعادن النفيسة وتحقيق وفرة في الثروة و الرساميل المتراكمة لتمويل الاستثمارات الجديدة

هذه العوامل مجتمعة ادة الى احداث تغير في نمط الحياة الاجتماعية والاقتصادية وزيادة حجم الدخل القومي والفردى الامر الذي ساهم في زيادة الطلب على السلع والخدمات وتحقيق النمو الاقتصادي ارتكزت افكار هذه المدرسة على مجموعة من المبادئ حتى تستطيع تحقيق هذا النمو المطرد وزيادة تراكم راس المال نذكر منها ³

أ- العلاقة بين الثروة والامة وما لديها من معدن نفيس

ب- الاهتمام بدراسة ظاهرة ارتفاع الثمن

ت- تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية

ث- تحقيق مزان تجاري موجب

ج- تركيب اوجه النشاط الاقتصادي مع اعفاء الاولوية للتجارة الخارجية

ح- زيادة حجم السكان

³ أنيس حسن يحي ، تاريخ الفكر الاقتصادي قبل ادم سميث ، المجتمع الثقافي ابوضبي ، الطبعة الاولى 2003ص107

ركز المار كنتلين على الميزان التجاري من اجل تحقيق الثروة "فالدولة تصبح أكثر غنى كلما أصبح الرصيد الايجابي في الميزان التجاري اكبر "4 لأجل ذلك عملوا على تطبيق مبدأ الحماية الجمركية التي تتركز على فرض الرسوم العالية على المستوردات من الخرج وخاصة الكمالية منها مع تسهيل دخول المواد الأولية مما وفر مناخ مناسب لتطوير الإنتاج المحلي وزيادة الصادرات وتحسن الميزان التجاري لهذه الدول ولكن اختلفت هذه السياسة من دولة لأخرى نذكر منها 5.

أ- إلزام السفن التي تنقل البضائع الاسبانية بإعادة قيمة تلك البضائع بالذهب والفضة إلى داخل اسبانيا

ب- حرمان الأجانب الذين يبعثون سلعا داخل اسبانيا من إخراج ثمنها نقدا خارج اسبانيا

ت- منع تصدير السبائك الذهبية للخارج لفرض عدم المساس برصيد البلد من ثروته الذهبية

أما السياسة التجارية الضريبية ارتكزت على السياسة الصناعية الموجه للتصدير لتحقيق ميزان تجاري موجب وعملت على توفير الظروف المناسبة لها من بينها

أ- قيام الدولة نفسها بتأسيس صناعات حكومية

ب- قيام الدولة بتشجيع الصناعة الوطنية من خلال فرض الرسوم الجمركية المرتفعة على السلع المستوردة المنافسة للإنتاج الوطني أي حماية الصناعة الوطنية

ت- قيام الدولة بإنشاء شركات مهمتها تسويق منتجات الصناعة الفرنسية للخارج وكذلك تشجيع الافراد والشركات على الاكتتاب في رؤوس الاموال تلك الشركات

أما السياسة التجارية الانجليزية ارتكزت على تطوير وتشجيع التجارة الخارجية للحصول على المعادن النفيسة عن طريق تصدير السلع المحلية الى الخارج وتقديم الخدمات التجارية لباقي بلدان العالم ، مقابل الحصول على اثمانها من الذهب والفضة .

نجحت السياسات بفضل التزاوج او التعاون بين " التجار والملوك او الدول والتجار حيث استطاع وان يصنعوا القوانين واللوائح وان يضعوا التنظيمات التي تكفل تحقيق اكبر ربح ممكن للتجار سواء بتنظيم في الداخل المصانع او يمنع تصدير المنتجات الزراعية حتى تبقى معروضة بكميات كبيرة في الداخل فينخفض ثمنها وتبقى اجور العمال تبعا لذلك منخفضة او بفرض

⁴ اسماعيل سفر ، عارف دليلة ، تاريخ الفكر الاقتصادي ، منشورات جامعة دمشق الطبعة الاولى 2001ص125

⁵ مدحت القرشي ، تطور الفكر الاقتصادي مرجع سبق ذكره ص85-86-87

الحماية الجمركية حتى لا تستورد سلع مماثلة ينتجها التجاري الداخلي فيتمكنون من تصريف منتجاتهم في الداخل بالأسعار التي يفرضونها⁶

الفكر التجاري والنمو الاقتصادي :

ارتكز الفكر التجاري في دراساته البحث عن السبل والطرق لبتي تحقق ثراء المجتمع والافراد جعلوا الثروة محصورة في الذهب والفضة التي يجب تكديسها بجد ، وقد اعتقدوا انه من الافضل بقاء مخزون الذهب والفضة ان يتحقق ميزان تجاري رابح من خلال الترويج الفعال للتصدير ووضع قيود على اسعار وحصص ما يجري استيراده ويسمح النقد الناتج عن هذه السياسة بخفض معدلات الفائدة وتحفيز الاستثمار في السوق مما يرفع مستوى العمالة الوطنية وبهذا يتحسن الرخاء الاقتصادي⁷.

يرى الماركنتيلين أن نمو الصناعة وازدهار التجارة هو منبع الثروة وتراكمها وتحقيق النمو بينما النشاط الزراعي يأتي كنتيجة لعملية النمو الحاصلة في القطاعين السابقين ولكن تحقيق هذا النمو في نظرهم لا يمكن ان يكون لا تحت رعاية الدولة التي تمتلك القوة الاقتصادية والسياسية في المجتمع والفلسفة التي تمكن وراء القوة هذا الهدف هو ان سعادة ورضا الافراد تستمد من رخاء الدولة وقوة نفوذها ، فاذا كانت +الدولة غنية وقوية فان الافراد فيها يصبحون اكثر يسرا لا انهم تعارفوا على ان الاصل في النشاط الانتاجي يترك للأفراد حيث يكون بدافع من الغرائز الشخصية التي تمكن في نفوسهم اكثر من ان يكون بدافع من العقل والمنطق ولذلك فان مجرد ترك الحرية للأفراد في ممارسة نشاطهم الاقتصادي ، فان غريزة الانانية وحب الذات سوف تدفعهم الى نحو الانتاج لتحقيق اقصى نفع فردي ممكن⁸ هذه الحرية في الاعمال الجارية الانتاجية وبشكل مطلق في حرية النشاط الاقتصادي التي ينادي بها التجاريون تعني عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي الا ان كانت الدولة عند التجاريين كانت ترتبط بتدخل الدولة في النشاط وتوجيهه عملية النمو الاقتصادي وجعلوا عملية ربط وثيق حيث يرون ان

⁶ لبيب شقير مرجع سبق ذكره ص 115-116

⁷ فريدريك م شرر ، نظرة جديدة الى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار والتكنولوجيا ، تعريب أو عمسة مكتبة العبيكان الطبعة الاولى ص 17-18

⁸ وديع شرايحة، دراسات في التنمية الاقتصادية ، دار كتابكم ، الطبعة الاولى 1987 ص 62

"رخاء الافراد يأتي من رخاء الدولة ، فعند ما تكون الدولة قوية في المجالي الداخلي والخارجي فان الفرد يكون قويا وتكون الدولة قوية بما تملكه من ثروة ولهذا رأى التجاريون ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي"⁹.

ارتبط التدخل من الدولة عند التجاريون بضرورة الحفاظ على ثروة الدولة والمجتمع فكان الضروري ان تعمل على سن القوانين والتشريعات التي تسمح لها بتوجيه عملية النشاط الاقتصادي في ما يخدم مصالح الافراد والدولة على حد سواء ويرى التجاريون انه لو ترك الحرية التامة للأفراد فانهم يهدفون الى تحقيق رغباتهم دون تلبية رغبات الدولة لكن بالتوجه من طرف الحكومة فانهم يحققون اهدافهم الشخصية واهداف الدولة معا "كما ارتبط تدخل الدولة في ظل افكار التجاريون في كل من فرنسا واسبانيا بقواعد وامتيازات سياسية أساس همه الحكم الدكتاتوري القائم عندئذ فيها ، نجد ان هذا التدخل قد تضائل في كل من انجلترا واسباني نظرا للتزايد النفوذ الاقتصادي لمؤسسات الفردية"¹⁰ وظهر مبدأ الحرية في العمل والفكر وهي الحرية التي تعطي نطاق معين للتدخل الدولة وتبعدها عن الممارسة الاقتصادية كما انها تسمح بالتوسع الداخلي والخارجي للأفراد والمؤسسات في يطار هذا التوجه عملت المركاتيلية على ضغط على الدولة من اجل تخفيض الضرائب على رجال الاعمال والصناع والتجاربيين من اجل نمو تحقيق نمو الصناعة والانتاج وزيادة الصادرات أي زيادة تراكم راس المال وتعظيم الثروة عند هذه الدولة بل استطاع التجار من اقناع الدولة علة تقديم مساعدات مادية يخفض الاسعار حتى يستطيعوا المنافسة في السوق العالمية أي ان الدولة تعمل على خلق مناخ جيد وملائم لتطوير الصناعة والتجارة بطريقة غير مباشرة لان في نظرهم هي المحرك الاساسي لعملية النمو الاقتصادي وزيادة الثروة بعكس الزراعة التي يعتبرونها مصدرا المادية الاولى للزراعة ففهي أي الزراعة التي يعتبرونها مصدرا للمادة الاولى للزراعة ففهي أي الزراعة عامل مساعد على نمو القطاعين الاخرين ويرى التجاريون حتى يضمن استمرار عملية النمو المطرد للاقتصاد وجب توسيع العلاقات مع العالم الخارجي ويمكن ان يتم بطريقتين¹¹ .

أ- بفتح المستعمرات

ب- بالعلاقات التجارية مع الدول

⁹ اسماعيل شعباني مرجع سبق ذكره ص56

¹⁰ حمدية زهوان التنمية الاقتصادية ن الفكر الاقتصادي ، التحليل الاقتصادي مكتبة عين شمس ن الطبعة الاولى 1988ص02

¹¹ اسماعيل شعباني مرجع سبق ذكره ص57

بالاعتماد هذا المنحى من طرف التجاريين تم اعطاء دور مهم للدولة في عملية ضمان المواد الأولية الضرورية لعملية الصناعة وكذلك فتح الاسواق من اجل تصريف المنتج الفائض عن السوق الداخلي وجلب الثروة وزيادة التراكم وبهذه العملية اصبح " النمو الاقتصادي عند التجاريين مرتبط بنمو العلاقات الاقتصادية الدولية وتجميع الهجرة داخل الدولة حتى يزداد حجم العمالة ويرتفع مستوى الكفاية الانتاجية ويرتقي الفن الانتاجي فيترتب اثر مباشر على النمو الاقتصادي "12 تشجيع التجاريين ،لنشط الاقتصادي واعطاء الحرية لرجال الاعمال في ممارسة نشاطاتهم بل وتقديم الاعانات المادية والمعنوية لزيارة القدرة التنافسية وزيادة العلاقات الدولية كان يهدف الى جلب المواد لأولية وازدهار الصناعة والتجارة وزيادة المبيعات الى الخارج مما ادى الى زيادة الانتاج وتقليل المشتريات وعليه تحقيق مزان تجاري موجب وزيادة تراكم راس المال يعني زيادة الثروة "كما طالبو بزيادة الاهتمام بالزراعة باعتبارها مصدرا هاما للمواد المواد الأولية اللازمة لصناعة يضاف الى ذلك ان كل تقدم في الزراعة لا بد وان يخلق الظروف الملائمة لتقدم كل من الصناعة والتجارة "13 .

اعتبرت المركنتلية " ان التجارة الخارجية هي مصدر تراكم الثروة وزيادة الثروة يجب زيادة التصدير وتقليص الاستيراد ولذلك انصب البحث الاقتصادي للمركنتلية على التداول والتجارة بدلا من الانتاج ولم يكن ذلك من قبل الصدفة اذ ان راس المال التجاري في ذلك الوقت كان هو السائد والسابق لرس المال الصناعي "14 .

اول من اهتم بالعمل عند المركنتليين هو وليم بيتي (1623/1687) اعتبر "مقاس البضاعة كمية العمل المبذول في انتاجها ، والتي تقاس بزمان العمل وجعل ذلك ممكنا بعد نقل ميدان البحث من نطاق التداول الى نطاق الانتاج "15 ومن ذلك الوقت اهتم التجاريين بالعمل واعتبروه العنصر الرئيسي في العملية الانتاجية لذلك اكدوا ان نمو الانتاج يتوقف على زيادة القوة كذلك على ايجاد العمل اللائق للقوة العاملة ، وبذلك فهم يربطون بين العمل ومعدل زيادة السكان أولا ثم التشغيل الكامل لقوة العمل اي القضاء على البطالة "16 كما جعل "التجاريين من زيادة السكان مجالا لكي تحقق الدولة زيادة في حصيلة الضرائب وتدعيم نفوذها في الداخل والخارج وبذلك كانت افكار

12 حمدي زهرن مرجع سبق ذكره ص05

13 وديع شرايحة ، مرجع سبق ذكره ص63

14 عارف دليلة ، الانظمة الاقتصادية القارنة ، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية 1975 الطبعة الاولى ن حلب سوريا ص 32-33

15 المصدر نفسه ص93

16 وديع شرايحة ، مرجع سبق ذكره ص63

التجاربيين في النمو بالغة التفاؤل "17 يرى بعض التجاربيين ان زيادة عدد السكان قد ينتج عنه هبوط في الناتج المتوسط لذلك اعتمدت الزيادة الانتقائية كمنح هجرة المواطنين المساهمة في النشاط الاقتصادي الى الخارج وتشجيع هجرة المواطنين المساهمين في النشاط الاقتصادي الى الداخل كما اهتم التجاريون بالأجور وافترض وان تكاليف الانتاج ، وبالتالي اسعارها التي تباع بها في الخارج انما تتوقف على مستوى الاجور المدفوعة للقوة العاملة ولهذا السبب أيدو سياسة اجور العمالة المنخفضة حتى لا ترتفع تكاليف السلع لأمر الذي يساعد على زيادة القوة التنافسية وزيادة الصادرات ونمو الاقتصاد .

يمكن القول ان الفكر التجاري عمل على تأسيس مبدأ تدخل لدولة في النشاط الاقتصادي لتوجيهه عملية النمو وتصحيح الاختلالات التي تحدث برغم الحرية التي تدعو اليها في ممارسة النشاط التجاري والصناعي عند الافراد ولكن عند المساس بمصالح الدولة تتوقف هذه الحرية ارتكز هذا الفكر على زيادة تراكم راس المال الناتج من الربح المحقق في الميزان التجاري المبني على نمو القطاع الصناعي الذي يوصف العمال باقور منخفضة حتى تنخفض التكاليف وتزيد قوة المنافسة كما يجر الدول على تقديم اعانات لصناعيين والتجار من اجل مضاعف الانتاج وزيادة الصادرات بل " تخفيض اسعار الفائدة عن طريق زيادة عرض النقود وتوفير السيولة النقدية ، فهذه الوفرة تعمل على زيادة الاستثمار وزيادة استخدام العمالة وعلاج البطالة "18 كما قامت هذه الحكومات باعتماد سياسة توسعية بغيت توفير المواد الاولية لصناعة الناشئة وفتح اسواق جديدة وعليه شجعا الفكر التجاري على ظهور المستعمرات ومعه مصالح الإمبراطورية الاقتصادية الدول المستعمرة وهكذا اصبحت هذه المستعمرات مرسى آمن للسفن التجارية ومنفذا رئيسا للزيادة الكبيرة في عدد السكان في الدول الامم ومأوى لغير المرغوب فيهم من المجرمين والمتعطلين فضلا عن مصدر خصب ودائم للمادة الاولية والرقيق وسق لتصريف المنتجات " واهتم التجار واقامة علاقات تجارية مع الدول الاخرى لان ازدهار التجارة مع الخارج انعاش للاقتصاد القومي في الداخل ومن اجل ضمان استمرار هذا النمو عمل الفكر التجاري على تشجيع التصدير بالمقابل تخفيض الضرائب على الواردات من المواد الاولية ورفعها على الكماليات والمواد المصنعة وكان الهدف من وراء ذلك بالإضافة الى توازن الميزان التجاري وتحقيق فائض معقول وهو حماية الصناعة الداخلية والعمل على انمائها واعدادها للتصدير

17 حمدان زهران ، مرجع سبق ذكره ص 04
18 حمدان زهران مرجع سبق ذكره ص 04

يمكن القول ان توفير الشروط الملائمة لتجارة الدولة الموجهة يمكنها ان تكون سببا في نمو اقتصاديات هذه الدول

"عمل المركنتلين في المرحلة الاخيرة على المحافظة على التوازن التجاري النشط وراو في النقود وسيلة للادخار فحسب بل وواسطة للتبادل ، وباعترا فهم بأهمية دور التجارة الوسيطة يكون قد اعترفوا عمليا بدور النقود كراس مال وبتقدير القيمة بالنقود يبين المركنتلين ان الربح داخل البلاد يمكن ان يكون نسبيا فقط ورأو مصدره الرئيسي في التبادل التجاري الخارجي غير المتكافئ"¹⁹ استطاعت المركنتلية ان توجه الدولة وتستعملها لتحقيق عملية النمو الاقتصادي المطرد وذلك من خلال

- أ- تشجيع الصناعة الوطنية وزيادة القدرة التنافسية لها داخل الوطن وخارج الوطن
- ب- تخفيض تكاليف الانتاج وبالذات المواد الاولية وأجور العمال
- ت- تحديد سياسة انتاجية تهدف الى تخفيض الاسعار وتحقيق النمو
- ث- تسيير الدولة لعملية التصدير تكوين وخلق شركات كبيرة مهمتها تصريف المنتجات الصناعية للخارج
- ج- تمويل المشروعات الوطنية وحمايتها لتقوية الصناعة المحلية
- ح- العمل على توفير المواد الاولية واليد الرخيصة من المستعمرات والبلدان البعيدة
- خ- ضمان الاسواق لتصريف المنتجات بضم مستعمرات استهلاكية عن طريق الغزو المباشر
- د- توفير اسطول بحري لحماية التجارة غي اعالي البحار
- ذ- خلق البنوك وتوسيع نشاطها المالي في المجال لصناعي والتجاري لتوفير السيولة النقدية اللازمة لعملية الاستثمار
- ر- الاهتمام بتنمية الصناعة من اجل مضاعفة الانتاجية وزيادة النمو
- ز- تشجيع القطاع الخاص على اقامة الصناعات وحمايتها من المنافسة الاجنبية

بفضل هذه التدخلات المباشرة استطاعت المركنتلية ان تساهم في نمو الاقتصاد الدولي في ذلك الوقت وتحقيق قفزة نوعية في عملية التراكم المالي الذي ساهم بشكل مباشر في ظهور الرأسمالية

¹⁹ ماجد بطح ، تاريخ النظريات الاقتصادية ، دار دمشق للطباعة والنشر ط1 1988 ص87

الدرس الثاني : اسهامات المدرسة الطبيعية (الفيزيوقراطية) في الواقع الاقتصادي

ارتكزت افكار الطبيعيين في رؤيتهم الى كل المسائل الحيادية على القوانين الطبيعية بما في ذلك الظواهر الاقتصادية فهي خاضعة لقوانين طبيعيو لا دخل لإرادة الإنسان والمجتمع في وجودها وان تغيرها غير ممكن يرى فرانسوا كيني (1664-1774). أن "التطور الاقتصادي يكون من خلال قوانين الداخلية التي كان يعتقد ان لها صفة القوانين الطبيعية"²⁰ هناك قوانين طبيعية أزلية تحكم المجتمع الإنسان وتؤمن له سعادته "²¹ وتنطبق على كل الظواهر الاقتصادية وعلى هذا عملت المدرسة الطبيعية على تحديد جملة من المبادئ مستنبطة من القانون الطبيعي وتضمن تحقيق تقدم المجتمع وتحقيق الانسجام بين أفرادهِ وتحقيق النمو المفرد هي :²²

1. مبدأ الحرية الفردية

2. مبدأ المنفعة الشخصية

3. مبدأ المنافسة

يرى الطبيعيين ان حرية الفردية التي تضمن حق التملك وحق الفرد في ان يستحوذ على ثمار القيود في الحياة الاقتصادية وذلك لصالح نمو وتطور الاقتصاد "²³ وذلك راجع الى وجود انسجام فعال بين مصلحة الفرد الذاتية ومصلحة المجتمع ككل ولا خوف ان يلحق اي ضرر بالافراد او المجتمع لان الامور تسير وفق القوانين الطبيعية

كما يرى الطبيعيين ان عملية النمو الاقتصادي يكون سببها المنفعة الشخصية "فكل شخص يهتدي في تصرفاته الاقتصادية ، بما يحقق منافعهِ الشخصية ، فالمنفعة الشخصية بذلك هي الحافز الذي سيحث الناس على النشاط الاقتصادي والقوة التي توجههم لمباشرة هذا النشاط "²⁴ وهذا الامر ايجابي يعمل على دفع الناس على زيادة مجهوداتهم وانتاجيتهم استجابة لرغباتهم ومصالحهم مما يؤدي الى زيادة الانتاج الكلي وتحقيق النمو الاقتصادي كما تقوم عملية الانتاج عندهم في اطار المنافسة بما ان كل فرد يسعى الى تحقيق منافعهِ الشخصية وبذلك يكون او يدخل في تنافس مع بقية الافراد ، وفي هذا السياق يرى لارفيير " أنه من جوهر هذا النظام الطبيعي ان المصلحة

²⁰ عارف دليلة ، مرجع سبق ذكره ص33

²¹ أنيس حسين يحي ، مرجع سبق ذكره ص159

²² المصدر نفسه ص160

²³ المصدر نفسه ص160

²⁴ لبيب شفيير مرجع سبق ذكره ص140

الخاصة لكل فرد لا يمكن ان تفصل عن المصلحة العامة للمجتمع وهذا ما يتحقق في ظل نظام الحرية اي لن كل فرد انما يكون الاداة التي تحقق سعادة الافراد الاخرين وان سعادة فرد واحد تنتقل بما يشبه الحركة للجميع"²⁵

1- الثروة والانتاج عند الطبيعيين

يعتبر الطبيعيون ان "الطبيعة هي المصدر الوحيد للثروة الاقتصادية وقد ترتب على ذلك ان النشاط الاقتصادي المنتج هو استغلال الموارد الطبيعية فقط في حين ان نواحي النشاط الاقتصادي الاخرى مثل الصناعة والتجارة والخدمات تعتبر كنشاطات غير منتجة وهذا يعتبر تحولاً مهماً عن الفكر التجاري المركنتالي"²⁶ وبذلك استخلصوا ان النشاط الزراعي هو الذي يعد منتجاً لأنه يخلق انتاجاً صافياً اكثر من تلك التي جرى استخدامها في عملية الانتاج اي خلق مقدار من الثروة اكبر من ما يعطيها من العمل الامر الذي يجعل التعاون بين الانسان ولطبيعة اكثر إنتاجية من غير النشاطات الاقتصادية الاخرى ويستخلصون من ذلك ان الطبقة المنتجة هو الزراع وان الصناع والتجار هم طبقة عقيمة فالصناعة لا تعدو ان تكون عملية تحويل للمنتجات الزراعية فقط عند الطبيعيين ، فالنتاج عند الطبيعيين هو "كل عمل يخلق ناتجاً صافياً يضيف مقدراً من المواد اكثر من تلك التي تجري استخدامها في عملية الانتاج"²⁷ وبالتالي الزراعة هي وحدها الخالقة للقيمة واعتمد المدرسة الطبيعية اجمالاً سياسات اقتصادية تهدف الى زيادة انتاجية الارض هي²⁸

- أ- توجيه رؤوس الاموال نحو النشاط الزراعي تحديداً واعتماد الزراعة التي تتم على نطاق كبير
- ب- حض وتشجيع ملاك الاراضي الزراعية على قيامهم بالتحسينات الضرورية المنتظمة للأرض الزراعية بهدف تأمين زيادة انتاجيتها
- ت- تحديد سعر مناسب للفائدة على القروض الزراعية
- ث- زيادة مدة الايجار لمستأجر لأرض زراعي بغرض طمأننتهم
- ج- ادخال التقدم التكنولوجي والعلمي في المجال الفلاحي لزيادة الانتاجية
- ح- ايجاد سوق كافية لتصريف المنتجات الزراعية

²⁵ لبيب شفيير مرجع سبق ذكره ص142

²⁶ مدحت القرشي ، تطور الفكر الاقتصادي مرجع سبق ذكره ص101

²⁷ أنيس حسن يحي مرجع سبق ذكره ص162

²⁸ المصدر نفسه ص170

خ- زيادة رأس المال الفلاحي²⁹

الا ان التوسع في الزراعة وزيادة الانتاجية لا يضمن ثمن عادل ومجزي للمنتجات الزراعية اي انخفاض ثمن المحاصيل الزراعية في السوق قد يؤدي الى تلاشي الناتج الصافي في الزراعة وتصبح الزراعة غير منتجة بطبعه وبزول النمو الاقتصادي لاجل ذلك عملت المدرسة الطبيعية على ضرورة توفير الحرية للتجارة بشقيها الداخلية والخارجية باعتبار ان حرية التجارة هي شرط ضروري لتصرف الانتاج واعطاء سعر عادل يحفز على زيادة الانتاجية وتحقيق التراكم المالي الذي يسمح بزيادة الاستثمار في القطاع الزراعي وتحقيق التراكم المال الذي يسمح بزيادة الاستثمار في القطاع الزراعي وتحقيق النمو يرجع كبني انخفاض اسعار المنتجات الزراعية الى تلك القيود المفروضة على تصديرها

2- الحرية الاقتصادية وعملية النمو عند الطبيعيين

نادى الطبيعيون بترك النشاط الاقتصادي حرا ، بان تمنع الدولة عن التدخل في الحياة الاقتصادية ، وقد نادوا بأن تطبيق تلك العملية في شعارهم دع م الافراد يعملون ودعم السلع تنتقل بين البلاد دون اي تدخل من الدولة³⁰ laissez faire laissez passer

يرى كيني ان الإقرار بسلطات الملك الواسعة لا يجعل من هذه السلطات فوق القانون الطبيعي ولا ينبغي ان تكون تحكيمية او مقيدة لحرية المجتمع وبالتالي لحرية الفرد وأن وظيفة الدولة تنحصر فيما يلي³¹

1. الكشف عن القوانين الطبيعية بحيث تأتي التشريعات التي تصدرها منسجمة مع القانون الطبيعي ولا تحمل محله وانما تتكيف معه
2. نشر التعليم على نطاق واسع يهدف الى تمكين المجتمع والافراد من امتلاك وعي بأهمية اداة النظام الطبيعي لوظيفة على الوجه الاكمل كي تتأمن مصالح المجتمع والافراد على السواء
3. تأمين الاستقرار والامن للمجتمع
4. حماية الملكية الخاصة وتأمينها ضد اية نقديات او تجاوزات باعتبارها عنصرا اساسيا يقوم عليها النظام الطبيعي

²⁹ اسماعيل شعباني مرجع سبق ذكره ص 98

³⁰ لبيب شغير مرجع سبق ذكره ص 146

³¹ أنيس حسين يحي مرجع سبق ذكره ص 175-176

5. الدفاع عن السيادة الوطنية في حالة حدوث اي اعتداء خارجي
6. شق الطرق وقنوات الري وبناء السدود والجسور يهدف الى تحسين الاداء الاقتصادي للمجتمع وتطوير النشاط الزراعي وتفعيله بما يزيد من انتاجية الارض
7. الاكتفاء بفرض ضريبة واحدة على القطاع الزراعي لأنه المنتج الوحيد الذي شكل انتاج صافي فاذا تعدت الى القطاعات الاخرى فانهم ينقلون عبئها الى القطاع الزراعي وتؤدي الى تراجع الانتاج والنمو الاقتصادي

أسست المدرسة الطبيعية مبدأ السياسة الاقتصادية المتحررة من كل القيود واعتبرت الدولة بأجهزتها المختلفة معينة فقط بحماية الملكية الفردية كما هي معنية بتأمين الاستقرار والامن على الصعيد الداخلي والخارجي كما اعتبروا حرية التملك حجر الزاوية في النظام الاقتصادي ، باعتبار ان هذا الامر ينسجم والقانون الطبيعي فالفرد في النظام هو محور النشاط الاقتصادي وعليه يجب توفير البنية التحتية والمواد المالية والطرق العلمية والتكنولوجية والامن والنمو اذن الدولة تعمل على توفير الظروف المحيطة بالعملية الانتاجية والتدخل في عملية الانتاج كما انها تساعد على تصريف المنتج عن طريق فتح وتحرير التجارة الخارجية وربط العلاقات الدولية وتوفير الشركات والمؤسسات التي تعمل على نقل المنتجات الى ما وراء البحار والمحيطات هذه العملية تترك للمنافسة التامة بين الافراد التي من شأنها ان تقضي بالضرورة الى وجود تفاوت في الثروة بين الافراد والطبقات في المجتمع كنتيجة طبيعية من نتائج القانون الطبيعي

3- سلبيات المدرسة الطبيعية التي انعكست على تراجع النمو الاقتصادي

تعاني المدرسة الطبيعية من مجموعة من نقاط الضعف وجوانب القصور ادت الى التأثير سلبا على عملية النمو الاقتصادي في هذه المرحلة نذكر منها :³²

فكرتهم أن الإنتاج قاصر على القطاع الزراعي واستبعادهم الناشطين التجاري والصناعي و اعتبارها عقيمين فالتعريف الصحيح للإنتاج " هو كل خلق لمنفعة جديدة أو زيادة لمنفعة موجودة من قبل " وبهذا التعريف تصبح التجارة والصناعة ناشطين منتجين لأنهما يخلقان منفعة جديدة ويتسبان في زيادة المنفعة وعليه فان التجارة والصناعة تساهم في زيادة الإنتاج وزيادة النمو الاقتصادي وبما انه تم تعديل صفة الانتاج بالنسبة للقطاعين فان الضريبة التي ضربتها المدرسة على القطاع المنتج الزراعة سوف تعم على باقي القطاعات الاخرى من التجارة والصناعة

اهمال قطاع الصناعة والتجارة من طرف المدرسة الطبيعية ادى الى عرقلة عملية النتاج وتطوير الصناعة وزيادة الانتاجية مما ادى الى انعكاسات سلبية على نمو الاقتصاد بصفة خاصة وتقدم المجتمع وازدهاره بصفة عامة

لم تستطع ان تحدد النظرية مفهوم دقيق لربح رأس المال وعجزهم على تحليل الظواهر النقدية وعلاقتها بتنمية الانتاج رغم اهتمامهم بتوفير القروض والبنوك لتمويل الزراعة وتطويرها

المحور الثاني : إسهامات الفكر الكلاسيكي في الوقائع الاقتصادية

ركز مختلف رواد المدرسة الكلاسيكية على مسألة النمو الاقتصادي والتغيرات المحدثة التي انتجت والظروف المحيط به ، امتدت فترة المدرسة الكلاسيكية من النصف الثاني للقرن الثامن عشر حتى نهاية النصف الاول من القرن التاسع عشر تميزت هذه المرحلة بحدوث الثورة الصناعية الاولى في اوربا وظهور عملية النمو الاقتصادي ارتكز تحليل المدرسة الكلاسيكية على اساس نظام اقتصادي يستند في عمليه الى الملكية الخاصة وفي ظل افتراضات هذا النظام منها وجود سوق منافسة تامة ، وجود حالة الاستخدام الكامل للموارد الحرية الفردية ممارسة النشاطات الاقتصادية ، بما في ذلك حرية التجارة في الداخل والخارج وحرية الفكر والابداع والاختراع في ظل هذه التغيرات الهامة التي حصلت في الواقع الاقتصادي وتزامنها مع حدوث تغيرات جذرية في اساليب ووسائل الانتاج خاصة في القطاع الصناعي ادى الى احداث نقلة نوعية في الاقتصاد عامة مما ادى الى ظهور مشاكل معقد ارتبطتم بالتطور الصناعي فعمل الكلاسيك على تحليل عملية التطور الاقتصادي وارتكزت هذه الدراسات على ثلاثة محاور هي الاجور ، الربح ، الربح استنادا الى اعتقادهم بان التوزيع النسبي للدخل بين هذه الانصبه هو الذي له الاثر المهم على عملية النمو الاقتصادي وتختلف اسهاماتهم حسب المرحلة التي عاش فيها فأدم سميث شهد مرحلة انطلاق النمو الاقتصادي وبداية الثورة الصناعية بينما شهد جون ستيوارت ميل الحدود القصوى لمعدلات النمو وبداية انتظامه في نهاية المرحلة تقريبا ولهذا نجد ان ملاحظات الاقتصاديين الكلاسيك وافكارهم عن نمو تختلف باختلاف الظروف التي عاصروها كل منهم وعليه نعمل على تحليل افكار واسهامات المفكرين الكلاسيك في عملية النمو والتنمية الاقتصادية

الدرس الأول : مساهمة آدم سميث في الوقائع الاقتصادية

لم يضع آدم سميث بنظرية خاصة بعملية النمو والتنمية لكنه ساهم بقدر كبير في تحليل العملية من خلال تعريفه للمبادئ العامة التي تحكم تكوين الثروة والدخول وهي عملية من الافتراضات تقوم عليها النظرية الكلاسيكية "كوجود الاستخدام الشامل والعرض السلعي يخلق الطلب عليه ، والفصل بين القطاعين الحقيقي والنقدي وحيادية النقود وعدم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية ، اذ ان مثل هذا التدخل من شأنه عرقلة المنافسة الحرة التي يفترض هؤلاء سيادتها على الاقتصاد ووجود قوانين اقتصادية موضوعية تحكم النشاط الاقتصادي وتحقيق مصلحة الافراد من خلال اتباع النشاط الذي يتلاءم ومصلحته الخاصة او كما سموها وجود يد خفية في الحياة الاقتصادية"³³

ارتكز آدم سميث على القانون الطبيعي في تحليله للحياة الاقتصادية ما يعني انه "افترض التصرف الرشيد من قبل جميع المجتمع وعليه فان كل فرد يسعى الى تحقيق مصلحته الشخصية وعليه يجب عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وترك اليد الخفية التي تحقق التوازن في السوق المنافسة الكاملة مما يؤدي لتعظيم ثروة المجتمع"³⁴

لقد اثار آدم سميث في العام 1776 الى كيفية ربط عملية تكوين الثروة او التراكم بتقسيم العمل والتخصص الانتاجي ومن ثم بالميزة المطلقة في الاسواق التجارية وذلك في اطار يسوده التفاؤل

- تقسيم العمل : يرى آدم سميث "أن تخصص العمال في أنشطة محددة من مستويات الانتاج كما ونوعا الا ان التخصص وتقسيم العمل لا يمكن ان يأخذ بحاله على نطاق واسع الا اذا توافر للعمال امكانية استخدام المعدات والالات المتخصصة ومن ثم كانت اهمية التراكم الرأسمالي"³⁵ وعليه فان عملية تقسيم العمل تتطلب زيادة مهارات العاملين اذ تزداد درجة كفاءة العامل ودرجة اتقانه للعمل عندما يتوفر التخصص وتقسيم العمل كما ان تخصيص قسم من العاملين للبحث والابتكار يؤدي الى زيادة الابتكارات ، اضافة الى ان تخصص العامل بجزء من العمل وملاحظته المستمرة له يجعله اقدر على الابتكار فيه كما انه يؤدي الى انقاص الوقت اللازم للإتمام العمليات الانتاجية المختلفة ، نظرا لان تكرار العمل ، وبشكل مستمر دون انتقاله الى عمل اخر يؤدي الى التقليل من

³³ مهدي علي الوحيد ، هلال ادريس مجيد ، مقدمة في التنمية والتخطيط ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي هيئة المعاهد الفنية ، معهد الادارة ، الرصافة ط1 1986 ص125

³⁴ محمد مدحت مصطفى ، سهيد عبد الطاهر احمد ، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية

1999 ط1 ص60

³⁵ رمزي علي ابراهيم سلامة مرجع سبق ذكره ص325

الوقت الذي يتطلبه الانتقال من ناحية لأخرى "36 وحتى تنجح عملية تقسم العمل والتخصص في عملية الإنتاج عند سميث يجب توفر رأس المال وزيادة التراكم المالي

لقد اعطى ادم سميث اهمية كبرى لعملية تراكم رس المال لعلاقته بالنمو الاقتصادي "لأنه بحاجة الى التراكم الرأسمالي من اجل التوسع في تقسيم العمل ومن ثم زيادة نصيب الفرد من الدخل ، ويعتمد التراكم الرأسمالي بدوره على رغبة الافراد في مجموعهم في تخصص جزء من المواد الانتاجية التي يمتلكونها من اجل انتاج السلع الانتاجية بدلا من السلع الاستهلاكية وعليه فالتراكم الرأسمالي يتوقف على رغبة الافراد في الادخار بدلا من استهلاك كل دخولهم"37

" إذن معدل زيادة الناتج القومي يسير مع معدل الاستثمار جنبا الى جنب وهذا يعني ان الاستثمار هو العامل الحاسم في تكوين رؤوس الاموال ، فإذا توقف الاستثمار توقف ازدياد الناتج القومي وبالتالي تتوقف عملية التراكم الرأسمالي وفي هذه الحالة يتم الاقتصاد الوطني بالركود مهما كان حجم رؤوس الاموال التي جمعت في السابق كبيرا لذلك يرى ان معدل الاستثمار ويتوقف على معدل الادخار والذي يقوم به الافراد "38 بدون ان تكون هناك فجوة بين الاثنين اذا ان زيادة الادخار تؤدي الى زيادة الاستثمار اذن من غير الممكن تصور بقاء الاموال المدخرة ، عقيمة بدون استخدامها لأغراض الاستثمار وان زيادة الاثمار تؤدي الى زيادة الانتاج والدخول والمبادلات وهذا بدوره يزيد من الادخار الذي يمثل القدرة على تكوين رأس المال "39

بالإضافة الى الادخار ودوره في زيادة التراكم فان سميث "" يرى ان الارباح التي من خلال المدخرات مصدرا للتراكم الرئيسي لرأس المال فإنها تهبط بسبب منافسة الرأسماليين على العمال فترتفع أجورهم مما يؤدي الى تراجع التراكم "40 وعليه انخفاض الاستثمار وتراجع الانتاج وبالتالي انخفاض معدلات النمو الاقتصادي ولكن اذا انخفضت الاجور فان النتيجة سوف تكون عكسية ويقصد سميث بانخفاض معدلات الاجور هو ذلك الانخفاض الذي يصل الى مستوى الكفاف اي تدهور مستويات المعيشة الى حد معين عند مستوى عرض القوة العمل مما يؤدي الى الحفاض على الارباح السائد في السوق او يسهم في تحسين معدلات النمو الاقتصادي الناتج عن زيادة التراكم الرأسمالي وزيادة الاستثمار اذن " هناك علاقة وطيدة بين الاجور والربح والنمو الاقتصادي حيث يبدأ الربح مرتفعا بسبب قلة راس المال بالنسبة للثروة والمواد الاولية

36 فليح حسن خلف ، التنمية الاقتصادية ،وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجامعة المستنصرية ط1 1986 ص93

37 محمد علي اليثي ، التنمية الاقتصادية ، دار الجامعة المصرية ط1 1974 ص60

38 ودبيع شرايحه مرجع سبق ذكره ص68-69

39 فليح حسن خلف مرجع سبق ذكره ص94

40 هوشيار معروف مرجع سبق ذكره ص371

الطبيعية في بداية عملية النمو ، والاجور تكون مرتفعة هي الاخرى بسبب ارتفاع معدل التكوين الرأسمالي ، وعندما يزداد تكوين رأس المال يتجه معدل الربح نحو الانخفاض بينما تبقى الاجور مرتفعة وعندما يصبح التكوين الرأسمالي كبيرا تتجه بعد ذلك الاجور نحو الانخفاض إضافة الى الارباح ويبلغ الاقتصاد حالة الركود التي تتوقف عندها عملية تكوين رأس المال وعملية النمو ⁴¹ ولكن ليست حالة تخلف الاقتصاد وانما هي وضع ساكن لهبوط عملية تراكم رأس المال الى الحد الاقصى وفي الحقيقة ان حالة السكون هذه لا تفرض وجود اي نمو ، حيث ان الانتاج الفردي في المتوسط لا يزيد والاجور تنخفض الى مستوى الكفاف والارباح تنخفض الى درجة ممكنة والاستثمارات متوقفة والسكان لا يتزايدون والمجموع الكلي للدخل لا يتغير ⁴² الى ان الاقتصاد في مستوى عالي من الغنى والثروة واستغلال الموارد عكس التخلف الذي يتخبط في قلة الثروة ورأس المال وضعف استغلال الموارد وعليه فان تحليل ادم سميث للنمو الاقتصادي انه قد وصل الى ""الحد الاقصى للاتجاه الصعودي هو وضع السكون لان النمو لا يدوم الى ما لانهاية .

الدرس الثاني : مساهمة دافيد ريكاردو في الوقائع الاقتصادية

قامت أفكار ريكاردو على مجموعة من الافتراضات النظرية كان من أهمها :⁴³

1. أن عرض الارض ثابت ، وكل الارض تزرع محصولا واحدا مع سريان قانون تناقص الغلة على هذه الارض
2. الطلب على الذرة عديم المرونة مع سيادة ظروف المنافسة الكاملة في السوق
3. ثبات المعاملات الفنية مع اعتبار كل من العمل ورأس المال مدخلات متغيرة
4. ان الربح هو مصدر تراكم رأس المال
5. أن كل العمال يتقاضون أجور الكفاف
6. ان اجمالي عائد المحصول على ملاك الاراضي والرأسماليون والعمال على هيئة ريع وربح واجور على الترتيب

ذهب ريكاردو في تفسيره لتنظيم علاقات التبادل بين السلع الى تحديد كميات العمل المباشر و غير المباشرة المتضمنة في السلعة وهي الكميات الضرورية لانتاج هذه السلعة وينتج من ذلك

⁴¹ فليح حسن خلف مرجع سبق ذكره ص95

⁴² ووديع شرايحية مرجع سبق ذكره ص70

⁴³ محمد مدحت مصطفى ، سعيد عبد القادر أحمد ، مرجع سبق ذكره ص63-64

مجموعة من العلاقات بين هذه المدخلات في العملية الانتاج قسمها ريكاردو الى ثلاثة مجموعات هي

الرأسماليون : يعتبر ريكاردو أن دور الرأسمالية "أساسي ومركزي في عملية النمو اذ انهم يوفرون رأس المال الثابت للعمليات الانتاجية وذلك خلال سعيهم لتحقيق الربح ، وباندفاعهم لتحقيق اقصى قدر ممكن من الارباح فانهم يعملون على تكوين رأس المال والتوسع فيه"⁴⁴

من خلال البحث اكثر عن الاستثمارات المربحة الامر الذي يضمن المساهمة الفعالة في تحقيق النمو "فكأنهم يوزعون معدلات الربح بين مختلف فروع النشاط الاقتصادي بالتساوي مما يحققه توزيع الموارد في اي وقت من الاوقات بأعلى كفاءة ممكنة وانهم يقومون بتوظيف ارباحهم من جديد فيدفعون عملية النمو عن طريق التراكم الرأسمالي الذي يؤدي الى زيادة الدخل القومي"⁴⁵ أي عدم القدرة على النمو اكثر من هذا الحد وكما ان للحركة الانمائية نحو الاعلى لها حدود فإن للحركة ركوديه نحو الاسفل لها حدود هي الاخرى وهذا لا يعد تخلفا في نظره"⁴⁶ وقد وجد آدم سميث أن تقسيم العمل يتحدد كذلك بعامل اخر هو للسوق "توسع حجم السوق يؤدي الى خلق امكانية جديدة لتقسيم العمل مما قد الاقتصاد في دورة تراكمية بين تقسم العمل وتوسيع السوق و زيادة حجم المنشأة وظهور الموفورات"⁴⁷ يرى آدم سميث ان اتساع حجم السوق يؤدي الى زيادة الانتاج واتساعه وزيادة المبادلات بينما عندما تكون السوق ضيقة لا تسمح بوجود حجم واسع للإنتاج وهذا ما يؤدي الى تقليل امكانية التخصص وتقسيم العمل وتطبيق نطاقه ولذلك تبرز اهمية التجارة الخارجية كأداة هامة في توسيع السوق"⁴⁸

ويرى آدم سميث انه حين تبدأ عملية التنمية فإنها تصبح متجددة ذاتيا ففي ظل وجود بعض التراكم الرأسمالي وتوفر السوق الكافي فان تقسيم العمل والتخصص بأخذ مكانه مما يتمخض عن تزايد الدخول ويترتب على الزيادة في الدخول توسيع حجم السوق فضلا عن تزايد الادخار والاستثمار يمهد هذا الطريق لتقسيم اكبر للعمل وكذلك لنمو الدخل ويتمخض عن تقسيم العمل ميزة اخرى هي تزايد الافكار الجديدة والافضل الانتاج السلع حيث ان التراكم الرأسمالي الذي اصبح ممكنا عن طريق التقسيم السابق للعمل والتخصص بأخذ صورة سلع ومعدات أفضل " وفي اخير يبين سم ثان عملية النمو تصل الى حالة السكون او الركود الاقتصاد من جراء وصول

⁴⁴ فليح حسن خلف مرجع سبق ذكره ص96

⁴⁵ وديع شرايحه مرجع سبق ذكره ص71

⁴⁶ حمدية زهران مرجع سبق ذكره ص14

⁴⁷ فليح حسن خلف مرجع سبق ذكره ص94

⁴⁸ محمد على الليثي التنمية الاقتصادية ، دار الجامعة المصرية ط1 1979، ص60-61

الاقتصاد في نظره الى مستوى التشغيل الكامل للمواد المتوفرة وعجز الطبيعة على تلبية الحاجيات المتزايدة للعملية الانتاجية (نقص الموارد) مقارنة بمعدل السكان المرتفع فانه ينتج نوع من الخلل في عملية النمو مما يؤدي الى صعوبة التغلب على تراجع نمو الدخل وبالتالي تراجع الادخار وتراجع الاستثمار وتلاشي محفزات النمو والتراكم الرأسمالي

العمال: يمثلون المجموعة الاكبر لا يمتلكون الوسائل الانتاجية بل يستخدمون تلك الوسائل المقدمة من الرأسماليين ، ويعتمد حجم قوة العمل على مستوى الاجور \ك انه يوجد طبقات لريكاردو هي :⁴⁹

1. مستوى طبيعيا للأجور الحقيقية يتوقف عنده السكان العاملون عن الزيادة او النقصان
2. ارتفاع الاجور عند هـ المستوى زيادة عدد السكان
3. انخفاض الاجور الحقيقية ادنى من المستوى الطبيعي تناقص عدد السكان يرى ريكاردو انه يجب تحديد الاجور عند مستوى الكفاف اي تلك الاجور الكافية لإعادة العامل عند الحد الأدنى للمعيشة وبالتالي فإنها على الحجم العددي له الطبقه ولا تستنزف عملية تراكم رأس المال وبالتالي تضمن استمرارية عملية النمو

طبقة ملاك الارض : هم الذين يمتلكون كمية الارض الثابتة المتاحة و يستطيعون تقاضي الربح في المقابل استخدامها وبيع بالنسبة لأي قطعة ارض تستخدم فيها كمية معينة من العمل ومن راس المال يعامل الفرق بين القيمة الانتاج من هـ الارض وقيمة الانتاج الـ اي يمكن الحصول عليه باستخدام نفس كمية ورأس المال على كمية ارض مناضرة غير ان استخدامها يكون دون مقابل<<⁵⁰

يرى ريكاردو أنه يوجد تنافس حاد بين الرأسماليين وملاك الارض سببه قانون تناقص الغلة الناجمة عن زيادة الطلب على المواد الغذائية نتيجة لزيادة السكان مما يدفع المنتجين الى توظيف رؤوس الاموال والعمال في الارض الاقل خصوبة وان يستخدموا في نفس الوقت وحدات متزايدة في العمال ورأس المال على الارض الاكثر خصوبة مما يصل بهم الى مرحلة الغلة المتناقصة في الانتاج الزراعي ، ويتحول جزء من محصول الارض الى الملاكين ذلك الجزء من الانتاج الارض الذي يدفع للملاك مقابل الافادة من قوة التربة الاصلية والغير قابلة للفناء وينتج ها الربح عن عملية المنافسة التي تؤدي الى تعادل معدلات الربح الناتج عن استخدام وحدة

⁴⁹ محمد على الليثي مرجع سبق ذكره ص 62
⁵⁰ المصدر نفسه ص 62-63

عمالية ورأسمالية على اصناف الارض المختلفة >>⁵¹ بناءً على تقسيم ريكاردو للمجتمع فان توزيع الدخل عنده يكون على ثلاثة اصناف ويكون نصيب كل فئة على اساس الصفة النسبية وليس على اساس حجمها المطلق وبه يرى ريكاردو ان النمو متعلق بالعلاقة النسبية الموجودة بين الربح والاجور والريع او ما يعرف بمكونات الدخل عنده وعلى ١٥ الاساس >> فان الربح والريع بل حتى الاجور تشكل اليراد الصافي للاقتصاد بالقدر الـي تزيد فيه عن المتطلبات الكفاف ولهذا فان الربح والريع بصفة خاصة هما اساس اليراد الصافي والذي يعتبر مصدر عملية التكوين الرأسمالي ، وأن النمو لا يتحقق الا اذا اتم استخدام اليراد الصافي في توسيع عملية تكوين راس المال ومن هنا تأتي اهمية الطبقة الرأسمالية في عملية النمو اذ انها وحدها القادرة على الادخار من خلال اعادة استثمار الارباح التي تحصل عليها في تكوين راس المال يهدف الحصول على قدر اكبر من هذه الارباح >>⁵² وبهذا المنطلق فان ريكاردو يؤكد ان مبدأ التراكم الرأسمالي يعد ضرورة حتمية لانطلاق عملية النمو وتحقيق التنمية الاقتصادية وعملية التراكم الرأسمالي تتوقف على القدرة الطبقات الثلاث في المجتمع على الادخار حيث يتوقف ادخار الافراد على كمية الفائض على الاجر الكفاف وهو ما يطرح مشكلة ارتفاع الاجور والارباح تتعلق بارتفاع الربح في ظل المنافسة بين الرأسماليين والملاك بالإضافة الى ارتفاع الاجور وتناقص الغلة لذلك يرى ريكاردو وان >>عملية النمو الاقتصادي تتوقف على الدخل الصافي وعلى معدل الارباح السائدة فاذا تزايدت معدلات الارباح ونمت نموا متصلا فان النمو الاقتصادي حاصل بدون شك الى ان تبدأ ظاهرة الغلة المتناقصة وعند ذلك تبدأ حالة الركود>>⁵³

يرى ريكاردو أنه >>لا بد وأن تكون التجارة حرة ، ويتعين ازالة كل ما يعرقل هذه الحرية مثل الرسوم الجمركية والقيود الكمية لان هذه الحرية ستدعم وتظهر مزايا التخصص وتقسيم العمل الدولي بحيث يرتفع الدخل القومي لكل البلاد عن طريق حسن استخدام المواد والثروة في مجموعة الدول المصدرة والمستوردة >>⁵⁴ فحرية التجارة تؤدي الى توسيع الاسواق وزيادة توفير المواد الاولية بأسعار منخفضة مما يؤدي الى زيادة الانتاج وزيادة التقسيم الدولي للعمل وبالتالي زيادة الارباح وارتفاع تكوين راس المال وبه يمكن القول ان مجال تسويق الفائض من الانتاج الصناعي هو انسب وأكبر مساهم في عدم الصناعة وتقويتها والعمل على ازدهارها ومن ثمت فان حرية التجارة هي اكبر مساهم في تطوير الصناعة وتنميتها وعصر فاعل وأساس في

⁵¹ ودبي شرايحة مرجع سبق ذكره ص 71

⁵² فليح حسن حلف مرجع سبق ذكره ص 99

⁵³ ودبي شرايحة مرجع سبق ذكره ص 72

⁵⁴ حمدية زهران مرجع سبق ذكره ص 27

زيادة الانتاج وارتفاع الارباح ونمو التراكم الرأسمالي وزيادة الاستثمار ومن ثم تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية كما يرى ريكاردو ان الضرائب تساهم في تمويل التنمية الا انه يشترك عدم المغالاة في فرضها من طرف الدولة حتى لا تكون سببا في المساس بمعدل الارباح ومعدل تكوين راس المال الذي هو اساس النمو الاقتصادي

>> فالضرائب هي اقتطاع في النهاية من الدخل الفردي على هذا فاذا لم يصاحب التحصيل الضريبي زيادة في الانتاج او نقص في الاستهلاك غير المنتج فان التحصيل الضريبي سيؤدي الى عرقلة التكوين الرأسمالي وعلى هذا الاساس كان ريكاردو يعرض الضرائب على الارباح بعكس موقفه من الضرائب على الربح والضرائب على الكماليات >>⁵⁵ لان الملاكين فئة لا تدخر والضرائب المفروضة على الكماليات لا تؤدي الى رفع الاجور ولا الى انخفاض الربح ، لان الكماليات لا تدخل عادة في موازنة العمال الانتاجية >>⁵⁶

نظرة ريكاردو الى النمو في البلاد المتخلفة : فرق ريكاردو بين نموذجين للتخلف الاقتصادي او نوعين من البلاد المتخلفة هما

1. **البلاد التي تمتلك مقومات عملية التنمية والنمو** اي لديها موارد طبيعية كبيرة ويواجه سكانها مشكل التخلف العلمي او الثقافي الذي يحجزهم عن استغلال مواردهم مما يؤدي الى تراجع تراكم رأس المال وتراجع الاستثمارات وتراجع الاجور الى اقل من اجر الكفاف مما يؤدي الى ظهور الفقر وانتشار مظاهر التخلف
2. **البلاد التي لا تمتلك مقومات التنمية بلاد مستعمرة من** القديم متأخرة جدا تعاني من ارتفاع شديد في عدد السكان ونقص اكبر في الموارد مما يؤدي الى زيادة الضغط على الارض الزراعية وزيادة حالة البلاد بؤسا وفقرا لان قانون تناقص الغلة اصبح يعمل في هذه الارض

لا يرى ريكاردو >> في التصنيع حلا انمائيا له النموذج ، وانما وضع حلا سلبيا وهو الضغط على السكان بكل وسيلة حتى لا يتزايدون وهو الحل الوحيد لعلاج مشكلة النمو >>⁵⁷ بينما الحالة الاولى يمكن توفير رؤوس الموال والتصنيع والعمل على رفع الانتاجية حتى يرتفع الربح ويزداد التراكم الرأسمالي ومنه يزداد الاستثمار وتنطلق النمو بالمقابل وجب القضاء على مظاهر التخلف وموازة مع عملية النمو حتى يمكن للدولة ان توفر الظروف المناسبة لاستمرار عملية النمو

⁵⁵ عاطف السيد مرجع سبق ذكره ص125

⁵⁶ وديع شريجه مرجع سبق ذكره ص73

⁵⁷

المطرّد وتحقيق التنمية وعليه يمكن القول ان زيادة معدلات الارباح التي يحصل عليها الرأسماليون هي العنصر الاساسي لإعطاء النشاط الاقتصادي ديناميكية مستمرة ولكن من اجل تحقيق صفة الاستمرارية وجب ادخال الاختراعات والتحسينات على ادوات الانتاج لتحقيق معدلات افضل في الانتاجية وارتفاع معدلات الارباح وتحقيق استمرارية عملية النمو وزيادة متوسط دخل الفرد والقضاء على قانون تناقص الغلة بفضل التطور التكنولوجي وقدرة الاستجابة لمطالبات السكان المتزايدة ، الذي يمكن من تحقيق تنمية اقتصادية قائمة على الاستمرارية .

الدرس الثالث : مساهمة مالتوس في الوقائع الاقتصادية

مشكلة النمو عنده تتمثل في الهوة التي تفصل بين مورد الثروة المحددة والرغبات الانسانية غير المحدودة لذلك فالنمو الاقتصادي عنده هو التقليل الهوة شيئاً فشيئاً بزيادة وتنوع موارد الثروة في البلاد والعمل على اخضاع هذه الموارد المتزايدة للرغبات الانسانية ويرى مالتوس بان <<عملية النمو الاقتصادي ليست عملية اقتصادية بحتة وانما هي عملية متزايدة متداخلة يختلط فيها الاقتصاد مع السياسة مع الاخلاق والدين >>⁵⁸ وهو أول من نظر الى النمو انه ظاهرة معقدة ومركبة من عدة ابعاد يرى مالتوس ان النمو هو عبارة عن الفرق بين اقصى ناتج واجمالي منتظر نهائياً والناتج القومي الفعلي ويرى مالتوس ان الادخار هو منبع الرئيس لتمويل الاستثمارات ولكن طبقة العمال في نظره لا تستطيع الادخار لان اجر الكفاف لا يسمح له باقتطاع جزء للادخار اي ان دخل العمال يساوي استهلاكهم بالمقابل نجد الرأسماليين هم المصدر الاساسي لادخار الـ اي يعبر عن العمود الفقري للاستثمار ولكن يركز مالتوس على وجود <<حد معين للادخار الخاص بتمويل الاستثمارات التي تستند الى فرص مربحة ولقد اقترح في هذه المجال فكرة الميل الامثل للادخار ولكن اذا ما زادت المدخرات عن الحد الامثل فانها تصبح عبئاً على النمو الاقتصادي حيث انها سوف تنقص من الاستهلاك الكلي الى درجة عدم تشجيع الاستثمار >>⁵⁹

وعندما يناقش مالتوس المشكلة السكانية فانه لا يعارض النمو السكاني في كل الظروف والاحوال ففي الحالات معينة يرى ان زيادة السكان تؤدي الى زيادة الطلب الفعال مما يؤدي العرض من السلع يستلزم زيادة الانتاج وربح وتحقيق النمو كما ان <<النمو السكاني يؤدي الى زيادة المعروضة من اليد العاملة وهذه بدورها يؤدي الى انخفاض الاجور نحو مستوى الكفاف وهذه حسنة لا بأس بها لأنها تؤدي الى تخفيض نفقات الانتاج طالما ان الاجور تدخل بنسبة كبيرة في

⁵⁸ حمدية زهران مرجع سبق ذكره ص15

⁵⁹ عبد الرحمان يسري أحمد محاضرات في التنمية الاقتصادية والتخطيط دار النهضة العربية ط1 1987 ص88-89

النفقات الكلية للإنتاج السلع ، فإذا انخفضت تكاليف الوحدة من الناتج فإن ارباح المنتجين ستزداد مما يشجعهم على زيادة الاستثمار التي تضمن استمرارية النمو الاقتصادي وزيادة ثروة المجتمع <<⁶⁰ تصور مالتوس ان الاقتصاد قائم على قطاعين أساسيين أحدهما صناعي وآخر زراعي واعتبر >> ان التقدم التقني والتكنولوجي يكاد ينحصر بالقطاع الصناعي والذي لا يظهر فيه قانون الغلة المتناقصة ، وقد اقترح مالتوس قوانين لإصلاح الزراعي وتحديث للزراعة بالشكل الذي يحقق نمو الانتاج الزراعي وبما يمنع اعاقا الزراعة لعملية النمو رغم ان هذه العملية تتضمن تغييرا هيكليا يتضمن انخفاض الاهمية النسبة الكبيرة التي يحتلها القطاع الزراعي لصالح تطور الاهمية النسبة للصناعة>>⁶¹ من خلال هذا التحليل يبين مالتوس ان القطاع الزراعي قد وصل الى حالة التشغيل الكامل وعليه فان عملية استثمار راس المال في هذا القطاع تعد غير مجدية لأنه وصل الى اقصى حد في النمو في ظل الغل الانتاجي الموجود في هذا القطاع وعليه المصدر الوحيد في نظره الذي يمكنه من تحقيق التقدم الاقتصادي هو الاستثمار في القطاع الصناعي لأنه القطاع المجدي الذي يمكن ان يحقق فيه ارباح وزيادة تراكم راس المال وعلى هذا المنحى يبين مالتوس >> ان التقدم التقني التكنولوجي بمعدل سريع والخذ به في القطاع الصناعي عن طريق التكوين الرأسمالي هو السبيل الوحيد لتفادي تناقص الغلة السائد في القطاع الزراعي فالتكوين الرأسمالي الناجح والمتزايد في القطاع الصناعي هو الضمان الوحيد لاستقطاب معظم الزيادة في السكان في هذا القطاع ومن ثم يمكن انقاص تكلفة المعيشة بالنسبة للعمال الزراعيين مما يسمح بانقاص اجورهم اما حين يتباطأ معدل التقدم التكنولوجي ومن ثم معدل التراكم الرأسمالي فان تناقص الغلة يطغى مما يؤدي الى ارتفاع الاسعار وارتفاع تكلفة المعيشة ومن ثم ارتفاع اجور الكفاف هذا ينقص معدلات الارباح ويصل بالاقتصاد الى حالة السكون>>⁶²

الدرس الرابع : النموذج الكلاسيكي لتحليل للنمو الاقتصادي

تميزت الحقبة الكلاسيكية بانفجار الثروة الصناعية الاولى في غرب اوروبا والتي تحقق فيها النمو التلقائي وقد تم بناء افكارهم على مجموع الملاحظات المشاهدة على ارض الواقع

الآراء الجامعة للمدرسة الكلاسيكية تمحورت بين مجموعة العلاقات القائمة بين مجموعة من المدخلات ومدى تأثيرها على النمو الاقتصادي حيث اظهرت ان موجة النمو الاقتصادي ترتبط

⁶⁰ وديع شرايحه مرجع سبق ذكره ص75

⁶¹ فليح حسن خلف مرجع سبق ذكره ص101

⁶² عبد الرحمن يسرى احمد محاضرات في التنمية الاقتصادية والتخطيط مرجع سبق ذكره ص90

بالتقدم التكنولوجي أو التطور التقني ونمو السكان بحيث يؤدي العلاقة بينهما الى زيادة التشغيل وارتفاع مستويات الانتاج وانخفاض الاجور وارتفاع معدل الربح وزيادة تراكم الرأسمالي وزيادة معدلات الاستثمار وبالتالي تحقيق انتعاش اقتصادي وفق هذه المدخلات نحاول بناء نموذج رياضي يترجم كيفية تغيير كمية الانتاج بتغيير مدخلات عناصره

1- دالة الانتاج :

بما أن رأس المال والعمال والتطور التكنولوجي والارض مدخلات عناصر الانتاج يبين هذا انها متغيرات مستقلة التي تؤثر في كمية المنتج وبما أنها تتأثر فيما بينها هذا يعني انها مترابطة وبالتالي يمكن وضعها في علاقة واحدة تحكم هذا الترابط

$$O = f(L, K, Q, T) \dots \dots \dots (1)$$

O ⇒ TOTAL OUTPUT

L ⇒ LAPOUR FORCE

K ⇒ THE SUPPLY OF KHOWN RESOURCES OR THE AMOUNT OF LAND AVAILABLE

Q ⇒ THE STOCK OF CAPITAL

T ⇒ THE LEVEL OF TECHNIQUE

F ⇒ FONCTION OF DEPENDS UPON

عنصر التنظيم غير موجود في الدالة لانه يعد عاملا غير استراتيجي في النموذج الكلاسيكي

1. **عنصر الأرض :** الذي يعتبره الكلاسيكي عنصر ثابتة ومنه هنا فان الدالة السابقة تبين

كمية الإنتاج الكلي عندما يزداد عرض العمل مع ثبات الأرض وعند مستوى معين من

التطور الفني يتيح لنا الشكل أدناه علما أن الدالة تأخذ عدة أشكال دالة لوغاريتمية أو أسية

أو ناطقة أو جيبية

المرحلة الأولى: زيادة الناتج الكلي بمعدلات متزايدة لعائد الحي للعامل الواحد نظرا لقلة عدد

العمال الذين يشتغلون في المساحة الوحدة الأرض

المرحلة الثانية: زيادة الناتج الكلي بمعدلات متناقصة لعائد الحي للعامل الواحد اي إنتاجية العامل الجديد اقل من إنتاجية العامل الذي سبقه وأصبح العمل على تحقيق استغلال الأمثل لعنصر الأرض

المرحلة الثالثة: زيادة الناتج الكلي بمعدلات متناقصة ولكن أصبحت الإنتاجية الحدية اقل من متوسط الإنتاج

المرحلة الرابعة: تراجع الإنتاج الكلي نظرا لوصول مستوى التشغيل الكامل للعنصر الثابت وهو الأرض وأصبحت الإنتاجية الحدية للعامل عند النقطة A معدومة بعد هذه النقطة تصبح سالبة وتؤثر على إعاقة الإنتاج وتعمل على تراجعه

2. **التراكم الرأسمالي يسمح بالتقدم التكنولوجي :** تتعلق التكنولوجيا بتدفق رأس

المال لتمويل استثمارات جديدة ، وهم يؤكدون أن أهمية الاستثمار والادخار تعامل

$$T = T(I) \dots \dots \dots (2) \quad \text{مستقل}$$

3. **الاستثمار يعتمد على الأرباح:** يقصد بالاستثمار هنا الاستثمار الجديد أو الصافي أو

الإضافة الصافية لرصيد رأس المال (R) وهو عائد عناصر الإنتاج الثابتة :

$$I = dQ = I(R) \dots \dots \dots (3)$$

4. **الأرباح تعتمد على مستوى التكنولوجيا، وعرف العمل:** الأرباح هي النتيجة

$$R = R(T, I) \dots \dots \dots (4) \quad \text{التي يسفر عنها السباق بين نمو السكان والتقدم الفني}$$

5. **حجم قوة العمل :** عدد العمال يرتبط بمستوى العام للأجور ن زيادة في إجمالي المبلغ

أو رصيد المخصص للأجور سوف تؤدي إلى تحسين مؤقت في مستوى المعيشة يترتب

$$L = L(w) \dots \dots \dots (5) \quad \text{عليه زيادة في معدل نمو السكان}$$

6. **الأجور تعتمد على مستوى الاستثمار :** زيادة الاستثمار يؤدي إلى زيادة الطلب

$$W = W(I) \dots \dots \dots (6) \quad \text{على اليد العاملة وبالتالي يرفع من الأجور والعكس صحيح}$$

7. **الناتج الكلي :** يعبر عن مجموع الأرباح بالإضافة إلى الأجور $O = R + W \dots \dots \dots (7)$

يمكن إضافة شرط التوازن في الأجل الطويل :

$$W = wL \dots \dots \dots (8) \quad \text{8. الأجر يتعلق بالأجر الأدنى وعدد العمال :}$$

وهكذا يمكن لنا تلخيص النموذج الكلاسيكي في المعادلات التالية:

$$O = f(L, K, Q, T) \dots \dots \dots (1)$$

$$T = T(I) \dots \dots \dots (2)$$

$$I = dQ = I(R) \dots \dots \dots (3)$$

$$R = R(T, l) \dots \dots \dots (4)$$

$$L = L(w) \dots \dots \dots (5)$$

$$W = W(I) \dots \dots \dots (6)$$

$$O = R + W \dots \dots \dots (7)$$

وفي الاجل الطويل الامد نضيف :

$$W = wL \dots \dots \dots (8)$$

يعتبر الربح هو المحرك الاساس لنظام الرأسمالي حيث نجد ان زيادة الربح تؤدي الى زيادة الاستثمار التي يترتب عليها زيادة في الترك مراس المال مما يسمح للرأسماليين بتحسين المستوى الفني وزيادة الاجور مما يؤدي الى نمو السكان الـاي بدوره يؤدي الى غلة متناقصة للعمل بالنسبة للأرض وبذلك ترتفع تكلفة العمل وتقل الارباح ...لخ فتتخفض الاستثمارات وتقل الزيادة في راس المال فيقل التقدم الفني وتتنخفض الاجور ويهبط النمو السكاني

الشكل 2: يوضح فكرة النمو الاقتصادي طبقا للتحليل الكلاسيكي عبر الزمن حيث يبين الزيادة الناتج عند حدوث زيادة في عدد السكان المستخدمة خلال فترة زمنية الى غاية الوصول العائد الحدي اقل من متوسط العائد للعامل فينتقل الى فترة بمنحى اخر ومستوى فني اخر مما يؤدي الى زيادة الانتاج الى غاية وصول العائد الحدي اقل من مستوى العائد للعامل عندئذ ينتقل الى المنحى اخر في.. وهكذا الى غاية وصول TN الذي يصبح عنه عندئذ العائد الحدي اقل من متوسط العائد للعامل يؤول الاقتصاد الى الركود.

المحور الثالث: مساهمة كارل ماركس في تحليل الواقع الاقتصادي الدرس الأول :

إسهامات ماركس في الواقع الاقتصادي

ارتكز تحليله على افكار ادم سميث وريكاردو التي >>مقتضاها أن التقدم الاقتصادي للمجتمع يمكن تحقيقه بواسطة تجميع رأس المال والسعي وارد تحقيق اعلى معدلات الربح الا انه جاء بلون جديد لتفسير عملية النمو الاقتصادي فقد كان يرى ان التغيرات في النظام الرأسمالي كعملية اقتصادية فقد كان يرى ان التغيرات في النظام الرأسمالي كعملية تنظمها قوانين خاصة في الطريقة الانتاج هذه حيث يكون تحول فائض القيمة في راس المال هو المحرك للتنمية ومصدرا

للمتناقضات التي تعبر عنها القوى المتصارعة التي تعمل فب النظام الاقتصادي <<⁶³ عمل كارل ماركس على بناء تحليل قوى لعملية النمو الاقتصادي من خلال اظهار القوى الداخلية والداخلية التي يقوم عليها وكيف ان النمو مرتبطا بالهيكل الاجتماعي والتنظيم السياسي كما بين ان عملية النمو تمر عن طريق مجموعة من المراحل التي يمر بها النظام الاقتصادي لان هذا الاخير يشهد 5 مراحل اساسية هي النظام البدائي الرق والعبودية النظام الاقتصادي ، النظام الرأسمالي ، واخيرا النظام الاشتراكي فهو لا ينكر ان النظام الرأسمالي دور في تحقيق النمو كان اكثر تفاعل من مالتوس ولكن يرى ان نهاية الرأسمالية تكون بأسباب اجتماعية وتكون عندما تحقق اقصى واعلى درجات النمو الاقتصادي يوافق ماركس الرأسمالية في ان عملية تجميع راس المال 5 تراكم راس المال- هي المفتاح الذي بواسطته يتحقق النمو الاقتصادي وذهب ماركس الى ان اسلوب الانتاج الرأسمالي واستطاع ان يخلق جهاز انتاجي يكفي لإشباع الاحتياجات العالمية للإنسانية المتحضرة ولكن طبيعة علاقات التملك التي تحدد نوع التركيب الطبيعي في المجتمع هي التي تؤدي الى انهيار الرأسمالية

يقوم نمو\ج كارل ماركس على مجموعة من الفرضيات

1/ دالة الانتاج الماركسية نفي شكل دالة الانتاج الكلاسيكية :

$$O = f(L, K, Q, T) \dots \dots \dots (1)^*$$

فرضيات ماركس :⁶⁴

- أعطى ماركس أهمية كبرى لعملية التقدم التكنولوجي واعتبر ان هذه العملية هي الاساسية في تحريك النمو الاقتصادي والنظام الرأسمالي
- اعترف ماركس بالبطالة النموذجية وادخلها في تحليله عكس الكلاسيك
- الموارد الطبيعية ، ثابتة وخاضعة لقانون تناقص الغلة مما يؤدي الى اعاقه النمو الاقتصادي الذي يحدث في القطاع ويؤدي الى الركود
- يرى ماركس ان النشاط الصناعي هو حقا الالة المحرك للاقتصاد و السبب الاول للنمو الاقتصادي، ولكنه يجلب التحسينات في القطاع الزراعي ولكنه يرفض ان قانون تناقص الغلة الموجود في القطاع الزراعي هو الالة التي تقلل من النمو وتعيقه وتحقق الركود

⁶³ ودفع شرايحه ، مرجع سبق ذكره ص77

⁶⁴ عبد الرحمان يسرى احمد مرجع سبق ذكره ص103-106

• تم تفسير المتغيرات في المطلب السابق (راجع)

ويرى ان التجارة الخارجية تعمل على زيادة المبادلات في الانتاج الصناعي والزراعي مما يخفض الضغط على المواد الطبيعية المحدودة وبالتالي يقضي على قانون تناقص الغلة او يحد منه

- يرى ماركس ان النمو الاقتصادي في اوربا ارتبط بالأسواق الخارجية والمواد الاولية التي تجلبها من مستعمراتها يرى ان هذه المستعمرات هي مبدا ومخزون النمو لدول الرأسمالية

- يوافق ماركس الكلاسيك في ان تقدم الفن الانتاجي دالة الاستثمار بمعنى انه لا يمكن استيعاب المستحدثات الفنية الا عن طريق الاستثمار ويضيف ماركس انه توجد دالة في الاتجاه المعاكس الاستثمار نفسه دالة لتقدم الفني الإنتاجي

- وافق ماركس الكلاسيك في الربط بين الاستثمار والربحية ولكنه استطاع ان يفرق بمهرة بين الارباح كمصدر للمدخرات ومعدل الارباح كمؤشر او حافز للاستثمار وعلى 1لك فان الاستثمار او تراكم راس المال عندما ركس دالة طردية لمعدل الارباح

يرى ماركس ان : الانتاج الرأسمالي يختلف عن الانتاج العبودي والانتاج الاقطاعي في كون الرأسمالي لا يمتلك عبيد ولا يسيطر علي الفلاحين اقلان لكنه يمتلك وسائل الانتاج ، ومادام هناك افراد يمتلكون وسائل الانتاج فهناك اخرون محرومون من هذه الملكية هؤلاء المحرومون هم طبقة العمال ولكي يتمكن هؤلاء العمال من العيش فانهم يبيعون الرأسمالي قوة عملهم وبشرائها يحصل الرأسمالي على السلعة الوحيدة القادرة على خلق القيمة⁶⁵ وعليه >لما كان فائض القيمة الذي يحصل عليه ارباب الاعمال من الربح والفائدة والريع ، هي حصيلة الطبقة الرأسمالية سواء المشتغل بالصناعة او الزراعة والتي تقوم بتحويل هذه الفوائض الى راس مال او معدات ووسائل انتاجية جديدة فضلا عن تحويلها الى مدخرات تراكمية <⁶⁶ هي نتاجا لقيمة العمل المبذول وليس لقيمة المنتجات ولما كان العمل يحصل فقط على المستوى الأدنى الا لازم للحياة فانه ما يغيب على ذلك من مقابل يحصل عليه رب العمل دون وجه حق اذن في ضل انخفاض الاجور التي تصل الى اقل من مستوى الكفاف فان الفائض القيمة يتضاعف لدى الراسماليين من ناحيتين هما

⁶⁵ محمد مدحت مصطفى سهير عبد الظاهر أحمد مرجع سبق ذكره ص87

⁶⁶ حميدة زهران مرجع سبق ذكره ص36

1. تخفيض اجور العمال اكثر اما بزيادة ساعات العمل اليومية وذلك بالضغط على العمال ويساعد الرأسمالي في ذلك وجود احتياطي كبير من العمال المتعطلين الذين يفضلون العمل لساعات اطول من التشرّد او الموت جوعا

2. استخدام اساليب احداث للإنتاج ترفع من انتاجية العمل باستخدام المزيد من عنصر راس المال وبالتالي تمكنه من خفض احتياجاته من عنصر العمل يفرق كارل ماركس في راس المال المستغل بين راس المال المتغير ورأس المال الثابت هذا الاخير يعبر عن <مخزون راس المال كما يطلق عليه احيانا ويتمثل في الآلات والمعدات والمباني المستخدمة في العملية الانتاجية بالإضافة الى قيمة المورد الخام والوقود المستخدمة>⁶⁷

راس المال المتغير يتمثل في القيمة الاجر المدفوع للعمال نظير بال قوة عملهم في عملية الانتاج وهذا الاجر ينتقل الى السلطة المنتجة بأكبر من قيمة المدفوعة يرى ماركس ان الاستثمار دالة لإجمالي للأرباح منسوبة الى إجمالي المنفق على الاعمال من خلال هذا الغرض يبين ماركس ازدياد الاستثمار تتعلق بحجم الانفاق العام على المشروع المستثمر بالإضافة الى مردودية هذا المشروع

افتراض اتجاه الفن الانتاجي نحو تكثف راس المال وأثره في نمط توزيع الدخل القومي والعمالة : في ظل ظروف تكثيف راس المال فانه من الممكن التوفير في عنصر العمل مع كل استثمار جديد وبالتالي تنخفض مخصصات الاجور نسبيا وترتفع ارباح نتاجا لتراجع نفقات العمال وبالتالي يزداد التراكم الرأسمالي وزيادة النمو وهذا عند زيادة الانتاجية الناتجة عن التطور التكنولوجي والفني المستخدم في اسلوب الانتاج الجديد وبهذا يرى ماركس <ان الرأسماليين يرفضون الاختراعات التي قد تؤدي الى زيادة الانتاج بالاعتماد على عنصر العمل بصورة اكبر>⁶⁸ وأنهم يركزون على الاسلوب الفني الذي يعتمد على زيادة رأس المال التقني وتقليل من العمل ولكن ماركس يرى انه بين الوضعين مختلفين ففي المدى القصير او المتوسط فان التطور التكنولوجي يؤدي الى زيادة الاستثمار ككل وعليه فان العمالة تزداد مع كل استثمار جديد بينما في المدى الطويل فان زيادة الاستثمار المبني على اساليب متطورة في عملية الانتاج فانه يؤدي الى حدوث البطالة التكنولوجية ناتجة عن احلال الالة محل العمل

افتراض قصور الطلب الفعال

⁶⁷ موحّد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد ، مرجع سبق ذكره ص87

⁶⁸ عبد الرحمان يسرى أحمد مرجع سبق ذكره ص109

يرى ماركس ان التوازن يتعرض للاختلال بسبب طبيعة النظام الرأسمالي نفسه وذلك للأسباب التالية⁶⁹

1. كل منتج يتصرف بدافع مصلحته الشخصية في تحقيق أقصى فائض قيم ويستحيل القول ان جميع قرارات المنتجين سوف تكون دائما متناسقة
2. قرارات انتاج السلع الاستهلاكية لابد ان تكون متوازنة مع قرارات انتاج السلع الانتاجية وهذا مستحيل

ينفق العمال كل دخولهم حتى يضمن ادنى مستوى من المعيشة الذي لا يمكن الانقاص منه كما لا يمكن الزيادة فيه لان الزيادة في الاجور الحقيقية للعمال عن مستوى الكفاف تؤدي الى تزايد اعدادهم وتهبط مستويات الاجور مرة اخرى الى مستوى الكفاف التوازني ، يمكن القصور عند ماركس في انه يكتلك العمال اجورا لا تكفي لشراء السلع الاستهلاكية المنتجة وعليه يمكن القول ان الاجور التي يتسلمها العمال تتزايد والسلع الاستهلاكية المنتجة تتزايد ايضا ولكن حصة الاجور تتزايد بمعدل اقل من معدل تزايد الدخل الكلي الذي يتزايد مع الانتاج ، لهذا فقصور الطلب على سلع الاستهلاكية هو قصور نسبي يتفاقم مع كل تقدم اقتصادي في النظام الرأسمالي وتزيد حدته مع زيادة التكدف الرأسمالي في العملية الانتاجية ، وزيادة جيش الاحتياطي من العمال المتعطلين وزيادة قوة كمساومة الرأسماليين من اجل الاحتفاظ بحصة الاجور الكلية كما هي او زيادتها اقل من معدل الزيادة

يرى ماركس انه كلما أسرع معدلات التقدم الفني كلما ارتفعت بمعدلات الاجور عن مستوى الكفاف وذلك بالرغم من زيادة الانتاج ولكن عملية النمو في الاقتصاد الرأسمالي هذه تحمل مجموعة من المتناقضات تؤدي ازمة داخل النظام في حد ذاته

النمو الاقتصادي الرأسمالي عند ماركس تحدده مجموع الارباح التي تدفع الى زيادة الادخار وتراكم راس المال وتحقيق استثمار وبالتالي ابداع وتطور تكنولوجي وفي طرق واساليب الانتاج ولكن ماركس يرى ان هذه الارباح ليس مضرها التطور التكنولوجي الذي ادى الى زيادة الانتاجية وتقليل التكاليف وتعظم الارباح في نهاية المطاف وانما "راجع بدرجة اكبر الى دالة الاستهلاك حيث يرى ان اجور الطبقة العاملة هي التي تكون اغلبية الطلب في السلع الاستهلاكية المنتجة وبما ان الرأسماليون في سعيهم لزيادة الارباح يأخذون بالتقدم الفني الذي يحل الالة محل

⁶⁹ المصدر نفسه ص111

العمل لكي يوفروا في مدفوعات الاجور او يضعف نصيب العمال في الدخل "70 مما يؤدي الى تراجع مستوى الطلب وظهور الكساد والازمة : وبالتالي فان هناك حتمية انهيار النظام الرأسمالي في هذا السيناريو لماركس

يرى ماركس ان الاقتصاد الرأسمالي هو اقتصاد الأزمات الدورية والسبب الرئيسي لهذه الأزمات "هو قصور الاستهلاك ففدرة العمال على الاستهلاك محدودة بفقرهم وقدره الرأسماليين على الاستهلاك محدودة برغبتهم في الادخار ومن ثم الاستثمار ويترتب على ذلك ظهور فائض عام من السلع بصفة دورية حيثما يصبح الاستهلاك اقل مما تقدمه الطاقات الإنتاجية للمجتمع"71 يرى ماركس كلما ازدادت الأزمات في النظام الرأسمالي والدول المتقدمة وتراجعت مستويات النمو والتنمية في هذه الأخيرة وسادة حالة الاستقرار كلما قامت هذه الدول بوضوح قيود متزايدة القسوة على مستعمراتها وألان الدول النامية حيث تعمل على فتح الأسواق من اجل تصريف الفائض الأزمة والقضاء على الكساد السلعي كلما زاد العمل على استغلال موارد الثروة الخاصة بهذه الدول لتقليل من تكاليف الإنتاج فضلا عن اعقة إنشاء أنشطة صناعية منافسة في الدول المتخلفة وتعمل على تخفيض شديد للأجور في المزارع والمناجم الخاصة بهذه الدول كما تعمل على تحطيم الصناعة التقليدية الحرفية في هذه الدول في ضل منافسة غير عادلة مع صناعته مما يؤدي في النهاية إلى أن تصبح هذه الدول هي سوق استهلاكية ومورد للمواد الأولية والغذائية الرخيصة واليد العاملة منخفضة الثمن التي تضمن للرأسمالية إعادة تكوين رأس المال وزيادة الاستثمار والنمو من جديد بينما الدول النامية لا تتغير من هذا النمو لان " الرأسمالية عملت على تحطيم البنية الأساسية لاقتصاداتها التقليدية وحلت محلها هيكل اقتصادي غير متوازن خلق فقط لخدمة الدول الرأسمالية المتقدمة في محاولتها لتجنب ليس فقط الركود الاقتصادي ولكن الثروة السياسية أيضا "72 يؤكد التحليل الماركسي على اهمية التجارة الخارجية كأداة رئيسة للخروج من الازمة حيث تعمل الدول المتقدمة في المرحلة الركود الاقتصادي الناتج عن قلة فرص الربحية رغم وجود تراكم مالي كبير في هذه الدول او ركود سلعي نظرا لعجز السوق على استعجاب كمية الانتاج الناتجة عن التقدم العلمي والتكنولوجي في اطار الثروة الصناعية وما صاحبه من جيوش البطالة التكنولوجية الناتجة وزيادة الضغط على اجور العمال وتراجع مستوى الاستهلاك في ضل هذه الظروف " تلجأ الدول الرأسمالية الى تصدير رأس المال الى المناطق المختلفة ذات معدلات الربح المرتفعة لتأخير حلول الركود الاقتصادي

70 عبد لرحمان يسرى أحمد مرجع سبق ذكره ص119

71 محمد علي الليثي مرجع سبق ذكره ص76

72 محمد علي الليثي مرجع سبق ذكره ص76

المنتظر كما يساعد القطاع الخارجي على تصدير السلع التامة الصنع لتخفيف ظاهرة الافراط الانتاجي في الداخل والتزويد بالمواد الاولية الرخيصة ولا بد لنجاح الدول الرأسمالية في ذلك من القضاء على حركة لمقاومة الوطنية في المستعمرات وابعاد منافسة الدول الرأسمالية الاخرى عن مناطق نفوذها مع ما قد يثيره ذلك من صراع دولي وحروب"⁷³

يرى ماركس " ان الاقتصاد الرأسمالي يضم العديد من الصناعات وان معدلات النمو الخاصة بهذه الصناعات تحدث بصورة غير متوازنة ذلك لان كل فرد من الرأسماليين يتخذ قراراته الانتاجية لمصلحته الفردية ولذلك فليس هنالك من ضمان لتنسيق قراراتهم كلها على مستوى الاقتصاد بصورة تكلف توازنها ويظهر الاختلال في التوازن متمثلا في ان طاقة الانتاجية المتكاملة معها ولكن طالما استمر الرواج في الاقتصاد الرأسمالي فان اختلال التوازن لن يكون ملحوظا ولن يكون من خطورة بحيث يعرقل عملية النمو الاقتصادي ولكن متى يبدأ الرواج في الاختفاء حتى يبدأ اختلال التوازن في الظهور واضحا فنجد ان بعض الصناعات قد توسعت اكثر من اللازم وتصبح الطاقة الانتاجية لهذه الصناعات ، فائضة ويؤدي هذا الى تدهور تراكم راس المال والانتاج"⁷⁴ ويظهر الكساد وتنتشر الازمة وعليه فكلما ازدادت الاختلالات الداخلية للاقتصاديات الرأسمالية فكلما اشتدت قبضة الدول الرأسمالية على المستعمرات والبلاد التابعة لها فهي المخرج الوحيد لهذه الازمة بتوفيرها مجالات واسعة لاستثمار رؤوس اموالها المتراكمة الناتجة عن الثورة الصناعية وهي مصدر الوفير لليد العاملة التي يحتاجها وهي سوق استهلاكية لتصرف منتجاتها بالقضاء على الاختلالات في قلة تصريف المنتج كما انها مكان خصب لمنافسة غير عادلة في الصناعة تسمح لها ببناء القطاعات التي لم تتطور بعد و اصبحت مظهر من مظاهر السيطرة والسيادة والنفوذ وعليه فقد تحول النظام الرأسمالي من عملية النمو الاقتصادي المبني على تقسم العمل والاجر والتطور التكنولوجي الى عملية استغلال واستعمار الشعوب والايوان كضرورة من اجل مواصلة النمو وزيادة التراكم وعليه تحولت الرأسمالية المحتكرة الى تقسيم العالم الى احتكارات دولية تسيطر على المناطق المختلفة وتقسيمها فيما بينها وذلك بغيت توسيع اسواقها الخارجية لعلاج ضيق قصور اسواقها وتوزيع الفائض بها كما انها تحد ملاذ امن لمنافسة غير عادلة ومصدر خصب ورخيص لليد العاملة و المواد الاولية والطاقة لمواصلة عملية النمو الاقتصادي وزيادة التراكم وبهذا المنطق تأسست نظرية الاستعمار التي تعد اخر مراحل الرأسمالية عند ماركس

⁷³ عبد الحميد محمد القاضي ، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي دار الجامعة المصرية ، ط الاولى 1982 ص136

⁷⁴ عبد الرحمن يسرى أحمد مرجع سبق ذكره ص102-121

الدرس الثاني : النيوماركسية و الواقع الاقتصادي العالمي :

تتمحور هذه الطريقة " في تكوين دول المركز ترتبط مع دول الضواحي بعلاقة ضارة في غير صالح الاخيرة وانه من المستحيل ان تنتج اي تنمية للبلدان الفقيرة في اطار من المنافسة الحرة⁷⁵ التي تأسست عليها النظرية الرأسمالية لأنها قائمة على مبدأ الاستغلال والسيطرة والاستعمار لهذه الشعوب والاطوان قامت الرأسمالية المعاصرة على مجموعة من الركائز حتى يمكنها الاستمرار والبقاء وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد نذكر منها

- تطوير الاسلوب الاحتكاري لعملية الانتاج القائم على سيطرة شركات متعددة القوميات
- احتكار التكنولوجيا المتطورة وزيادة القيمة المضافة لضمان ارتفاع الارباح وزيادة معدلات التراكم الرأسمالي
- فتح اسواق واسعة لتصريف المنتوجات والقضاء على مسببات الركود الاقتصادي و ظهور الازمة
- العمل على السيطرة على مصادر الطاقة والمواد الاولية الضرورية لعملية مواصلة الانتاج الرأسمالي
- العمل على فتح مجال الاستثمار الخارجي المباشر في الدول المتخلفة التي تضمن معدل الربح المرتفع لزيادة تراكم والسيطرة على قطاعات الحساسة لهذه الدول
- مواصلة السيطرة على طبقة العمال بالضغط على الكتلة الاجرية لإضعافها من اجل زيادة ارباح الرأسماليين
- استعمار شعوب العالم الثالث سياسيا من اجل فرض عليهم الهجرة الانتقائية يد العاملة الرخيصة والماهرة في نفس الوقت
- نقل الصناعات الملوثة التي تلقى معارضة في الدول المتقدمة الى البلدان النامية

وفق هذه المبادئ يتبين لنا ان الرأسمالية المعاصرة الاحتكارية تتميز عن سابقتها في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بالعدوانية والبعد عن ذلك الشكل التنافسي الحر لرأسمالية المضي وهي اذن مكلفة وضارة بشعوب ومصالح الدول النامية التي اصبحت مرتبطة في كل المجالات

⁷⁵ رمزي على ابراهيم سلامة مرجع سبق ذكره ص341

ما اشبه هذه العلاقة القائمة بالعنكبوت التي يتغذى على ضحاياه في خضم هذا التناقص يرى رواد المدرسة النيوماركسية الجزء الاكبر من فائض القيمة سوق يستنزف الى الخارج ولكن لماذا لم يحقق الجزء المتبقي تسييس مبادئ التنمية والنمو في المستوى المحلي

1. يرى سمير أمين "أن الدول الفقيرة سوف تستفيد فيها الفئات المتميزة او الصفرة المسيطرة على اقتصادها بجزء من فائض القيمة المحقق والمحصول معظمه الى الدول الام بالخارج" ⁷⁶ الا ان هذه الفئة لا تمتلك الوعي الحسي لعملية التنمية وغياب الدوافع والرشد عند هذه الفئات يؤدي الى عدم توجيه هذه الاموال الى اغراض التنمية بل قد تقوم هي الاخرى بتحويلها الى خارج الوطن مما يزيد من خطورة استنزاف ونهب موارد البلدان المتخلفة بواسطة ايادي داخلية لصالح الرأسمالية الخارجية وقد اصبحت هذه العوامل احدى العناصر المؤيدة الى زيادة الفقر والتخلف بتركيز تصرفات هذه الطبقة الفئة في اتجاههم الى الطبيعة الاستهلاكية من السلع المظهرية الفخمة الغربية الادوات وزيادة مقتنياتهم من الاراضي والعقارات والابتعاد عن عنصر المخاطرة في المشروعات صناعية تأتي بربحية في الاجل الطويل ، فهم يفتقدون الى المقدرة التنظيمية وحب العمل والابتكار المؤديات الى التنمية

2. يرى ايمانويل ان العبء الكلي يقع على الفئة العمال في الدول النامية حيث يقع عليها عبئ مزدوج الاولي "بواسطة طبقة الرأسماليين في الداخل حيث تزايد ارباحهم على حساب تخفيض الاجور والثانية بواسطة طبقة الرأسمالية في المركز حيث تحول اليهم الارباح بما تحتويه من معدلات عالية للاستغلال" ⁷⁷ هذه العوامل مجتمعة تؤدي الى زيادة البؤس والفقر عند الدول النامية وعليه وجب على الدولة ان تعمل على تسيير برنامج خاص لعملية النمو وتحقيق التنمية حيث اقترحت المدرسة النيوماركسية صيغتين مختلفتين هما :

أ- إما ان تتحول الدولة بنفسها الى مستثمر رأسمالي كبير وتمتلك مؤسساتها الصناعية وتديرها لحساب المجتمع

ب- أو أن تصنع الدولة الارصدة الكافية والتسهيلات اللازمة بين ايدي الاكفاء من الصفوة الوطنية وتترك لهؤلاء قيادة عملية التنمية وبهذا تخلق الدولة الطبقة التي ترى فيها الامل في رفع مستوى الاقتصاد الوطني ⁷⁸

في ظل الرأسمالية المعاصرة يرى اصحاب المدرسة النيوماركسية انه يستحيل تطبيق الفكرة الاولى ولاكن الفكرة الثانية تلقى رواج واضح في خلق طبقة من الصناعيين الوطنيين ولتعمل

⁷⁶ رمزي على ابراهيم سلامة مرجع سبق ذكره ص344

⁷⁷ رمزي على ابراهيم سلامة مرجع سبق ذكره ص345

⁷⁸ المصدر نفسه ص346

على قيادة مشروع التنمية المحلية ولكن في ظل سيطرة مبدأ المنافسة غير العادلة تصبح هذه الفكرة ضرب من الخيال لان الرأسمالية المعاصرة تمارس الاحتكار التام على عنصر التكنولوجيا التي تعطيها مبدأ التفوق والسيطرة وقوة المنافسة ومن هنا تكون عملية التنمية مشلولة وغير قادرة على مواصلة النمو في ظل عدم تكافؤ الفرص والتحديات وتجد الدولة نفسها مجبر على الانسحاب من مجال الصناعة الى الاستثمارات القاعدية ومجال السياحة التي تعد مجالات تخدم القطاع الصناعي والتنمية الرأسمالية وبالتالي تصبح تصب في اهداف الدول عن طريق الاحتكارية التي تسيطر على اقتصاديات هذه الدول عن طريق الاستثمارات المباشر وشركات متعددة الجنسيات حتى اصبحت هذه الدول تشك في جدوى الاستثمار اذا كان مصدره راس مال اجنبي فهم بالضرورة لا يؤمنون في جدوى التجارة الخارجية والمساعدات الاجنبية والعلاقات الدولية بصفة عامة اذا كانت الدول الرأسمالية الكبرى اطرافا فيها فهذه العلاقات تفرض جميعها على البلدان الفقيرة نماذج نمو اقتصادي لا تتلاءم وهياكلها الاقتصادية⁷⁹ وبالتالي تصبح التنمية الاقتصادية ضربا من الخيال في ظل العلاقات الاقتصادية الحالية لدول العالم الثالث وفي ظل الظروف الداخلية التي تتميز بها هذه الاخيرة بالتنمية لا يمكن ان تنجح بدون الاعتماد على الذات وتقنين عملية العلاقات الخارجية وفق المصالح المشتركة.

المحور الرابع :التحليل النيوكلاسيكي للواقع الاقتصادي

الدرس الأول : النيوكلاسيك والنمو الاقتصادي

كان التحليل الكلاسيكي لعملية النمو الاقتصادي في ظل مجموعة متداخلة من المتغيرات ظهرت الى الوجود نذكر منها :⁸⁰

1. تحقيق معدل نمو سريع
2. امكانات للنمو المستمر باستخدام الفن الانتاجي المتقدم
3. الاجور الحقيقية فرض مستوى الكفاف
4. معدل الربح المرتفع
5. لم يمثل الربح حصة متزايدة من الدخل القومي
6. تضائل الخوف من فكرة الركود وأجور الكفاف

⁷⁹ المصدر نفسه ص348

⁸⁰ فليح حسن خلف مرجع سبق ذكره ص109

عمل النيوكلاسيك على تحسين التحليل الكلاسيكي وانتقلوا من التحليل البسيط الى التحليل الدقيق المركز على التنمية الاقتصادية قاموا النيوكلاسيك بربط التقدم التكنولوجي مباشرة بعملية التنمية وتحقيق النمو المطرد من خلال اخذ مكانه التلقائي والتجدد العفوي والمستمر مقترنا بجهاز الثمن الذي يعمل على توزيع الموارد على المجموعات المختلفة من الاستخدامات المتنافسة وعملت على تأسيس قاعدة تحليل تنطلق منها هي :⁸¹

1. الارتباط التقليدي بين التوزيع الدخل وحجم الادخار في الاقتصاد اخذ يتلاشى
2. ان السكان لا يتغيرون بأية حال من الاحوال مع التغير في الدخل الفردي
3. ان التقدم في التكنولوجيا ومعرفة الموارد يزيد من تكوين رأس المال
4. ان السكان ورأس المال والفن الانتاجي التي تؤثر في معدل النمو تتحدد بواسطة قوى ينظر اليها بصفة عامة على انها خارج مجال علم الاقتصاد

يرى النيوكلاسيك انه ليس من الضروري ان يكون المدخر هو المستثمر ضمن ناحية يستطيع رجال الاعمال الحصول على السلع الانتاجية وذلك باستخدام ارصدة مقترضة وافراد المجتمع من الناحية اخرى يمكنهم الادخار عن طريق شراء السندات بدلا من شراء الاصول الفنية ويجمع سوق رأس المال فيما بين المدخرين والمستثمرين حيث يعمل على تحقيق الاتساق بين المطلوب من الارصدة الاستثمارية من ناحية والمعروض من هذه الارصدة من ناحية اخرى والثمن الذي يقوم بهذه الوظيفة هو معدل الفائدة "⁸²

ترى المدرسة النيوكلاسيكية "أن سعر الفائدة ومستوى الدخل يحدد ان معدل الادخار فاذا اريد زيادة الادخار فيجب ان يكون سعر الفائدة ايجابا لتفضيل دخل الحاضر على دخل المستقبل وكلما اريد ان يدخر اكثر من دخل معين يكون من الضروري وجود سعر فائدة اعلى وكلما زاد مستوى دخل الفرد فان المقدار الذي يرغب في ادخاره يزداد في سعر كما ترى لن سعر الفائدة يحدد ايضا معدل الاستثمار "⁸³ حيث يقوم رجال الاعمال بمقارنة بين معدل الربح المتوقع للمشروع ومعدل الفائدة السائد في السوق الذي يمكن اقتراض الارصدة على اساسه فاذا كان معدل الربح المتوقع للمشروع اكبر من سعر الفائدة في السوق النقدي يكون الاستثمار مربحا .

ترى هذه المدرسة ان عملية تكوين رأس المال تتركز على المستوى الفني وحجم السكان فاذا "حدثت زيادة مفاجئة في الاستثمار ناتجة فعلا عن تقدم فني فيزداد نتيجة لزيادة الاستثمار

⁸¹ فليح حسن خلف مرجع سبق ذكره ص109

⁸² محمد الليثي مرجع سبق ذكره ص

⁸³ فليح حسن خلف مرجع سبق ذكره ص110

الطلب على السلع الرأسمالية في نفس الوقت الذي يزداد طلب الاقتراض طويل الاجل وبالتالي يرتفع سعر الفائدة مما يتمخض عنه ارتفاع في معدل الادخار وفي نفس الوقت يرتفع اسعار السلع الرأسمالية⁸⁴ وعليه يمكننا القول ان سعر الفائدة هو المحدد لاتجاره تكوين الرأسمالين فاذا كان هذا الاخير مرتفعاً فان رجال الاعمال يتوجهون الى المشروعات ذات العائد المرتفع التي يمكن ان تغطي بعائدها زيادة التكلفة الناتجة عن ارتفاع الفائدة ولكن ارتفاع سعر الفائدة الى حد معين يؤدي الى تراجع الطلب على القرض مما يؤدي الى انخفاض في سعر الفائدة مما يؤدي ايضا لانخفاض في اسعار السلع الرأسمالية ويمهد الطريق امام تحقيق المشروعات ذات الاقل عائد وتستمر هذه العملية وينتقل التكوين الرأسمالي الى المشروعات الاقل عائد وينخفض سعر الفائدة حتى يصل السعر الى مستوى معين لا يقبل المجتمع الانخفاض عنه وهنا فقط تتوقف عملية التكوين الرأسمالي ويصل الاقتصاد الى درجة الركود ولكن رفض معظم الكتاب النيوكلاسيك حالة السكون او الركود لأنها قائمة على فرضيات مرفوضة عندهم كثبات المستوى التكنولوجي والطلب على الارصدة المالية وعلى راسهم ألفرد مارشال " الذي يرى ان التقدم التكنولوجي يحدث باستمرار بطريقة يتمخض عنها بروز مشروعات استثمارية ذات عوائد مرتفعة فالتقدم التكنولوجي يأخذ مكانه بسرعة كافية للقضاء على اية ضغوط ركودي قد تفرضها ندرة الموارد الطبيعية⁸⁵ أما الانخفاض الحاصل في المعدلات الفائدة النتاج عم تراجع يعطي مرونة كبيرة للطلب على الارصدة الاستثمارية مما يؤدي الى تأخير حالة الركود الاقتصادي او ابعادها

الدرس الثاني: النيوكلاسيك و واقع التنمية الاقتصادية

قسمت المدرسة النيوكلاسيكية التنمية الاقتصادية إلى ثلاثة نواحي مترابطة هي :

1. **التنمية عملية متدرجة ومتصلة:** تتركز على التحليل الجزئي الساكن لمختلف اجزاء النشاط الاقتصادي يري مارشال "انه قد يبدو ان المخترع قد غير التركيب الاقتصادي لاقتصادها بضربة خاطفة الا ان الجانب العميق الدائم من اثر هان هو الاتمام حركة ايجابية بناءة واسعة مرت عليها سنوات عديدة من الاعدادات فالتقدم الفني اذن في نظرهم هو تقدم وانتشار تدريجي للمعرفة وليس تغيرا جذريا مفاجئا في وسائل الانتاج"⁸⁶ أي ان عملية التنمية في نظرهم تتم بمراحل متدرجة ومتصلة فيما بينها معتمدة على التطور التكنولوجي

⁸⁴ عاطف السيد مرجع سبق ذكره ص128-129

⁸⁵ محمد علي الليثي مرجع سبق ذكره ص70

⁸⁶ عاطف السيد مرجع سبق ذكره ص132

2. التنمية عملية تراكمية ذات توافق وانسجام : يرى النظام الاقتصادي بطبيعة يهدف

الى تحقيق التشغيل الكامل فلا يمكن تحقيق توازن طويل الاجل الا اذا تحقق التشغيل الكامل والتنمية مرتبطة بالتطور التكنولوجي فزيادة استخدام الالات تتمخض عنه زيادة في الانتاج الكلي وارتفاع في الدخل الاجمالي وعليه زيادة في اجور العمال مما يؤدي الى زيادة مدخراتهم وانخفاض سعر الفائدة يؤدي الى زيادة الاستثمار وتحقيق النمو وزيادة الانتاج مرة اخرى ألفرد مارشال يرى انه "نمو فرص الاستثمار راس لمال فانه من الطبيعي ان تكون هناك زيادة دائمة في ذلك الفائض من الانتاج فوق ضرورة الحياة والذي يعطي القدرة على الادخار"⁸⁷ ومع نمو هذه القدرة نمو قدرة المجتمع على الاقتراض وتمويل المشاريع وزيادة الانتاج وتحقيق النمو الاقتصادي ويعود التنمية على كافة فئات المجتمع

ويرى اصحاب هذه النظرية انه يجب حدوث التوافق والانسجام بفكرة الوفرة الداخلية والخارجية "واعطى اهمية معتبرة للاعتماد المتبادل بين اجزاء الاقتصاد المختلفة فكلما اتسعت صناعة منطقة جذبت اليها اليد العاملة اللازمة وبالتالي تتحسن فرص المعرفة المتبادلة ويرتفع معدل التقدم الفني"⁸⁸ وتزداد الانتاجية ويزداد الدخل الكلي ويتحقق النمو يرى ان زيادة ابتكار التكنولوجي يؤدي الى قانون تزايد الغلة مما يؤدي الى خلق سلع واسواق جديدة وزيادة النمو يرى مارشال ان تراجع النمو في المرحلة الكلاسيكية الاولى سببه ضيق الاسواق بسبب عدم انتظام المواصلات وارتفاع تكلفة النقل بينما الان زيادة التطور التكنولوجي يؤدي الى زيادة كثافة الرأسمالية اعلى وتخصص اعلى وزيادة في تقسيم العمل وعليه يمكن القول "أن تقسيم العمل يعتمد على ارتفاع الاسواق فان اتسعت الاسواق بدوره يعتمد على تقسيم العمل وهكذا يتوفر الاسباب لتواصل النمو وتراكمه باتساق وانسجام"⁸⁹

كما أن مارشال أرجع النمو الهائل في الصناعة في الربع الاخير من القرن التاسع عشر الى ثورة المواصلات التي اخذت مكانها حينذاك وأدت الى هبوط تكلفة النقل بشكل كبير جدا كما اعطت هذه المدرسة أهمية كبرى لأربعة عناصر تؤثر مباشرة في تحقيق النمو:

1. أهمية الطبقة المتوسطة واعتبرت ان لها دورا خاصا في النمو الاقتصادي التي تؤدي الى دفع النهضة الصناعية النابعة من رشد هذه الطبقة وانتشارها يؤدي الى اختلال التوازن في المجتمع

⁸⁷ عبد الرحمن يسرى أحمد مرجع سبق ذكره ص124

⁸⁸ عاطف السيد مرجع سبق ذكره ص134

⁸⁹ عاطف السيد مرجع سبق ذكره ص135

2. وجود حكومة الكفو البعيد عن الفساد والرشوة امر شديد الاهمية لتوفير المناخ الملائم لتحقيق النمو الاقتصادي ذلك بما توفره من البنية الاساسية التي تساعد على تطبيق المشروعات الاقتصادية على ارض الواقع كما انها تساهم في توفير المناخ الاستثماري من خلال تسيير القوانين والحماية والامن لهذه المشاريع غياب البيروقراطية والرشوة يزيد من مردودية المشروع ويقلل التكاليف الانتفاع السياسي يسهم في فتح العلاقات الاقتصادية مع باقي الدول مما يؤدي الى توسع السوق وزيادة التخصص وتحقيق انتاج اكبر وانتقال التكنولوجيا وتعظيم الانتاج وتحقيق النمو

3. التعلم تدي الى توفير الابدي العامة المتخصصة الماهرة القادرة على التكيف مع متطلبات التكنولوجيا المطبقة في المشروع مما يزيد من الانتاجية ويحقق النمو

4. جودة التعليم تؤدي الى زيادة الابتكار والاختراع وضمان تجدد التطور الفني لسلوب الانتاج اي ضمان استمرار تطور التكنولوجيا يؤدي الى ضمان الغلة المتزايدة الناتجة عن الانتاجية المتزايدة للتطور التكنولوجي وبالتالي ضمان استمرار النمو المطرد

5. استقرار الاسعار يضمن قلة الاختلالات في تكاليف المشاريع وزيادة تعظيم الارباح الناتجة عن التطور الفني للإنتاج

هذه العوامل مجتمعة تساهم اسهاما بليغا في تحقيق النمو الاقتصادي عند النيوكلاسيك

الدرس الثالث : نظريات ونماذج النمو الاقتصادي كأداة لتحقيق التنمية

التنمية عملية متعددة الأبعاد والأهداف تعمل على إعادة هيكلة وتنظيم وتوجيه الاقتصاد الداخلي والنظام الاجتماعي والسياسي كما أنها تهدف الى توفير الظروف المساعدة لتحسين دخول الافراد والمؤسسات وزيادة التراكم الملي الذي يعد اللبنة الاساسية لتمويل الاستثمار الانتاجي وتحقيق النمو الاقتصادي وبغيت الوصول الى استمرار عملية النمو المطرد كان على التنمية ان تحدث تغيرات جذرية وهيكلية في مقومات الاقتصاد تسمح لها بوضع استراتيجيات انمائية مستديمة اختلفت وتباينت هذه الاخيرة حسب المفكرين وحسب الظروف الاقتصادية المحيطة بكل مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي نعمل في هذا الاطار على تحليل مدى اسهام كل نظرية في ابراز اساسيات النمو الاقتصادي ودورها في تحقيق التنمية والرفاهية الانسانية التي يهدف اليها كل فرد

1. نظرية شوم بيتر في النمو الاقتصادي:

اعطى شوم بيتر دورا مهما وأساسيا للعوامل التنظيمية والفنية في تفسيره للتغيرات الاقتصادية التي توفر الظروف المناسبة لتحقيق النمو وركز بشكل خاص على عنصر التنظيم المنظم واعتبره اهم عناصر النمو "فالنتاج لديه دالة للعمل ورأس المال والموارد الطبيعية والتنظيم و الفن لا نتاجي ويمثل عنصر التنظيم مركز الصدارة في التنمية"⁹⁰ فالمنظم هو المبتكر والمجدد والمبتكر عند شوم بيتر الرأسمالي بل المنظم الذي هو ليس رجلا عاديا في قدراته الادارية بل هو الشخص الذي "يتوفر على جميع عناصر الإنتاج بما يحقق أقصى الارباح ويضمن التجديد والابتكار الذي يتطلع به المنظم إدخال سلع جديدة او استخدام طرق جديدة في الإنتاج او فتح أسواق جديدة او استغلال مصادر جديدة للمواد الأولية اة اعادة تنظيم صناعة قائمة"⁹¹ كما يفرق شوم بتير بين الرأسمالي ولمنظم فالرأسمالي يقدم الرأسمال في حين يشرف المنظم ذو الدور القيادي على استعمال هذا لمال في ادخار الجديد من طرف الإنتاج أو التكنولوجيا أو المواد الطبيعية او الصناعة وقد يكون الممول والمنظم شخص واحدا

يرى شوم بتير "أن الاستثمار لا يعتمد على حافز تحقيق الربح فقط بل كذلك على اهداف غير مادية كالرغبة في إنشاء سلالة اقتصادية حاكمة وراة السيطرة والتفوق في معركة التناقس ولذة الخلق والإبداع"⁹² يرى ان التنمية تحدث خلال قفزات واندفاعات متقطعة في عالم ديناميكي لذلك تأخذ طابع التغيير في النشاط الاقتصادي وليس طابع السكون والثبات

أما العنصر الثاني الذي أعطاه أهمية في تحليله لنمو الاقتصادي هو "الائتمان المصرفي فقد أعطى شوم بتير أهمية كبيرة للادخار ولكنه لا يعني به القدر المستقطع من الدخل الجاري وإنما يقصد به تلك الاعتمادات او التسهيلات الائتمانية التي يقدمها الجهاز المصرفي وتعطي للمنظم قوة جديدة ليقوم بإنتاج جديد فلا بد للمنظم من وسيلة للتحكم في هذه العوامل"⁹³ يتحصل على هذه القروض مقابل الفائدة التي تشكل جزءا من ربحهم المتوقع

يخلص شوم بتير عملية التنمية في دائرة النشاطات الاقتصادية الحرة في النظام الرأسمالي المستقر التي تتيح الفرصة لجميع عناصر الإنتاج فيقوم المنظمون باستغلال هذه الفرصة عن طريق الاقتراض المصرفي و تمويل هذه المشروعات التي يسدد بجزء من أرباحها الفوائد تلك تمويل القروض مما يؤدي إلى زيادة الانبجاش واتساع المشروعات وتعظيم الأرباح وزيادة الدخل النقدي وزيادة التراكم الرأسمالي فينتقل المنظم من تمويل السلع الاستهلاكية إلى تمويل

⁹⁰ مدحت القرشي ، التنمية الاقتصادية ، نظريات وسياسات وموضوعات، مرجع سبق ذكره ص69

⁹¹ عبد الحميد محمد القاضي مرجع سبق ذكره ص138

⁹² فليح حسن خلف مرجع سبق ذكره ص115

⁹³ عبد الحميد محمد القاضي مرجع سبق ذكره ص138

السلع الإنتاجية عن طريق مشاريع ضخمة وبسرعة عالية من الإبداع والتطور التكنولوجي والعلمي فتبرز موجات جديدة من الرخاء وتتوسع الصناعات وتتوسع النشاط الاقتصادي والتنظيمي ولكن زيادة الابتكارات تؤدي الى ظهور منافسة بين السلع الجديدة والقديمة مما يؤدي بالمؤسسات القديمة بأن تفقد أسواقها وتعرض إلى الإفلاس والتهميش فتؤدي إلى اختلال التوازن ولكن سرعان ما يقوم المنظمون بتدريك الموقف فتح أسواق جديدة في اطر حرية الانتقال التي يعتمد عليها النظام الرأسمالي ويعمل على تصريف هذه المنتجات ونقل هذه الصناعي إلى الدول النامية " ويظهر التوازن الجديد وتعاود الدورة الاقتصادية نشاطها بل تزداد الدخول ويكون التوازن الجديد أعلى مستوى مما كان عليه عند بداية النمو ويكون التآرجح الدوري هو سمة التنمية الاقتصادية في ظل النظام الرأسمالي"⁹⁴

نموذج شوم بيتر:

دالة الإنتاج الكلاسيكية والماركسية ونلخصها في الآتي :

$$1) \quad o = f(L, K, Q, T)$$

O : كمية الإنتاج ، L : العمل ، K : رأس المال ، Q : المواد الطبيعية ، T : التنظيم والتطور التكنولوجي (الفن الإنتاجي)

1. تعتمد المدخرات على الأجور والأرباح وسعر الفائدة :

$$2) \quad S = S(w, R, r)$$

يرى شومبيتر ان المدخرات ترتفع كلما ارتفع سعر الفائدة (نظرية النيوكلاسيكية) ، يرتفع الادخار بارتفاع الأرباح وأجور العمال .

يتضح من هذه المعادلة ان شوم بيتر يرى "إمكانية الادخار من الأجور العالية وهذا ما لم يكن ممكن في الفترة الكلاسيكي بسبب الانخفاض الشديد في معدلات الأجور وسيادة أجور الكفاف"⁹⁵

عناصر الاستثمار

$$I = L_i + I_A$$

⁹⁴ عبد الحميد محمد القاضي مرجع سبق ذكره ص140

⁹⁵ عبد الرحمان يسرى احمد مرجع سبق ذكره ص132

I_A الاستثمار المحفز يتولد نتيجة زيادة الإنتاج والدخل او المبيعات والارباح

I_A : استثمار تلقائي يتولد نتيجة اعتبارات طويلة الاجل التكنولوجيا. الخ

الاستثمار المحفز يتعلق بالأرباح وسعر الفائدة

$$l_i = l_i(R, r, Q)$$

(r): سعر الفائدة ، (R): الأرباح ، (Q): رأس المال المتراكم ،

الاستثمار التلقائي يعتمد على التقدم التكنولوجي واكتشاف الموارد: $I_A = I_A(k, t)$

معدل اكتشاف الموارد على مر الزمن : $\frac{dk}{dt}$

معدل التقدم التكنولوجي على مر الزمن : $\frac{dT}{dt}$

يعتمد التقدم التكنولوجي ومعدل اكتشاف الموارد على عرض المنظمين وهذا يمكن التعبير عنه

كالاتي : $T = T(E)$ و $K = K(E)$

حيث ترمز E إلى معدل زيادة عرض المنظمين على مر الزمن : $\frac{dE}{dt}$

يعتمد عرض المنظمين على معدل الأرباح والبيئة الاجتماعية : $E = E(R, X)$

حيث ترمز X إلى البيئة الاجتماعية و R إلى الأرباح

يعتمد الناتج القومي الإجمالي ENP على العلاقة بين الادخار والاستثمار والمضاعف :

$$O = K(I - S)$$

O يرمز إلى الناتج القومي الإجمالي (نقدي) وترمز K إلى المضاعف

الفجوة بين الادخار والاستثمار والتي تمول عن طريق الائتمان الموفى تستعمل على زيادة

الإنتاج القومي يعد اضعاف الثغرة الاصلية وهذا راجع إلى المضاعف

تضمن الاجور على مستوى الاستثمار : $W = W(I)$

ينعكس الجو الاجتماعي للمنظمين خلال توزيع الدخل : $X = X(\frac{R}{W})$

الناتج القومي غير الصافي يساوي الأرباح والاجور: $O = R + W$

ويتلخص نموذج شوم بتير في الاتي :

$o = f(L, K, Q, T)$ $S = S(w, R, r)$ $I = L_i + I_A$ $l_i = l_i(R, r, Q)$ $I_A = I_A(k, t)$ $T = T(E)$ $K = K(E)$	$E = E(R, X)$ $O = K(I - S)$ $W = W(I)$ $X = X\left(\frac{R}{W}\right)$ $O = R + W$
---	---

اعتقد شومبierer أن مستقبل النمو الرأسمالي مرتبط كلية بنشاط المنظمين الذين يقودون عملية التجديد ولابتكار فالالاقتصاد ينتقل من كساد إلى رواج بسبب نشاطهم ويحدث العكس بسبب عدم قدرتهم على التجديد وفي الاجل الطويل فان اضمحلال طبقة المنظمين في رأي شومبierer هو الذي يؤدي إلى اضمحلال النظام الرأسمالي

2- مراحل النمو لروستو

يرى روستو أن النمو الاقتصادي يجب أن يمر بخمسة مراحل تخضع لها كل المجتمعات والدول دون استثناء حتى يتمكن لها الانتقال من التخلف إلى التنمية وهذه المراحل من وجهة نظره هي⁹⁶

1. مرحلة المجتمع التقليدي

2. مرحلة ما قبل الانطلاق

3. مرحلة الانطلاق

4. مرحلة النضج

5. مرحلة الاستهلاك الشعبي الواسع

1. **مرحلة المجتمع التقليدي** : يتركز الإنتاج فيه على علم وتكنولوجيا بدائية بعيدا عن العلم

والتكنولوجيا الحديثة يتميز بالتغير البسيط طرق وكيفية وحجم الإنتاج حيث طاقة إنتاجه المتوسطة تكون محدودة بالنسبة للفرد لان الآلات والمعدات وفنون الإنتاج العصرية غير متاحة ويتصف بسيادة الإنتاج الزراعي والحرفي عى الإنتاج الرأسمالي الصناعي كما انه قام على عنصر العلاقات الأسرية في التنظيم عملية الإنتاج يرى روستو أن المجتمع التقليدي من الناحية التاريخية هو " ذلك المجتمع الذي ساد قبل عصر نيوتن الذي تميز بانتشار العلوم والتكنولوجيا الحديثة ولا يزال قائما في دول كثيرة في إفريقيا واسيا لم تحركها بعد قدرة الانسان على ادارة بيئته بطريقته علمية من تقدمه الاقتصادي "⁹⁷

⁹⁶ مهدي علي الوحيد ، هلال ، ادريس مجيد ن مرجع سبق ذكره ص141
⁹⁷ عبد الحميد محمد القاضي مرجع سبق ذكره ص144

2. مرحلة التهيو للانطلاق : يتم هذه المرحلة ترجمة الاكتشافات العلمية الى وسائل ووظائف

إنتاجية في الصناعة الزراعية مما يكسب الاقتصاد القومي هذه المرحلة القدرة على النمو الذاتي وحسب روستو فان العوامل المهيأة للتصنيع قد حدثت وهي :⁹⁸

- أ- زيادة معدلات الاستثمار في رأس المال الاجتماعي خاصة في قطاع النقل وهذا يدفع جنبا الى جنب مع التصنيع الى زيادة حجم التجارة والاسواق
- ب- ثورة صناعية مما يهيئ للعاملين في قطاع الصناعة مصادر المواد الاولية اللازمة للإنتاج من ناحية كذا المواد الغذائية الوفيرة والرخيصة من ناحية اخرى
- ت- توسيع في حجم الواردات والصادرات من والى العالم الخارجي

كما تلعب العوامل الداخلية دورا مهما في النمو كتوفير المناخ الاقتصادي والسياسي والاجتماعي المناسب بل ومرغوب فيه حيث تستطيع تعبئة المدخرات المحلية وتوفير المستوى العلمي العالي الذي يسمح بظهور الابتكارات وزيادة التطور التكنولوجي وتقسيم العمل والتخصص الكبير في عملية الانتاج عن طريق الاعتماد على السلع الرأسمالية وهذا يؤدي الى زيادة في الانتاج الكلي اكبر من الزيادة الحاصلة في عدد السكان مما يؤدي الى زيادة متوسط دخل الفرد من الناتج الامر الذي يسمح له بزيادة المدخرات وارتفاع التراكم المالي الذي يسمح بتحقيق وفرة مالية لتمويل الاستثمار وانماء الصناعة وتحقيق النمو الاقتصادي

3. مرحلة الانطلاق: تعد أهم مراحل في عملية النمو " حيث تنكسر فيها العوامل المناوئة

للمنمو المطرد ويبدأ متوسط الناتج الفردي في الازدياد حاملا معه تغيرات جذرية في فنون الانتاج وتتميز بسيطرة فكرة التغير الدائم وتغلغل التكنولوجيا الحديثة في القطاعين الزراعي والصناعي وظهور قوى سياسية تعمل على تجديد الاقتصاد القومي باعتباره عملا سياسيا من الطراز الاول وحدث نمو سريع في الصناعة وتوسع المدن والمشروعات الصناعية وازدياد دخل المنظمين واصحاب رؤوس الاموال الذين يصنعون اموالهم في خدمة الانتاج⁹⁹ وهناك العديد من الشروط والمتطلبات التي يجب ان تتحقق حتى تصل الدول الى هذه المرحلة ولكن اهم هذه الشروط هي¹⁰⁰

- أ- ارتفاع مستوى الاستثمار من اقل من 5 % الى اكثر من 10% من صافي الناتج القومي

⁹⁸ رمزي علي ابراهيم سلامة مرجع سبق ذكره ص376
⁹⁹ عبد الحميد محمد القاضي مرجع سبق ذكره ص145
¹⁰⁰ رمزي علي ابراهيم سلامة مرجع سبق ذكره ص377-378

ب- تطور الصناعة او قطاع معين يميز معدلات مرتفعة
ت- ظهور الاطار السياسي والاجتماعي المرفقي بدفع بالمتغيرات الجديدة نحو النمو
الذاتي

ث- كما تتميز القطاعات الصناعية الرائدة في هذا الدول بأربعة خصائص هي :

- زيادة مفاجئة وكبيرة في الطلب الفعال على منتجاتها
- التوسع في رأس المال المستثمر في هذا القطاع وازدهار ونمو انتاجيته
- اتجاه الارباح المحققة في هذا القطاع الى اعادة الاستثمار في نفس القطاع
- قدرة القطاع الرائد على حث الاستثمار في القطاعات الاخرى

كما تتطلب هذه المرحلة أن تكون نسبة نمو الناتج القومي اكبر من نمو السكان واذا كان معدل نمو السكان يتراوح ما بين 1% و 1.5% سنويا مع افتراض معدل راس المال من الناتج بنسبة 3.5% يتطلب استثمارا سنويا صافيا قدره 5.5% من الناتج لمجرد بقاء مستوى نصيب الفرد من الدخل ثابتا في حين ان زيادة الدخل بمعدل 2% سنويا يستلزم استثمارا سنويا بمعدل 10.5% الى 12.5% من الناتج القومي ويفترض ان الادخار الصافي سوف يتوجه الى مجالات الاستثمار وليس الى الاكتناز او شراء العقارات او الاستيراد من الخارج¹⁰¹ المشكلة ليست الوصول بالمجتمع الى هذه المرحلة وانما الالهم هم الانتقال منها الى المرحلة اخرى التي تلبيها وعليه يجب توفير الظروف الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية المناسبة والقادرة على خلق اليات جديدة تسمح باستغلال التقدم الحاصل في هذه القطاعات وتطبيق التكنولوجيا التي وصلت اليها تجسيد الاختراعات على شكل مشروعات كبرى كما تسمح باستغلال تراكم الرأسمالي الكبير الناتج على النمو المستمر لدخل القومي في التمويل الاستثمارات الانتاجية التي تستطيع تحريك الاقتصاد القومي نمو بلوغ مرحلة اعلى من نمو الاقتصادي للمجتمع هذا الجانب الأيديولوجي لا يمكن انكاره في عملية النمو ... فهو الحافز على الانطلاق وهو المحافظ على المكاسب المحققة والمحرك لتتصل من اية عقبات اقتصادية يكون من شأنها عرقلة التقدم الاقتصادي في المجتمع

4. **مرحلة السير نحو النضوج** : هي مرحلة "النمو المطرد الذي يتجه بالاقتصاد نحو النضوج وتتميز هذه المرحلة بطولها وانتشار طرق ووسائل الانتاج الحديثة في كل اوجه

¹⁰¹ رمزي ابراهيم سلامة مرجع سبق ذكره ص378

النشاط ، والعمل على زيادة الاستثمار بشكل يضمن زيادة الدخل الحقيقي بمعدل يفوق تزايد السكان¹⁰²

تتميز هذه المرحلة بتحسين مطرد في فنون الانتاج وتزايد معدلات الاستثمار حيث تتراوح ما بين 10% و20% من الدخل القومي كما تتراجع فيها استيراد السلع الصناعية وتظهر الحاجة الى تصدير فائض منتجاتها تبعا لنمو الجهاز الانتاجي ويحتل الاقتصاد القومي مكانا دوليا مرموقا¹⁰³ كما أنها تتميز ببعض المتغيرات اهمها :¹⁰⁴

أ- تغير القوى العاملة من حيث التكوين وذلك بالمهارة ومستوى الاجور اذ ينكمش حجمها كلما اقترب الاقتصاد من حالة التطور وترتفع مستويات الاجور بصفة عامة وأجور العمال المهنية بصفة خاصة

ب- تنتقل القيادة الاقتصادية من الرأسمالية والملاك الى المنظمين الكفاء فيقل عددهم مع زيادة حجم المؤسسات وتعدد فروعها

ت- تغيير الافكار المجتمع واطماعه ونظرته للأجور كلما اقترب الاقتصاد من النضوج
ث- التحول السكاني من الريف الى الحضر ، وتحول الريف ذاته الى شكل اكثر حضارة
ج- النظر الى الدولة في ظل سيادة من الرفاهية المادية وكذا الفردية على انها المسؤولة عن تحقيق قدر متزايد من التامين الاجتماعي والاقتصادي للمواطنين¹⁰⁵

5. **مرحلة الاستهلاك الواسع** : تتحول القطاعات رئيسية في الاقتصاد الى انتاج السلع الاستهلاكية المعمرة بكميات كبيرة وعلى مستوى رفيع عند اذن يدخل المجتمع في مرحلة الاستهلاك الواسع ويتميز بارتفاع مستوى الدخل الحقيقي للفرد الى ما جاوز حاجاته الاساسية وازدياد الاعمال التي تتطلب مهارات علمية وثقافية خاصة وتتمتع الافراد بشبكة رفيعة من الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية والترفيهية تحقيقا لما يعرف بدولة الرفاهية¹⁰⁶ اذن هي مرحلة الجودة العالية والرفاهية المطلقة ليس فقط للطبقة الفنية وانما تعمل كل الطبقات تقريبا بل حتى الطبقة المتوسطة تقل عنها المنفعة الحدية للسلع الاستهلاكية المعمرة ذات الجودة العالية مما يدل على ظهور مرحلة جديدة

¹⁰² عاطف السيد مرجع سبق ذكره ص165

¹⁰³ عبد الحميد محمد القاضي مرجع سبق ذكره ص146

¹⁰⁴ عاطف السيد مرجع سبق ذكره ص165

¹⁰⁵ رمزي علي ابراهيم سلامة مرجع سبق ذكره ص380

¹⁰⁶ عبد الحميد محمد القاضي مرجع سبق ذكره ص147

6. **مرحلة الفراغ الروحي والمعنوي** : لم يستطع روستو ان يصنف او يسمي هذه المرحلة ولكن نظرا لمميزاتها فان مجمل الافراد في هذه المرحلة تقل عندهم المنفعة الحدية للأشياء ووصولاً الى تحقيق الاشباع والمنفعة الكلية تكون في ذروته ويصبح الانسان يهدف الى او التمتع بأوقات الفراغ والبحث في المجهول فهي مرحلة غامضة يتجه فيه المجتمع الى الاهتمام بالمغامرات والقيم الروحية والميتافيزيقية او يحل عليه الياس والقنوط ويسود الانتحار فيفقد قدرته على الحركة والنمو .

يمكننا القول انه يوجد تداخل واضح في بعض مراحل النمو عند روستو فمرحلة المتهيئ للانطلاق التي يرى فيها روستو انها تتركز على التحول نحو الاستثمار في راس المال الاجتماعي واتساع نمو القطاع الزراعي وفتح الاسواق بالمقابل نجد المرحلة الموالية لها مرحلة الانطلاق تتركز كذلك على زيادة معدلات الاستثمار مما ينجر عنه خلق مجموعة من التوسعات الجانبية متصلة بالقطاعات الاخر هناك تداخل بين هذه المراحل لان تقدم مقرون بتقدم الخدمات الاساسية للاستثمار في رس المال الاجتماعي وكذلك اتساع الاسواق الخارجية والاقليمية التي لا تسير اتساعها دون زيادة في الانتاج الزراعي والظاهر ان هذه فصل المراحل موجودة في مخيلة روستو لا يوجد دليل علمي على انفصالها بالإضافة انه لا يوجد دليل على طول فترة هذه المرحلة بل يمكن ان تختلف من دولة الى اخرى كما انه ليس من الضروري ان يكرر التاريخ نفسه كما اراد روستو ان يسقط تجارب الدول الغربية على الدول النامية وعليه فالعام النامي يستقل اليوم بخصائصه المحلية والعالمية التي يجب ان تأخذ بعين الاعتبار ولا يحق ادخاله في نماذج تنموية غربية لا تتواءم مع خصائصه واهدافه وامكانياته

زيادة الاستثمار ودور يؤدي الى زيادة عملية التوظيف والقضاء على البطالة وتحسين ظروف المعيشة عن الافراد ولكن الدول النامية لا تعاني من هذه المشاكل فميل الاستهلاك مرتفع سواء لحدي او المتوسط ولكلاهما ادى الى خفض المدخرات التي تستعمل في عملية الاستثمار والبلاد النامية في امس الحاجة الى زيادة هذه المدخرات فهذا الحل لا يستجيب لطموحات الدول النامية حيث اخفق كنيوز في تحليله وامكانية تطوقه لظروف البلاد المتخلفة فمن الناحية النظرية يرى كين زان تحقق التوظيف الكامل يستدعي "رفع الطلب على الفعلي ويستلزم رفع الميل الاستهلاك ولما كان الميل الحدي للاستهلاك كبيرا في الدول المتخلفة فقد يبدو ان ضخامة المضاعفة تشير نظريا على الاقل الى امكان تحقيق زيادة كبيرة في الدخل بمقادير صغيرة من الاستثمار ضخمة لتبلغ مرحلة التشغيل الكامل كما انها ايضا من الجهود النظرية لا تكون عرضة لتقلبات عنيفة وهذا غير صحيح في كلا الحالتين اذ ان البلاد المتخلفة في حاجة مستمرة لقدر كبير من الاستثمارات

حيث تنتشر به التقلبات بكافة انواعه ¹⁰⁷ حتى سياسة رفع الميل الاستهلاك غامضة هل يقصد بها رفع الميل المتوسط للاستهلاك او الميل الحدي كما ان زيادة الطلب على اموال الاستهلاك تشكل عملية تسيير للاذخار الذي يعد احد المؤشرات شديدة الفاعلية في التأثير على الاستثمار فالعبرة هنا رفع حجم الدخل القومي في التأثير على الاستثمار فالعبرة هنا رفع حجم الدخل القومي بزيادة الانتاج وتبعاً له يرتفع حجم الاستهلاك الكلي مع مراعات الميل الحدي للاستهلاك بدرجة لا تضيفي على تكوين المدخرات

يعتمد كنيز على سياسة استحداث عجز الموازنة في تمويل الاستثمار عن طريق الاقتراض او التمويل عن طريق التضخم وفرض الضرائب التصاعدية وزيادة الاستثمار العام كلها وسائل لا جدال في انها تتناسب مع ظروف الباد الرأسمالية المتخلف وحدها ولا تمد بصلة الى وضعية وظروف الدول النامية التي هي اصلاً تعني من اقتصاداتها من انتشار التضخم وزيادة الضغط الضريبي وانخفاض الدخل وضيق السوق المالي

عدم اهتمام تحليل كنيز بظروف الخارجية لهذه الدول وتركيزه على ظروف الداخلية لحل مشكلة التوظيف الكامل فتبعية البلاد المتخلفة للعالم الخارجي فالرأسمالية تعمل على استنزاف ثرواتها الطبيعية ومواردها الاولية وفق نظرية التخصص وتقسيم الدولي للعمل القائمة عليه في مبدأ التجارة غير متكافئ جعلت هذه الدول ترهن محددات التنمية والنمو الاقتصادي لصالح العالم المتقدم وعليه لا يمكن ان نتصور رسم سياسة انمائية دون ادخالها بعين الاعتبار

وعليه فان التحليل الكينزي " لم يمس تمام الظواهر الاساسية للنمو الاقتصادي ، خاصة وانه الأعتق بارتفاع قيمة المضاعف في البلدان المتخلفة بسبب ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك فيها ذلك رغم ما اشار اليه في ان سبب فقر البلاد يعود الى اما الى التكنولوجيا المستخدمة فيه كم ينتقد هذا التحليل على عدم ربط متغيرات الديناميكية بنظرية لإنتاج وعلى عدم التركيز على مكونات الاستثمار او على تطوير قطاعات معينة في الاقتصاد ¹⁰⁸

¹⁰⁷ حمدية زهران مرجع سبق ذكره ص 60-61
¹⁰⁸ هوشيار معروف مرجع سبق ذكره ص 382

المحور الخامس: تحليل الواقع الاقتصادي بعد أزمة الكساد 1929

الدرس الأول : مساهمة كينز في تحليل الواقع الاقتصادي

اعتقدت النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية انه توجد قوى داخلية تعمل على تحقيق العمالة الكاملة في الاجل الطويل رغم ظهورها في فترات قصيرة بغرض تغير طبيعة العمل ولكن بعد ظهور ازمة الكساد 1929 تلاشت هذه الافكار وحل محلها توجه اخر بقيادة الاقتصادي الانجليزي جون كينز، الا ان جل الاقتصاديين في تحليلهم لأفكار كينز لم يجدوا لفضاء واحد يتعلق بالنمو الاقتصادي ولا بالتنمية الاقتصادية ، حيث ارتكزت كل اهتماماته بحل مشاكل التوظيف في المجتمعات المتقدمة ولم يناقش كين زوا يحدد علاقات الاقتصاديات المتخلفة بالأهداف والسياسات التي وضعها وعليه نعمل على مناقشة بعض الافكار التي تناولت النمو الاقتصادي ليس بطريق الصريح مباشر وانما جاءت في التحليل كأساليب علاجية وسياسات تتخذ لعلاج بعض المشكلات التي تواجه الاقتصاد بوجه عام دون تخصص لاقتصاد متقدم او اخر متخلف

يرى كينز انه يجب زيادة حجم الاستثمار حتى يتم امتصاص العمالة العاطلين عن العمل بسرعة تجنبها الوقوع البطالة والازمات الاقتصادية لذلك فهو يربط بين حجم الاستثمار بالطلب الفعال¹⁰⁹ حيث يعمل هذا التطلب على تحقيق التوازن في الاجل القصير حيث ان كمية النقود التي تنفق على المنتجات الصناعية ويحصل عليها المتدخلون على شكل ارباح اجور فائدة ريع وعليه فان الطلب الفعال هو الذي يحدد حجم قوة الدخل القومي لأنه عبارة عن ترجمة لمجموع المبيعات الحاصل في الاستثمار وبما ان عملية الانتاج لها شقين سلع استهلاكية و سلع انتاجية فان الطلب الفعال في هذه يعبر عن الانفاق الاجمالي القومي على السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية الانتاجية وبناء على ذلك فان الانفاق على الاستهلاك وحجم الانفاق على الاستثمار وبالعلاقة المتعدية نجد ان التوظيف يرتبط بحجم الانفاق الكلي على الاستهلاك و الاستثمار معا ولما كان حجم الانفاق على الاستهلاك عن كبير في الاجل القصير ثابت فانه يرى من الضروري زيادة حجم الانفاق على الاستثمار حتى يتم القضاء على البطالة وزيادة حجم التوضيب

¹⁰⁹ وديع شرايحية مرجع سبق ذكره ص 87

ارتكز تحليل كينز في محاربته للبطالة وتحقيق التشغيل الكامل ورفع مستوى المعيشة بالإجراءات التالية¹¹⁰:

1. رفع الميل الاستهلاك
2. تخفيض سعر الفائدة
3. اقامة الاستثمارات العامة اللازمة لتحقيق التوضيح الكامل
4. تحويل سياسة التوظيف عن طريق احداث عجز في الميزانية يغطي بالقروض او بالإصدار الجديد

ولتحقيق عملية النمو وفق هذه العناصر التي حددها كينز تعمل على مناقشتها والعمل على استنباط مواطن الخلل بالنسبة للدول النامية "يعتمد مستوى الاستثمار في نموذج كينز عن تحديد الدخل القومي على نفس العوامل التي يعتمد عليها في نموذج النيوكلاسيك اي اعلى معدلات العائد على الزيادات الاستثمارية المتتالية من ناحية ومعدل الفائدة من ناحية اخرى فبمستثمر رجال الاعمال في القيام بمشروعات استثمارية جديدة طالما ان معدل الفائدة كنسبة مئوية على المشروع الحدي يفوق معدل الفائدة¹¹¹ ومن الطبيعي عند كين زان ينتج عن انخفاض سعر الفائدة او زيادة التقدم التكنولوجي تشكيل دفعة قوية لتشجيع على الاستثمار لذلك يعمل كينز على تخفيض سعر الفائدة كإحدى الطرق الرئيسة لزيادة نمو الاستثمار وتحقيق ارتفاع في مستوى التشغيل والقضاء على البطالة

اعطى كينز اهمية كبرى لميل الاستهلاك الذي يرى "بانه عبارة عن نسبة الجزء المنفق على الاستهلاك الشخصي الى الدخل النقدي الفردي وقد عمم ذلك على المجتمع فاصبح ميل الاستهلاك هو عبارة عن نسبة الجزء المنفق الذي ينفقه المجتمع على الاستهلاك الى الدخل القومي¹¹² يعمل كينز على رفع الميل الاستهلاك لأنه يؤثر على حجم الانفاق الذي يؤثر على ..

الدرس الثاني: نماذج تحليل واقع الاقتصاد العالمي بعد كينز :

ركز كينز في نموده على القصور في الطلب ويرى احتمال حصول التوازن الاقتصادي عند مستوى اقل من مستوى الاستخدام الكامل كما يربط التشغيل بالإنفاق الكلي الذي يعد في رايه مصدرا لدخل القومي بأنواعه الاربعة ولكن جعل هذه الدراسة مغلقة في اقتصاد داخلي لي انه لم

¹¹⁰ حمدية زهران مرجع سبق ذكره ص59

¹¹¹ محمد علي الليثي مرجع سبق ذكره ص87

¹¹² زديع شرايحه مرجع سبق ذكره ص87

يتطرق الى المؤثرات الخارجية على تحقيق التوازن اقتصر على اسقاط النمو على الدول الرأسمالية المتقدمة وبعد ان فشل في تحليل ظاهرة النمو التي تقود الى عملية التنمية في البلاد اخذ مجموعة من المتأثرين بمنهجية تعديل نموذج كينز من الطبيعة الساكنة الى عملية متغيرات ذات طابع ديناميكي متحرك من بينها ..

1- نموذج هارود دومار (HARROD- DOMAR)

يعتبر نموذج (هارود دومار) توسعه ديناميكية لتحليلات التوازن الكنزية ويستند هذا النموذج على تجربة البلدان المتقدمة ويبحث في متطلبات النمو المستقر في هذه البلاد وقد توصل النموذج الى استنتاج مفاده ان للاستثمار دورا رئيسا في عملية النمو وقد طرح هارود التساؤل اذا كان التغير في الدخل يحفز الاستثمار المعجل فما هو معدل نمو الدخل لكي يتساوى الادخار والاستثمار المخططين لكي يتم تأمين التوازن المتحرك في اقتصاد ينمو مع الزمن او بعبارة اخرى هل يمكن للاقتصاد ان ينمو بمعدل مستقر الى الابد ¹¹³ يرى هذا النموذج ان "الدخل مع وجود تشغيل كامل ، فان الحفاظ على التوازن من سنة الاخرى ، يتطلب ان يكون حجم الانفاق الذي يولده الاستثمار كافيا لامتناسب الناتج الذي يتزايد بسبب الاستثمار ، فاذا كان الميل للادخار معطى فانه كلما ازداد تجميع راس المال ، كلما ارتفع الدخل القومي ، كان من الضروري تزايد الحجم المطلق للاستثمار الصافي باستمرار وهذا بدوره يتطلب نمو مستمرا في الدخل القومي الحقيقي" ¹¹⁴ يرى ان تكون راس المال ان لم يرافقه ارتفاع في الدخل ادى الى بطالة راس المال والعمل اي ا نمو الدخل ضروري لتلاقي ظهور فائض في راس المال وبطالة في العمل ويقوم هذا النموذج على فرضيات اساسية هي: ¹¹⁵

- يبدأ الاقتصاد بمستوى دخل يتناسب والتشغيل الكامل
- لا يوجد قطاع حكومي ولا تجارة خارجية
- ليس هناك فترات انتظار في حدوث التعديلات
- الميل المتوسط للادخار يساوي الميل الحدي له
- الميل للادخار ومعامل الاستثمار ثابتان

¹¹³ مدحت القرشي التنمية الاقتصادية ، نظريات وسياسات وموضوعات ، مرجع سبق ذكره ص74

¹¹⁴ فليح حسن خلف ، التنمية والتخطيط الاقتصادي ، علم الكتب الحديث ط1 عمان 2006 ص147

¹¹⁵ عاطف السيد مرجع سبق ذكره ص151

يهدف نموذج الى توضيح معدل الزيادة في الاستثمار حتى يمكن للدخل ان ينمو بشكل يعادل الزيادة في القدرة الانتاجية بحيث يظل الاستخدام كاملا باعتبار ان الاستثمار يزيد من القدرة الشرائية ويخلق الدخل

افتراض ان هذه العلاقة والمعروفة اقتصاديا بمعامل رأس المال الناتج تكون تقريبا 3/1 واذا عرفنا معدل رأس المال الناتج بـ k وافترض ان معدل الادخار القومي يكون ثابتا عند نسبة من الناتج القومي تعادل 6% والاستثمار الكلي تحدد بمستوى نستطيع ان تكون النموذج البسيط للنمو الاقتصادي بالخطوات التالية¹¹⁶

1. الادخار S : يكون نسبة s من الدخل القومي y وبالتالي فإننا نكون امام المعادلة $S = \partial y$

2. الاستثمار I يعرف بانه التغيير في رصيد رأس المال ، K ويمكن تقديمه بأنه التغيير في

$$I = \Delta K \quad \text{رصيد رأس المال } \Delta K \text{ على النحو التالي:}$$

الرصيد الكلي لرأس المال ، K له علاقة مباشرة بالدخل القومي الإجمالي أو الناتج y وفقا لمعامل رأس المال الناتج فان K تكون :

$$\boxed{\Delta K = K \cdot \Delta y} \quad K = \frac{k}{y} \quad \text{أو} \quad K = \frac{\Delta k}{\Delta y}$$

3. الادخار القومي الإجمالي S يجب أن يساوي الاستثمار القومي I : $I = S$

$$\begin{cases} S = Sy \dots \dots \dots (1) \\ I = \Delta K \dots \dots \dots (2) \\ \Delta K = K \cdot \Delta y \dots \dots (3) \end{cases} \xrightarrow{(2) \text{ et } (3)} \boxed{I = K \Delta y}$$

$$S = sy = \Delta K = K \Delta y = I \quad , \quad \boxed{Sy = K \Delta y} \quad \text{وعليه يمكن كتابة}$$

بقسمة المعادلة على y ثم على K نجد :

$$\frac{sy}{Ky} = \frac{K \Delta y}{Ky} = \frac{\Delta y}{y} = \frac{S}{K}$$

$$\frac{\Delta y}{y} = g \quad \text{تشير إلى مقدار التغير أو} \quad \frac{\Delta y}{y} = g = \frac{s}{k}$$

معدل النمو في الناتج القومي

¹¹⁶ مثل ب تودارو ، التنمية الاقتصادية ، تعريب محمود حسني ، محمود حامد ومحمود عبد الرزاق ، ط1 دار المريخ الرياض ، ص126-127

S معدل الادخار

K المعامل الحدي لراس المال الناتج

إذا النمو الكلي في الناتج يتعلق معدل الادخار مقسوم على المعامل الحدي لراس المال الناتج وعليه يمكن يزداد النمو في حالة ارتفاع نسبة الادخارات في الدخل القومي أو ينخفض

معامل رأس المال الناتج

لقد وجهت مجموعة من الانتقادات لهذا النموذج نذكر منها ¹¹⁷:

1. أن فرضية ثبات الميل الحدي للادخار ($\Delta S/\Delta y$) ومعدل راس المال الناتج (y/K) غير واقعية ، حيث يمكن ان يتغير في الامد الطويل الامر الذي يؤدي الى تغير متطلبات النمو المستقر
2. كما ان فرضية ثبات نسب استخدام كل من راس المال والعمل غير مقبولة وذلك بسبب امكانية الاحلال فيما بينها تأثيرات التقدم التقني
3. ان النموذج لم يهتم باحتمال تغير مستوى الاسعار او اسعار الفائدة
4. ان فرضية المساواة بين معامل راس المال الناتج (y/K) والمعامل الحدي لراس المال الناتج ($\Delta S/\Delta y$) غير واقعية ، وخصوصا اذا دخل راس المال مرحلة تناقص العوائد

ومن حيث ملائمة النموذج للبلدان النامية فانه مقصر في الجوانب لتالية :

1. اختلاف الظروف فيما بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة حيث ان النموذج يهدف الى منع البلد المتقدم من الدخول في حالة ركود طويل الامد ولا يهدف لتطبيق برامج التصنيع في البلدان النامية
2. يتصف النموذج بارتفاع معدل الادخار ومعدل راس المال الناتج بينما الوضع يختلف في البلدان النامية حيث تتمثل هذه المعدلات بانخفاض
3. النموذج يبدأ من حالة توازن الاستخدام الكامل في حيث ان هذا غير موجود في البلدان النامية
4. النموذج يفترض عدم تدخل الدول في النشاط الاقتصادي وهذا لا ينطبق على البلدان النامية
5. النموذج يفترض اقتصادا مغلقا في حين ان الاقتصاد النامي يكون عادة مفتوحا
6. يفترض النموذج ثبات الاسعار حيث ان الأسعار تتغير في البلدان النامية

¹¹⁷ مدحت القرشي ، التنمية الاقتصادية مرجع سبق ذكره ص 76-77

7. استخدام النموذج محدودة التطبيق في البلدان النامية لان الفرضيات القائم عليها لا تتوافق واقتصاداتها

2- نموذج سولو (SOLOW):

يعد نموذج سولو امتداد النموذج هارود -دومار وهو من النماذج الكلاسيكية المحدثة للنمو يرى «أن زيادة الاستثمار سترفع من معدل النمو الاقتصادي ولكن لفترة محدودة ومن ثم يتباطأ هذا النمو ذلك ليبين متداخلين احدهما تصاعد حصة العمل الواحد من راس المال (أي نسبة $k/2$) والاخر هبوط الناتج الحدي لراس المال فيعود الاقتصاد الى المعدل الطبيعي او الثابت او المستقر طويل الاجل ينمو كل من الناتج وراس المال والعمل بنفس المعدل»¹¹⁸

ويظهر نموذج سولو 1956 "ان اقتصادا ما يتميز بمعدلات نمو ديموغرافي وادخار معروف يمكن ان يعرف نموا منتظما اذا توفرت له مرونة تقنية ورأسمال متجانس مطواع ومعلومات شفافة وعلاقة ديناميكية مرنة بين الانتاج واحتياجات الاسواق"¹¹⁹ ويركز سولو على العلاقة الموجودة بين الاستثمار والعمل والتقنية او التكنولوجيا التي تؤدي الى ارتفاع قدرة البلد على الانتاج و من ثم زيادة الغلة وتحقيق النمو المستمر حيث "يعمل على ادخال عنصر انتاج اضافي وهو عنصر العمل هذا فضلا عن اضافة متغير مستقل ثالث وهو المستوى الفني او التكنولوجي الى معادلة النمو الاقتصادي الذي يظهر اثره على النمو في الأجل الطويلة نتيجة للتراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي معا"¹²⁰ ويرى سولو انه من اجل ضمان استمرار عملية النمو يجب من استمرار العلاقة الايجابية بين زيادة الاستثمار ومعدل النمو طويل الاجل وحي يمكن تحقيق هذه العلاقة كان لا بد ادخال متغير التطور التكنولوجي والتقنية العلمية التي تسمح من توسيع عرض العمل وزيادة الاستثمار في قطاعات شتى كما انها تعمل على تطويل ماهرة العمال وتحسين انتاجيتهم وزيادة انتاجية راس المال التقني بمعدلات ضخمة استجابة لتقدم العلمي في الالة ومن هنا يمكن ارتفاع معدلات الاستثمار وزيادة الانتاج وتحقيق النمو المطرد ولكن سيؤدي الى اختلالات على مستوى الاقتصاد الكلي في كيفية تصريف المنتجات وحصوله على المواد الاولية وعليه فقد ركز نموذج سولو على تحقيق التوازن والاستقرار في سوق العمل عم طريق ضمان التشغيل طويل الاجل واهمال تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي عالجة نموذج سولو مشكلة تزايد الادخار التي كانت سائدة حيث رغم استقرار في ادخار الا انه لن تحدث زيادة في

¹¹⁸ هوشيار معروف مرجع سبق ذكره ص 375

¹¹⁹ محمود حسن الوادعي ، احمد عارف ، العساف ، التخطيط والتنمية الاقتصادية دار الميسيرة للنشر والتوزيع والطباعة طبعة الاولى

عمان 2011 ص43

¹²⁰ عبد العزيز عجيبة واخرون التنمية الاقتصادية النظرية والتطبيق 2007 مرجع سبق ذكره ص145-146

معدلات النمو وكانت التبريرات ان هذه الزيادة في الادخار تؤدي الى ارتفاع حجم راس المال وبمعدل اسرع قليلا من المعدل وينمو بالتالي كل من الناتج والاستهلاك وبمعدل اسرع بقليل ايضا ولكن حتى يبلغ الرأسمال حدا معيناً ليبد معدل النمو الاقتصادي بالتباطؤ وحتى تكون معدلات نمو كافة المتغيرات مساوية للمعدل الطبيعي ولمعالجة هذه المشكلة اعتمد سولو على نموذج

$$Q = A \cdot K^{\alpha} L^{\beta} \quad \text{دو غلاس (CUB DOUGLAS)}$$

حيث (L) عنصر العمل ، راس المال (K)، التكنولوجيا تكون ثابت (A) في الأجل القصير، يرى أن حدوث النمو في الناتج المحلي Q يكون مصدره واحد أو اكثر من العوامل الثلاثة التالية¹²¹:

- حدوث زيادة او نوعية في عنصر العمل عم طريق النمو السكاني او التعليم
- حدوث زيادة في رصيد راس المال عن طريق الادخار والاستثمار
- حدوث تحسن في المستوى التكنولوجي (لم يدخل التطور التكنولوجي في النموذج ويعتبره متغير خارجي)

واعتمادا على هذا النموذج نستنتج ان ارتفاع معدلات الادخار في دولة ما يؤدي الى زيادة الاستثمار وبالتالي زيادة التراكم الرأسمالي في المجتمع محققا لنمو اقتصاديا ته ويتعلق هذا النموذج بصورة كبيرة براس المال سواء كان داخليا او خارجيا فالدولة التي يمكنها ان تضمن تدفق رؤوس الاموال الاستثمارية الخارجية تكون اكثر قوة وحظا في تحقيق النمو المستمر بمقارنة بالدول التي تمارس الحماية وتعتمد على الادخارات المحلية فقط واقتصاديات جنوب شرق اسيا خير دليل على ذلك بالنسبة لدول النامية بالإضافة الى الصين والهند في الآونة الاخيرة وقد تطور نموذج سولو عن طريق سوان (swan) الذي عمل على توضيح النمو الاقتصادي في الاجل الطويل في ظل ثبات غلة الحجم ويوضح سوان ان النمو الاقتصادي يتحدد من خلال ثلاثة عوامل هي¹²²

- التغير في حجم العمالة
- التغير في رصيد رأس المال بالمجتمع
- التغير التكنولوجي

¹²¹ عبد العزيز عجيبة ، وآخرون ، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق (2007) مرجع سبق ذكره ص147
¹²² عبد العزيز عجيبة وآخرون التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق (2007) مرجع سبق ذكره ص148

في هذه الحالة هناك اضافة بالنسبة الى نموذج سولو وهي ان التكنولوجيا تتغير و عليه فان التغير الحاصل في الناتج الذي يعبر عن النمو الاقتصادي يكون نابع من العوامل الثلاثة معا كما يبقى عنصر ثابت الغلة في الاجل الطويل أي $\alpha + \beta = 1$ وهذا يعني ان التغير في عنصر العمل ورأس المال معا بنسبة معينة يؤدي الى تغير الناتج المحلي (Q) بنفس النسبة

$$\frac{\frac{\Delta Q}{Q}}{\frac{\Delta k}{k} + \frac{\Delta l}{l}} = \alpha + \beta = \frac{\text{المحلي الناتج في النسبي التغير}}{\text{التغير النسبي في عنصر العمل (L) + التغير النسبي في رأس المال (K)}}$$

وصل نموذج المطور *solow* عن طريق *swan* الى

$$MQ = M_0A + M_1 \propto K + M_2\beta L$$

يعني معدل نمو الناتج الكلي = معدل التغير التكنولوجي + معامل الارتباط α * معدل نمو رأس المال + معامل الارتباط β * معدل نمو العمل

مثال : إذا كان معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي للصين $MQ = 12\%$ و معدل نمو عنصر العمل $M_2L = 4\%$ ومعدل نمو رأس المال $M_1K = 6\%$ وعند النموذج وعامل الارتباط $\alpha = 25\%$ و $\beta = 75\%$

العمل على تحديد مساهمة التقدم التكنولوجي في النمو الاقتصادي :

$$0.1 = M_0A + (0.25 \cdot 0.06) + (0.75 \cdot 0.04)$$

$$0.1 = M_0A + (0.015) + (0.03)$$

$$M_0A = 0.1 - (0.015 + 0.03) = 0.1 - 0.045 = 0.055$$

$$A = \frac{0.055}{0.1} 100 = 55\% \quad (1) \text{ المساهمة النسبية للتقدم التكنولوجي (A) في النمو}$$

$$k = \frac{0.015}{0.1} 100 = 15\% \quad (2) \text{ المساهمة النسبية لعنصر رأس المال (K)}$$

$$l = \frac{0.03}{0.1} 100 = 30\% \quad (3) \text{ المساهمة النسبية لعنصر العمل (L)}$$

اذن التقدم التكنولوجي في هذا النموذج له مساهمة بليغة في تحقيق النمو الاقتصادي عند *swan* مقارنة مع باقي العوامل الانتاج

المحور السادس : اتفاقية التعريفات الجمركية جات وأثرها على الاقتصاد العالمي

تميزت الفترة 1870-1914 بانفتاح اقتصادي في كامل المجالات العمالية (العمالة) والإنتاجية وعناصر الإنتاج والمبادلات التجارية حيث نجد الفترة تمثل المرجع الحقيقي للعلامة الاقتصادية أو حرية الاقتصادية التي تسمح بانتقال عناصر الإنتاج والسل والخدمات عبر الحدود بدون حواجز كمية أو إدارية وبدون تميز لمنشئها أو مصدرها فكانت انتقالات الأفراد تقارب 250 مليون نسمة كما تميزت بانتقال كبير لرؤوس الأموال وخاصة من الدول المتقدمة في اتجاه الصناعات الاستخراجية للدول النامية (مستعمراتها) بالإضافة إلى النمو المطرد والمستمر خلال هذه الفترة للمبادلات التجارية حيث وصل متوسط معدل النمو إلى 9% سنوياً الأمر الذي أكسب المرحلة نمواً كاملاً قطاعات الإنتاج واندماج واضح في الاقتصاد العالمي ولكن زيادة النزعة الاستعمارية لدول الرأسمالية في السيطرة على مراكز اليد العاملة وعناصر الإنتاج وفتح أسواق جديدة لتصريف الإنتاج الواسع المحقق من الثروة الصناعية للقرن التاسع عشر أدى إلى تضارب المصالح واندلاع الحرب العالمية الأولى (1914-1919) الأمر الذي أثر سلباً على سياسات التحرر وتراجع الفكر الكلاسيكي خاصة بعد ظهور أزمة الكساد في 1929 ليتدخل كينز بوضع عملية الجراحة لنظام الرأسمالي ويجعل من الدولة شريكاً اقتصادياً أساسه في دورة الإنتاج ولكن تزايد الحواجز والقيود المباشر على انتقال السلع ورؤوس الأموال وتضرر مصالح الدول الرأسمالية أدى إلى اندلاع الحرب العالمية الثانية (1939-1945) ولكن بات واضحاً للحلفاء قبل انتهاء الحرب العالمية الثانية وجوب حسم هذه المسألة ولصالحهم واتجهت هذه الدول إلى إعداد استراتيجيات معينة لبناء النظام الدولي فأنشأت الأمم المتحدة بأجهزتها (الجمعية العامة ومجلس الأمن) من ناحية لتنظيم العلاقات السياسية الدولية وأسست من ناحية أخرى مؤسستا بروتن ودز لتنظيم العلاقات الاقتصادية والمالية الدولية كما أجرت المفاوضات في إطار ما يعرف بميثاق هافانا لإنشاء منظمة التجارة الدولية international trad. organisation (I TO) للتنظيم وتشرف على العلاقات التجارية الدولية غير أن هذه المحاولة لم تنجح بسبب رفضها (الكونجرس الأمريكي) مجلس الشيوخ لأنها تتعارض ومصالح الولايات المتحدة وحتى لا تضع فكرة تنظيم العلاقات التجارية الدولية تم إنشاء الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (GATT) General agreement on tariffs and trad. التي كانت تمثل مرحلة انتقالية دامت 47 سنة إلى غاية ظهور أو إنشاء المنظمة التجارية العالمية في أول يناير 1995 والتي تعمل على تحليل دور ومكانة هذه المنظمة في عولمة التجارة وتحقيق التنمية الاقتصادية العالمية

الدرس الأول: مفاوضات التجارة الدولية واتفاقية لتعريفات الجمركية

انعكاسات أزمة الثلاثينيات من القرن العشرين كانت كبيرة لدرجة أنها ساهمت في قيام الحرب العالمية الثانية الأمر الذي وضع قادة التحالف إلى محاولة فهم أسباب هذه اللازمة حيث وصلوا إلى انه المزيد من فرض التعريفات الجمركية تعني حروب تجارية والتي من شأنها أن تؤدي إلى حروب عسكرية وهكذا روى أن يشكل منظمة تهدف إلى تحقيق الاستقرار لنظام التجاري الدولي وبدأت الفكرة من خلال ميثاق هافانا لإنشاء المنظمة لدولية للتجارة (I.T.O) كإطار يتضمن قواعد تحكم التجارة السلعية فيما بينها وتحول دون إتباع سياسة تجارية هدامة من خلال الزيادة الحزونية للتعريفات الجمركية وكذا تنظيم الإجراءات المضادة للمنافسة مثل الاحتكار وكذا تنظيم الأسعار وغيرها من الإجراءات تتبعها الشركات الخاصة للسيطرة على الأسواق وتعرض هذا الميثاق إلى الرفض من طرف مجلس الشيوخ الأمريكي الأمر الذي أدى إلى إجهاض منظمة التجارة الدولية قبل أن تولد وحتى لا تضيق كل الجهود التي بذلتها دول العالم في صياغة ميثاق هافانا تم إقرار اتفاقية مؤقتة سنة 1947 عرفت بالاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (GATT) ودخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في يناير 1948 بتوقيع 23 دولة دون تنظيم مؤسسي ، وقامت بأعمال السكرتارية لجنة تابعة للأمم المتحدة ظلت تهتم بشؤون النظام التجاري الدولي متعدد الأطراف وعليه استمر الركن الثالث للنظام الاقتصادي الدولي يعمل على أساس قانوني هش ومؤقت لفترة قاربت 50 سنة وان ارتفعت الدول الموقعة على الاتفاقية لتصل إلى أكثر من 120 دولة قبل جولة أوروغواي الغائب الأكبر عنها هو الصين والاتحاد السوفياتي سابقا وعملت الجات على الإشراف على تجارة السلع في العالم (باستثناء البترول) والمقدرة بـ 90% من جملة التجارة العالمية وكانت تهدف إلى خفض الحواجز الجمركية الإدارية والكمية لزيادة حجم المبادلات الدولية كما عملت على تشجيع انتقال رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية والاستغلال الأمثل للمواد العالمية كانت تعمل على فتح الأسواق من أجل تنشيط الطلب الفعال لتحقيق التوقف الكامل لعناصر الإنتاج والرفع من مستوى المعيشة وزيادة تراكم رأس المال وبنمو الرأسمالية وازدهارها قد أظهرت العديد من الدول النامية عدم الرضا على الأوضاع الخاصة بالتجارة الدولية تحت ظلت الجات لأنها ركزت اهتماماتها على بعض السلع فقط إلى إنشاء مؤتمر للتجارة والتنمية تحت رعاية الأمم المتحدة ويعرف باسم الانكاد قد تأسس عام 1964 برعاية الدول النامية

1- المبادئ الرئيسية للجات :

كانت الجات تهدف إلى تحضير الدول إلى عملية الانفتاح على الاقتصاد العالمي وعلى هذا الأساس فهي تعتمد على مبدأ التدرج في معالجة المشاكل والحواجز التي تقف في طريقها فهي لا تفرض مجموعة من القوانين على دول العالم أو تجبرهم على إزالة أو تعديل القوانين الداخلية من أجل تحرير تجارتها الخارجية وإنما تطلب من هذه الدول في إطار المفاوضات بالسعي إلى إزالة هذه الحواجز ومحاولة فتح الأسواق وفق المصالح المشتركة للدول الأعضاء في الاتفاقية كما تتعهد الدول المشاركة في المفاوضات والملتزمة بمعاهدات أن تحترم هذه الالتزامات فيما يحقق المصلحة ويمكن أن تحدد أهم المبادئ التي قامت عليها اتفاقيات الجات¹²³

1. التعهد بأن استخدام التعريفات أو غير ذلك من القيود يتم بطريقة غير تمييزية أي توفير نفس المستوى للمعاملة للمنتج المستورد من أي دولة عضو
2. التعهد بالتخلي عن الحماية وتحرير التجارة الدولية على المدى الطويل ويتم من خلال المفاوضات للخفض المتبادل للتعريفات الجمركية وعدم رفعها إلا وفق ضوابط وإجراءات محددة لا تسبب لباقي الدول الأعضاء
3. الالتزام بتعميم المعاملة الممنوعة للدولة الأكثر رعاية
4. الالتزام بمبدأ المعاملة الممنوحة للدولة الأكثر رعاية
5. الالتزام بمبدأ المعاملة القومية والذي يقضي بعد اللجوء إلى القيود غير التعريفات مثل الضرائب أو الرسوم أو القوانين والقرارات التنظيمية الأخرى كوسيلة لحماية المنتج المحلي
6. التعهد بتحسين سياسة الإغراق ونعني تصدير منتجاتهم بأسعار أقل من السعر الطبيعي لهذه المنتجات في بلد المنشأ وبالتالي إيقاع الضرر بمصالح المنتجين المحليين في الدولة المتعاقدة والمستوردة
7. التعهد بتجنب دعم الصادرات
8. إمكانية اللجوء إلى إجراءات وقائية في حالات الطوارئ مثل إعطاء الحماية للصناعات الوليدة لتمكنها من التكيف واكتساب القدرة التنافسية
9. إمكانية التقييد الكمي للتجارة في حالة وقوع أزمة في ميزان المدفوعات
10. المعاملة المتميزة والأكثر تفضيلاً للدول النامية وهي تتعلق بإجراءات إضافية لها مرونة كافية في تعديل هيكل التعريفات الجمركية بما يوفر الحماية اللازمة لقيام الصناعة .

¹²³ محمد صفوت قابل ، منظمة التجارة الدولية دار الجامعة للطبعة الأولى الاسكندرية 2008 ص51

2- أهداف الجات:

كان يهدف ميثاق هافانا إلى محاولة اعتمار الدول التي خربتها الحرب العالمية الثانية والاستخدام الأمثل للموارد العالمية ومساعدة الدول على وضع البرامج التنموية الاقتصادية ومحاولة مساعدة الدول النامية من خلال تقديم الخبرة الفنية ورؤوس الأموال وقد أجاز الميثاق أن تبرم الدول النامية اتفاقية تفضيلية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية على انقاض هذا الميثاق قامت الجات حيث تهدف إلى :¹²⁴

1. العمل على رفع مستويات المعيشة في الدول الأعضاء من خلال الوصول إلى مستوى التوظيف الكامل واستخدام الموارد الاقتصادية المتاحة لاستخدام الأمثل
2. السعي إلى تحقيق زيادة تصاعدية ثابتة في حجم الدخل القومي العالمي وزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي
3. تشجيع التحركات الدولية لرؤوس الأموال وما يرتبط بذلك ن زيادة الاستثمارات العالمية سواء المباشرة أو غير المباشرة مع تعظيم العائد
4. انتهاز المفاوضات التجارية كوسيلة لحل المشكلات المتعلقة بالتجارة
5. سعي الأطراف المتعاقدة إلى تحرير التجارة الدولية من خلال إزالة الحواجز والقيود التعريفية وغير التعريفية إمام تدفق السلع عبر الحدود الدولية
6. فتح الأسواق وتعمق المنافسة

الدرس الثاني : جولات الجات وأثرها على الاقتصاد العلمي

أ- جولة جنيف الأولى : تمخضت مفاوضات جولة جنيف الأولى عام 1947 على اتفاقية الجات أو الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة وهي اتفاقية تعمل در المراقب للتجارة العالمية كما يحق للدول الموقعة عليها العمل ببعض اتفاقاتها دون البعض الآخر كما تم خلال تلك الجولة الاتفاق على 45 ألف امتياز جمركي بتكلفة عشرة مليارات دولار من التجارة بين الدول المفاوضة الـ 23 اي ما يقارب خمس إجمالي إنتاج العالم في تلك الأيام وأصبحت الدول 23 التي خاضت مفاوضات جولة جنيف الأولى هي الأعضاء المؤسسين لاتفاقية الجات وتلك هذه لجولة عدة جولات منها جولة أنيس بفرنسا (1949) ويوركي بإنجلترا 1951 وجنيف الثانية 1956 وديبلون 1961 كلها ارتكزت على التعريفات الجمركية والإجراءات الحدودية الأخرى وفي المقام الأول بين الدول المتقدمة حيث حققت بالفعل تقدما كبيرا لإزالة المعوقات الإدارية والجمركية من وجه التدفقات السلعية أما الجولات الأخرى

¹²⁴ سمير محمد عبد العزيز ، التجارة العالمية والوثيقة الختامية بين انتهاء الجات وقيام منظمة التجارة العالمية المكتب العربي الحديث الطبعة الأولى الاسكندرية 2006 ص19

فكانت أكثر أهمية وذلك راجع إلى ما حققه من نتائج سمحت ارتفاع حجم المبادلات التجارية العالمية وزيادة الترابط العالمي والتي نذكر منها

جمركي بتكلفة عشر مليارات دولار من التجارة بين الدول المفاوضة الـ 23 التي من بينها دولاً عربية مثل سوريا ولبنان وكان الموضوع الأساسي لهذه الجولة > هو إجراءات التخفيضات في التعريفات الجمركية على السلع التي يتم تبادلها بين الأعضاء وقد وصل خفض التعريفات الجمركية إلى 63% أما متوسط خفض التعريفات الجمركية فقد بلغ 32% وتعتبر هذه الجولة أساسية من حيث أنها وصلت إلى إطار عام لاتفاقية الجات >¹²⁵

ب- جولة أنسي (فرنسا) 1949: تعتبر أول جولة مفاوضات تعقد تحت إشراف سكرتارية الجات وقد عقد في مدينة أنسي الفرنسية سنة 1949 بإشراك 13 دولة فقط واستطاعت أن تحقق > 55 ألف تنازل فيما يخص التعريفات الجمركية <¹²⁶

ت- جولة توركاى عام 1951 بإنجلترا: ضمت هذه الجولة 38 دولة بعد أن ازداد الوعي والرغبة في الاستفادة من إيجابيات تحرير التجارة الدولية وقدم للمناقشة ما يزيد عن 8700 بند من بنود التعريفات الجمركية مما سمح لهذه الجولة من تحقيق انخفاض معتبر في التعريفات عما كان عليه عام 1948 حيث بلغ معدل الانخفاض 25% بين الفترتين

ث- جولة جنيف سويسرا (1952-1956): حضر هذه الجولة 26 دولة > وكانت قيمة التجارة التي تمثلها التحرير تبلغ 2.5 مليار دولار وهو رقم متواضع نسبياً بسبب تغير التفويض الممنوح للولايات المتحدة في المفاوضات فكانت تستعمل حقها الكامل في التعويض وتمنح امتيازات على الواردات بقيمة تقدر بحوالي 900 مليون دولار في حين أنها تحصل على امتيازات تقدر بحوالي 400 مليون دولار <¹²⁷

ج- جولة دليون بسويسرا 1960-1961: حضر هذه الجولة كذلك 26 دولة كانت مقترحة من طرف وزير الخارجية الأمريكي (دوجلاس دليون) حيث سميت باسمه ، عمل هذه الجولة على دراسة إمكانية تحقيق المزيد من التنازلات والتخفيضات في التعريفات الجمركية ولكن نتائج الجولة لم تكن معتبرة حيث بلغت إجمالي التخفيضات 4400 بند يخص التعريفات الجمركية مما يسمح إلى تحرير التجارة الدولية بقيمة 4.9 مليار دولار الذي يعتبر مبلغ ضئيل مقارنة بحجم التجارة الدولية في ستينات القرن العشرين

¹²⁵ خليل غليان عبد الحليم ، الاقتصاديات النامية في ظل منظمة التجارة العالمية التطبيق على حالة المملكة العربية السعودية الفرص والتحديات ، مركز البحوث العربية السعودية 2009 ص 45

¹²⁶ فاروق العربي عولمة المبادلات مسار واثار ، دار الكتاب العربي ، الطبعة الأولى الجزائر 2006 ص 19

¹²⁷ عبد الحميد عبد المطلب الجات وآليات منظمة التجارة العالمية من أوروغواي لسياتل وحتى الدوحة دار الجامعة للطباعة الأولى القاهرة 2005 ص 38-39

ح- جولة كيندي (جنيف بسويسرا) 1962-1967: >عقدت هذه الجولة بجنيف بسويسرا لكنها

تنسب إلى الرئيس الأمريكي الراحل جوت كيندي الذي دعا إليها في 25 يناير 1962 وعقدت خلال الفترة 1962-1967 واشترك فيها 62 دولة تمثل 75% من التجارة العالمية وبلغت قيمة التجارة الدولية المحررة حوالي 40 مليار دولار وكان موضوعها الأساسي التعريفات الجمركية المضادة للإغراق ووصل خفض التعريفات إلى 50% ومتوسط خفض التعريفات 35% وقد دعم المفاوضات في تلك الدورة بعد أن وافق الكونجرس الأمريكي في تلك الفترة على قانون توسيع التجارة وهذا القانون يخول للرئيس الأمريكي الحق في أن يجري مفاوضات تجارية لتوسيع طاق التجارة ومنحه أيضا الحق في تخفيض التعريفات الجمركية بنسبة 50% خلال فترة خمس سنوات تنتهي في 30 جويلية 1967¹²⁸ واستطاعت مجموعة الدول المتفاوضة أن تحقق نسبا متفاوتة في التخفيض حيث كان متوسط التخفيض في السلع الصناعية 35% بينما بلغ في المنتجات الزراعية 25% باستثناء الحبوب والسلع الكيماوية التي حققت نسبة 20% من التخفيض لتعريفات الجمركية وكان تسعى المفاوضات أن تحقق تخفيض جمركي عام بنسبة 50% عن المعدات الجمركية السائدة حتى تاريخ بدأ المفاوضات رغم هذا الانجاز الذي حققه هذه الجولة من المفاوضات إلا أنها أظهرت المصالح المتضاربة بكل من السوق الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية حيث اقترحت الولايات المتحدة أن تخفض دول السوق الأوروبية من نسبة التعريفات الجمركية الخاصة بالسلع إلى 50% على أن تزيلها تماما يعد بلوغ كل من الولايات المتحدة والسوق الأوروبية نسبة 80% من حجم التجارة العالمية

دول الاتحاد وافقت مبدئيا على الشق الأول من الاقتراح ولكن الشق الثاني منه يهدد مستقبل التجار الخارجية لسوق الأوروبية بل أن نسب التعريفات الجمركية التي تعتمد عليها دول السوق هي أقل من النسب المعتمدة في الولايات المتحدة الأمريكية حيث نجد أن كل التعريفات المعتمدة في السوق الأوروبية لم تكن لتتجاوز 25% الخاصة بالسلع بينما في الولايات المتحدة نجد 400 منتج مصنع تجاوز نسبة 25% وهذا ما يخول أن المستفيد الأول من هذا الاقتراح هو الطرف الأمريكي ك، كما أسفرت هذه الجولة على اتفاقية مكافحة الإغراق وقد أكد الأطراف المتعاقدة أن موضوع الممارسة الخاصة بالإغراق لا بد أن نأخذ حيزا واسعا في المراحل اللاحقة من المفاوضات وهو ما تحقق في جولة طوكيو بينما هذه الجولة >فقد تم التركيز على التعريفات الجمركية بوصفها أداة للحماية والابتعاد عن القيود الكمية وقد تم التركيز على مبدأ الشفافية مع

¹²⁸ عبد الحميد عبد المطلب الجات وآليات منظمة التجارة العالمية ، مرجع سبق ذكره ص 39-40

بعض الاستثناءات للدول التي تعاني عجزا في ميزان المدفوعات الاستثناء للسلع الزراعية واستخدام الحصص الاستيراد ومن النتائج المهمة لهذه الجولة بدأ العمل بالاتفاق المنسوجات القطنية لزيادة فرص التصدير أمام الدول النامية ومنح بعض المزايا لتجارة الدول النامية وخاصة في مجال فتح الأسواق ومنح معاملة تفضيلية لمساعدة هذه الدول في التنمية الاقتصادية وزيادة نموها من خلال التجارة الدولية <¹²⁹

خ- جولة طوكيو للفترة (1973-1979): انعقدت هذه الجولة في سبتمبر بالعاصمة اليابانية طوكيو وأخذت مدة زمنية كبيرة مقارنة بالجولات (06) السابقة كما تميزت بحضور قوي بلغ 102 دولة مشاركة منها (90) دولة عضو والباقي (12 دولة) مراقبين وحققت هذه الجولة انجازات عظيمة في إطار تحرير التجارة الخارجية للدول حيث فاقت القيمة المحررة من الجارة الدولية 155 مليار دولار ومن >ناحية التخفيضات والتنازلات الجمركية فقد وصل خفض التعريفات إلى 33% ومتوسط خفض التعريفة 34% بل أن متوسط معدل الرسوم الجمركية في الدول الصناعية انخفض من 7% إلى 4.5% بنسبة 34% على أن يسري التخفيض من 1979/11/01 مقارنة بمتوسط الرسوم الجمركية لنفس الدول بلغ 40% وقت إبرام الاتفاقية السلعية على المستوى الدولي في الثمانينات وأوائل التسعينات حيث أثارت التقديرات أن خفض الجمركي شمل ما قيمته 300 مليار دولار ومتوسط خفض وصل إلى ما يعادل 30% من متوسط التعريفات في بدئ الجولة <¹³⁰ و>تعد هذه المفاوضات تطبيقا لفكر المدرسة الكلاسيكية والنيوكلاسيكية الداعية إلى التحرير التجارة من القيود غير الجمركية والتخلص من آثار مذهب التجاريين في الاعتماد على الحماية واهم ما نتج عن هذه الجولة ما يلي ¹³¹

1. اتفاقية الدعم وتتضمن إجراءات مكافحة الدعم عن طريق فرض رسوم إضافية تعرف بالرسوم التعويضية (counterreiling massacres) وتلتزم الدول الأعضاء بضمان ألا يتسبب تقديم الدعم في إلحاق الضرر في تجارة الدول الأعضاء
2. اتفاقية العوائق الفنية أمام التجارة (TBT) وهي الاتفاقية المتعلقة بالإجراءات التي تتخذها الدول للأغراض الأمنية أو الصحية أو البيئية وتلتزم الاتفاقية الدول الأعضاء بضمان ألا يؤدي مثل هذا الإجراء إلى وضع عراقيل غير ضرورية أمام تدفق تجارة الدول الأخرى إلى أسواقها

¹²⁹ خليل غليان عبد الرحيم ، مرجع سبق ذكره ص46-47

¹³⁰ عبد الحميد عبد المطلب ، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية مرجع سبق ذكره ص42-43

¹³¹ خليل غليان عبد الرحيم مرجع سبق ذكره ص47

3. إجراءات تراخيص الاستيراد التي تضع الضوابط الكفيلة بضمان عدم استخدام تراخيص الاستيراد ليكون ذلك وسيلة للحد من الواردات

4. اتفاقية المشتريات الحكومية والخاصة بالقطاعات السلعية التي تحتكر الحكومة التداول فيها عن طريق الاستيراد، وتتضمن الاتفاقية مجموعة القواعد التي تكفل مشاركة المنتجين والمصدرين الأجانب في فضاءات المشتريات الحكومية وعدم قصرها على المنتجين والمنتجات المحلية

5. اتفاقية احتساب قيمة الجمارك على أساس القيمة الواردة في بواسطة الشحن أو فاتورة السداد دون اللجوء إلى التقدير الجزافي لقيمة السلع المستوردة على أن تسري الاتفاقية اعتباراً من 1981/01/01

6. اتفاقية اللحم والثروة الحيوانية لتحرير التجارة وتوسيع نطاق التجارة

7. اتفاقية الألبان لتوسيع نطاق التجارة الدولية في منتجات الألبان

8. اتفاقية التجارة في الطائرات المدنية من خلال إلغاء جميع الرسوم والتعريفات المفروضة على جميع أنواع الطائرات المدنية اعتباراً من 1980/11/01

9. اتفاقية مكافحة الإغراق التي تم التوصل إليها في جولة كيندي وقد تم تطويرها وتفسير أحكامها بصورة تفصيلية في جولة طوكيو خلافاً للجولات السابقة فإن جولة طوكيو تميز باتساع الأهداف المحققة واستطاعت تجاوز المسائل التقليدية كتخفيض الحقوق الجمركية ورفع كافة الحواجز إلى تحسن وتقوية العلاقات التجارية كما تميز بحضور مكثف للدول النامية > كما شكل القطاع الزراعي أشكالاً كبيراً خاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الاقتصادية الأوروبية ، ففي الوقت الذي نادى فيه دول العالم إلى تحرير الأسواق أمام المنتجات الزراعية نادى الولايات المتحدة الأمريكية بمعالجة مسألة المنتجات الزراعية مثل المنتجات الصناعية على حد سواء وتهتم المجموعة الأوروبية لدعم فلاحها مما يشكل ضرراً على الفلاحين الأمريكيين يضاف إلى هذه الإشكالية توصلت ورشات التفاوض إلى تحديد ما يقارب 800 إجراء تستعمله الدول وهي الإجراءات أو الحواجز التي تعرقل تحرير المبادلات¹³²

تحلت الدول المشاركة في الجولات السابقة بإدارة وعزيمة كبيرتين من أجل تحرير التجارة العالمية ولكن النتائج لم تكن دوماً في طموحات الدول المتفاوضة بالإضافة إلى ظهور إشكاليات مستعصية في كل جولة من المفاوضات وهو ما شكل تحدياً على الجات في الأعمال المستقبلية

¹³² فاروق العربي ، مرجع سبق ذكره ص24

وإمكانية إدراج قطاعات جديد أو مواجهة الإشكال الجديد من الحماية المستحدثة من طرف الدول الأعضاء الأمر الذي يحول دون بلوغ الأهداف التي تصور إليها الجات من المزيد في تحرير المبادلات وهو ما طرحت هذه المرحلة بصراحة في جولة الاورجواي

د- جولة الاورجواي 1986-1994: تعد جولة الاورجواي أطول الجولات من ناحية المدة 1986-1994 وأقوى الجولات نظرا إلى المواضيع التي طرحت لنقاش فقد تطرقت إلى التناقضات المطروحة في الجولات السابقة >كم تتسم هذه الجولة بازدياد عدد الدول المشاركة في الاتفاقية فبعد أن كان عدد الدول في البداية 23 دولة وهي التي وقعت على الاتفاقية عند إبرامها عام 1947 وصل عدد الدول التي وقعت على اتفاقية منظمة التجارة العالمية بالمغرب في ابريل 125 دولة <¹³³والدول_الموقعة عليها بالفعل هي 117 دولة أعضاء في الجات منها 112 دولة أعضاء في الجات ارتفعت إلى 114 دولة بانضمام البحرين وبروناي في الأسبوع الأخير من ديسمبر 1993 أما الدول الثلاث الباقية من غير الأعضاء في الجات وشاركت في الجولة بصفة مراقب فهي (الصين ، الجزائر ، دياراجواي) انتهت جولة الأورجواي في عام 1994 بتوقيع الدول المشاركة على بروتوكول تحرير التجارة الدولية

>بلغت قيمة التجارة الدولية المحررة حوالي (755) مليار دولار وهو رقم لم تشهد اي جولة أخرى من جولات الجات بل وصل الخفض في التعريفات إلى 40% ومتوسط خفض التعريفات 24% إلى 36% <¹³⁴ كما شملت هذه الجولة مجالات متعددة لتحرير التجارة الدولية من حيث نطاق مدفوعاتها المنطوية عليها

تتميز هذه الجولة بأنها أكثر جولات الجات طموحا وأهمية نظرا لمعالجتها سبل تحرير التجارة الزراعية من القيود الجمركية وغير الجمركية وعدم التمييز بين الدول المتخلفة في المعاملات التجارية بالإضافة إلى إدخال قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة وتحريرها تدريجيا إلى غاية 2005 وتم إدخال كذلك قطاع الخدمات لأول مرة في جولات الجات وطرق النفاذ للأسواق وحماية الملكية الفكرية وتسوية المنازعات والمسائل التأسيسية واعتبرت هذه الجولة اللبنة الأخيرة في اكتمال بناء الصرح الخاص بظهور الركيزة الثالثة نظام الاقتصادي العالمي فكانت المنظمة التجارة العالمية التي أصبحت تدير أكثر من 95% من المعاملات التجارية الدولية

¹³³ محمد صفوة قابل ، منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية ، دار الجامعة الاسكندرية الطبعة الأولى 2008 ص62

¹³⁴ عبد الحميد عبد المطلب ، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية مرجع سبق ذكره ص45

د- أبعاد جولة الأوروغواي ونتائجها : بعد تفنن الدول الأعضاء في إنشاء طرق مستحدثة لحماية التجارة من طريق إقامة القيود غير الجمركية أدى إلى إحداث اثر مباشر على الاقتصاد العالمي خاصة في ظل أزمة المديونية التي عاشها العالم في عقد الثمانينات حيث وصلت إلى 1114 مليار دولار قيمة المديونية الدول النامية ما يقارب 43% من خدمات الصادرات تدفع سنويا كأقساط ديون في ل العولمة أو التوجه الجديد لنظرية النيوليبرالية من الاستثمار الإنتاجي إلى الاستثمار المالي عن طريق السوق النقدي أو السوق المالي وما زاد من حدة المشكلة ظهور أزمة النفط وتراجع مدا خيل الدول النامية وتفاقم المشاكل الاجتماعية وزيادة حدة التوتر ،

- ظهور حالة الكساد في الدول المتقدمة نتيجة لتراجع أداء الاقتصاد العالمي وظهور الحمائية الجديدة بالإضافة إلى انتهاء الحرب الباردة ومحاولة الدول الغربية فتح هذه الأسواق لتنفس اقتصاداتها وتصريف منتجاتها
- تزايد أهمية تجارة الخدمات مقارنة بتجارة السلع حيث أصبحت تسيطر على 25% من حجم التجارة العالمية عند بداية جولة الاوروغواي في ظل هذه الدوافع كانت لابد لدول الأعضاء في الجات أن تفاوض وبجدية للخروج من مأزق وإلا كان مصير الجات الزوال والاضمحلال حيث تناولت كل الإشكالات القائمة بدقة ودون حرج فكان لها أن عالجت:

- ❖ زيادة حرية الوصول إلى الأسواق
- ❖ تنظيم المناطق الجديدة للتجارة
- ❖ توسيع نطاق السلع من مجرد السلع الصناعية إلى السلع الزراعية وإدخال سلع مثل المنسوجات والملابس
- ❖ ضم التجارة الدولية في الخدمات إلى القوائم التجارية الخاصة باتفاقية الجات مثل النقل ، التأمين ، والخدمات المصرفية
- ❖ خلق سوق لحقوق الملكية الفكرية وإيرادات الاختراع والابتكار
- ❖ تخفيض القيود المفروضة على الاستثمار بين الدول لتمهيد تحرير الاستثمارات على المستوى العالمي
- ❖ إقامة منظمة عالمية جديدة لإدارة نظام التجارة الحر في العالم تسمى منظمة التجارة العالمية (OMC)

الدرس الثالث : تحليل مبادئ النظام التجاري الدولي في عهد الجات

خرجت الجات بعد الحرب العالمية الثانية لتجاول تنظيم التجارة الدولية وفق مجموعة من المبادئ والاسس التي تسمح لها بتحقيق التنمية الاقتصادية المتبادلة بين الدول إلا أنها لم تكن تشرف على كل القطاعات التجارة الدولية وهو ما حال دون بلوغ الهدف المسطر في اقرب وقت بحيث تقدر نسبة تغطية الجات لتنظيم التجارة لدولية عند إنشائها بـ 20% من حجم التجارة الدولية وفي اخر الثمانينات تبين التقديرات بين 7% و 50% بالإضافة أنها طوال هذه الفترة كانت لا تشرف على تجارة السلع الزراعية والمنسوجات والملابس والمنتجات الاستوائية ، والمنتجات المعتمدة على الموارد الطبيعية والخدمات وحقوق الملكية الفكرية ، والقيود التجارية على الاستثمارات الأجنبية رغم هذا القصور المسجل في عمل الجات بالنسبة لنظام التجاري الدولي إلا أنها بفضل المبادئ الأساسية التي تقوم عليها استطاعت أن ترفع من حجم قيمة المبادلات الدولية التي تشرف عليها من 106 مليار دولار عام 1985 إلى 201 مليار دولار عام 1966 وعملت الجات منذ تأسيسها على وضع ركائز النظام التجاري الدولي حتى يتسنى لها بناء صرح التنمية الاقتصادية على التجارة الدولية ومن بين هذه الاعمدة التي يركز عليها النظام التجاري الدولي قامت الجات بالعمل على :

1. تحرير التجارة الدولية من القيود التعريفية وغير التعريفية
2. عدم التمييز في العلاقات التجارية
3. ضبط قواعد السلوك بالنسبة لما يسمى بالتجارة غير العادلة

يمثل تحرير التجارة الدولية احد المبادئ الأساسية التي يقوم عليها النظام التجاري الدولي في عهد الحات وهو في حد ذاته مبدأ فإنشاء هذه الاتفاقية التي تعمل على رعاية تحرير التجارة الدولية إلا أن جل المحللين الاقتصاديين يعتبرون أن الجات انما انشأت لخدمة الدول المتقدمة وذلك بإرغام الدول النامية على فتح اسواقها بإزالة القيود التعريفية وغير التعريفية أما منافسة غير متكافئة مع صناعات الدول المتقدمة ولتمكين الشركات عابرة القارات من وضع اليد على الموارد الطبيعية للدول النامية

تهدف الجات إلى تحرير التجارة الدولية من القيود المفروضة عليها وعليه عملت على التغيير إلى فكر يدفع إلى تحرير التجارة الدولية ولكن لم تقم بفرض أو إلزام أية دولة بعملية التحرير وإنما تعمل على الدعوة إلى احترام مجموعة من المبادئ من مبدأ عدم التمييز الذي يتحقق من خلال سريان شرطي الدولة الأكثر بالرعاية والمعاملة الوطنية للمنتجات الأجنبية ومبدأ التخفيض العام المتوالي للرسوم الجمركية على أساس التبادل ومبدأ تخفيض القيود الكمية ومبدأ العمل على تنظيم سياسة الإغراق وإعانات الصادرات من طرف الدولة العضو حتى تسنى لها العمل

التدريجي على تحرير تجارتها مع باقي دول العالم وعليه نعمل على تحليل هذه المبادئ التي ميزة النظام التجاري الدولي خلال هذه الفترة

(1) مبدأ التجارة دون تمييز :

يعتبر مبدأ عدم التمييز في التجارة من مبادئ الأساسية التي تحكم النظام التجاري الدولي خلال هذه الفترة مرتكزة على مبدئين للاتفاقية الجات :

أ- مبدأ الدولة الأولى بالرعاية : يعتبر شرط الدولة الأكثر رعاية المبدأ الأساسي والقاعدة الارتكازية التي تحكم نشاط الجات ومن بعدها المنظمة العالمية للتجارة وينقص على ذلك في المادة الأولى من اتفاقية الجات أن >يقع على عاتق كل دولة عضو أن تساوي في المعاملة التي تمنحها بين جميع الدول المتعاقدة بما يلزمها أن تقدم نفس الميزة الممنوحة لسلعة أو لسلعة مماثلة من دولة بعينها إلى جميع الدول الأخرى ومن ثم تتلقى الدول أفضل معاملة من بعضها البعض وبينما كان هذا الشرط مطبقا على التجارة في السلع في ظل الجات لعام 1947 فقد اتسع نطاق تطبيقه اليوم ليسري على جميع الاتفاقيات التي تشملها المنظمة التجارة العالمية بما في ذلك اتفاقية التجارة في الخدمات¹³⁵ ويمكن القول أن هذا البند من اتفاقية الجات يحمل في طياته مجموعة من الاستثناءات نظرا لوجود اختلافات جوهرية في نسبة وتركيب الاقتصاد الدولي وقد حددت هذه الاستثناءات على اعتبارات وحجج على تحرير تجارتها وسمح لها اخذ الوقت الكافي وللزام لتعديل من قوانينها التجارية وتحقيق اهدافها التنموية بما يتطلب وضع ترتيبات تخص طبيعة الاقتصادات وخصائصها ومن هذه الاستثناءات نجد :

- ترتيبات التبادل التجاري بين الدول النامية حتى وان كانت غير منتهية إلى إقليم جغرافي معين فهذه الدول لها أن تنشئ اتفاقيات تجارية تفضيلية ومناطق حرة واتحادات جمركية لا تقع في نطاق إقليم جغرافي معين ولا تلتزم بتطبيق شرط الدولة الأكثر رعاية
- إعفاء الدول المنتمية إلى إقليم جغرافي معين في اتفاقياتها الزمنية إلى تحرير التجارة داخل الإقليم خطوة أولى لتحرير التجارة دولية من شرط الدول الأكثر رعاية بغيت الاستفادة من الأوضاع الداخلية لتجارة الإقليم تهيئا للمنافسة الدولية
- كما تقدم استثناء خاص بالصناعة الجديدة في الدول النامية في وضع سياسة حمائية من أجل نمو وتطور وتستطيع المنافسة في الأسواق الدولية

¹³⁵ ماجدة شاهين ، منظمة التجارة العالمية تقييم الاتفاقيات وتحديات التطبيق ، الاهرام الاقتصادي العدد 225 الطبعة الأولى

- استثناء العلاقات الاقتصادية القائمة بين الدول الصناعية ومستعمراتها القديمة بنفس تعويض هذه المستعمرات على مراحل التنمية التي ضاعت منها خلال فترة الاستعمار

ب- مبدأ المعاملة الوطنية : تطلب هذه الأخيرة أن تحصل على نفس المعاملة للسلع المستوردة مع السلع الوطنية بعد دخولها إلى أي دولة في العالم بمعنى أن >المنتج المستورد لن يخضع إلى الضرائب المباشرة وغير المباشرة أو أي إضافات ضريبية أخرى غير تلك التي يخضع لها المنتج الوطني ومبدأ المعاملة الوطنية مطبقة أيضا اليوم في إطار المنظمة العالمية للتجارة¹³⁶

إن مبدأ التجارة دون تمييز الذي ميزة فترة الجات وحتى المنظمة العالمية للتجارة يصبو في طبيعته إلى تحقيق: ¹³⁷

- مبدأ المساواة في المعاملة حيث يزيل الامتيازات الممنوحة والتي تحصل عليها دولة دون أخرى
 - توحيد المساواة في ظروف المنافسة وتوحيد التعريفات الاتفاقية نظرا لان الامتيازات الممنوحة باتفاقيات جديدة تمتد بقوة القانون السابق عقدها
 - توسيع نطاق المبادلات التجارية الدولية بتخفيض القيود المفروضة عليها
 - التوحيد النوعي للظروف الجمركية حيث لا يبحث بدقة عن منشأ السلعة
- ويمكن التفرقة بين أساسيات التجارة دون تمييز حيث نجد أن مبدأ الدولة الأولى بالرعاية ينص على المساواة بين الدول في تطبيق الامتيازات الجمركية في المعاملات التجارية بين الدول بينما مبدأ المعاملة الوطنية يتعلق بالمساواة بين السلع بعد خروج السلعة الأجنبية من الدائرة الجمركية ودخولها إقليم الدولة المستوردة فهي تصبح سواء في المعاملة مع مثيلتها الوطنية بالنسبة للضرائب المحلية والقوانين واللوائح والإجراءات المحلية التي تطبق عليها

2) تحرير التجارة الخارجية من القيود التعريفية وغير التعريفية

الجات تفرق بين نوعين من القيود التي تفرض على المبادلات التجارية الدولية >الضرائب الجمركية من ناحية والقيود الكمية وغير التعريفية من ناحية أخرى أما القيود الكمية وغير التعريفية فهي محظورة بحكم المادة 11 من الجات¹³⁸ وعلى أساس هذا الحضر فهي تلزم الدول النامية على فتح اسواقها والدخول في منافسة غير عادلة وغير متكافئة وعكس ذلك تماما فيما

¹³⁶ ماجدة شاهين مرجع سبق ذكره ص19

¹³⁷ سعيد التجار ، الجوانب القانونية والاقتصادية لمبادئ الجات ومنظمة التجارة العالمية في مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، غيرفة التجارة والصناعة ، دبي المجلد الأول الطبعة الأولى 2004 ص20

¹³⁸ سامي عفيفي حاتم ، خصائص نظام أوروغواي ، مراكز تجاري متعدد الاطراف في مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، غيرفة التجارة والصناعة ، دبي المجلد الأول الطبعة الأولى 2004 ص129

يخص الضرائب الجمركية أو القيود الجمركية فإن الجات لا تلزم على الدول أية قيود أو ضغوطات تهدف إلى تخفيض أو إلغاء الحواجز الجمركية لعلمهم أن هذه العملية ذات ارتباط وثيق بالسيادة الوطنية وعليه تركة الحرية التامة في استخدام الضريبة الجمركية كأداة لحماية الصناعة المحلية أو رفع من ارادات الخزينة العمومية أو تقليص عجز ميزان مدفوعات الدول النامية وحماية اقتصادها الوطني ولكن ترك الأمر مفتوح يؤدي إلى تحمل التجار الدولية تكلفة إضافية من شأنها أن تؤثر على حجم المبادلات وعلى دور التجارة في التنمية الاقتصادية وعلى أساس هذا النقطتين عملت الجات على وضع سياسة توقيفية وهي > أن يكون الإلغاء أو التخفيض اختياري مع توفير الحافز على تحرير التجارة على أساس المنفعة المتبادلة¹³⁹ لجأت الجات في كل دوراتها إلى العمل على تدعيم المفاوضات متعددة الاطراف التي ترمي إلى إزالة أو تخفيض من التعريفات الجمركية حيث تكون هذه التنازلات على أساس المنفعة المتبادلة بين الدول وعليه يعد الاتفاق تعمل كل دولة على تسجيل هذه التنازلات في شكل جدول وطني لكل دولة وتصبح هذه الضرائب مربوطة تلقائيا بكل المعاملات التجارية الخارجية للدول الأعضاء في الجات حتى وان لم تقم معها الاتفاق وذلك اعتماد على شرط الدولي الأولى بالرعاية المنصوص عليه في المادة الأولى والثانية للجات

أ- ربط التعريفات الجمركية : يعتبر الربط تحديد سقف التعريفات المتفق عليها بين الدول المتفاوضة وهو ذو أهمية بالغة في التجارة الدولية حيث يستطيع بواسطة قيام المصدر أو المستورد بالثبات الخاصة بالتكاليف خارج دورة الإنتاج من اجل تحديد درجة تنافسية المنتج في الأسواق الخارجية لأجل ذلك نصت المادة الثانية من اتفاقية الجات على الربط الخاصة بالتعريفات الجمركية حيث لا يمكن الغائه من طرف واحد إلا بعد الدخول في المفاوضات مع الشركاء التجاريين الذي قد يتأثر بهذا التغيير ومن ثم فهو يستحق التعويض على الأضرار الناتجة والجدول ادناه يوضح نسب ربط الخطوط التعريفية بموجب اتفاقية الأوروغواي :

الجدول : نسب ربط الخطوط التعريفية بموجب جولة اوروجواي

الدول النامية	قبل الجولة	بعد الجولة
الدول المتقدمة	21	73
الدول التي تمر بمرحلة التحول	78	99
	73	98

المصدر : ماجدة شاهين مرجع سبق ذكره ص19

¹³⁹ سعيد التجار، مرجع سبق ذكره ص21

من خلال الجدول اعلاه يتبين أن معظم السلع خاضعة لتربط التعريفية باستثناء (النفط الخام والسلاح) الأمر الذي يعطي نوع من الشفافية في المعاملات التجارية الدولية ولكن مسألة الربط كانت متروكة لمحضر اختيار الدولة المعنية خلال الزام عليها أن تدخل في المفاوضات مع غيرها لتحرير التجارة على أساس المنافع المتبادلة مما أدى إلى تراجع بعض الدول والتموضع خارج دائرة المفاوضات بغيت الاستفادة من التخفيضات التي قامت بها دول أخرى تطبيق لمبدأ الأولى بالرعاية ويصدق ذلك بصفة خاصة على الدول النامية أو على معظمها واطلق عليها الدول الراكبة مجاناً أي أنها تستفيد من التنازلات التي تقدمها الدول الأخرى دون أن تفيد هي وتترك الضريبة مرتفعة حتى تستفيد منها حماية اقتصادها الوطني ولكن تغير الوضع بعد جولة الأورجواي >حيث وجدت الدول النامية انه لا مصلحة لها في الموقف السلبي من المفاوضات متعددة الأطراف خصوصاً بعد أن تحولت استراتيجية التنمية من سياسة إحلال محل الواردات إلى سياسة التوجه التصدير¹⁴⁰ كما أن سياسة الربط الخاصة بالتعريفية الجمركية لا تعني بالضرورة حدوث انخفاض في التعريفية عن طريق المفاوضات يمكن أن ترتفع كما كان عليه قبل بداية المفاوضات أو يكون اقل من ذلك المهم أن الربط لا يتطلب بالضرورة حدوث انخفاض في الضريبة الجمركية

ب- مبدأ المعاملة بالمثل : >يقوم النظام التجاري الدولي على تبادل التنازلات بالنسبة لتعريفية الجمركية بين الشركاء التجاريين في إطار المساومات الثنائية على أساس العرض والطلب ، ويتم تسجيل هذه التنازلات في سجل التزامات كل دولة والذي يصبح جزء من التزاماتها التعاقدية على جميع الاطراف المتعاقدة وهذا التنازل المتبادل هو لب النظام التجاري الدولي <¹⁴¹

ت- مبدأ الشفافية : تعمل الجات على الزام كل الدول الأعضاء بالنشر والتعريف والاعلام بقوانينها وتشريفاتها ونظمها الجمركية وتحديد مختلف القوانين التي تؤثر على الضرائب بصفة مباشرة أو غير مباشرة مع تحديد كل الرسوم والتعريفات التي تؤثر على الصادرات والواردات وذلك لتكوين نظام معلوماتي يسمح للخواص والمؤسسات العمومية الوطنية والاجنبية معرفة هذه القوانين وتحديد تكلفة إجراءات تصدير أو استيراد في التجارة الخارجية

ث- القيود الكمية وغير التعريفية : تفضل الجات الحواجز الجمركية الصريحة دون الحواجز غير الجمركية اذ لزم الأمر الالتجاء إلى فرض قيود تجارية حمائية >فهي تسمح باستخدام

¹⁴⁰ سعيد النجار مرجع سبق ذكره ص24

¹⁴¹ ماجدة شاهين ، مرجع سبق ذكره ص20

الضرائب الجمركية في إطار المفاوضات التجارية متعددة الاطراف وذلك في ضوء ما تمليه مصلحتها الوطنية ، أما القيود الكمية وغير التعريفية فقد نصت الجات في المادة 11 على تحريمها إلا في بعض الحالات الاستثنائية¹⁴² فهي اي الجات تعتبر الحواجز الكمية (نظام لحصص) نظام يفتقر إلى الثقافة المطلوبة والتي تعهد مفاوضو الجات على الحفاظ عليها كمبدأ أساس للنظام التجاري الدولي فنظام الحصص وتراخيص الاستيراد يعد في نظر الجات نظام تعسفي للتجارة باستثناء بعض القيود على الواردات الزراعية ومنتجات الاسماك ، وذلك حماية للمنتجين المحليين

ج- المبدأ الثالث : وضع قواعد السلوك بالنسبة للتجارة غير العادلة : عمدت الجات إلى تحديد الصور غير العادلة في النظام الجاري الدولي من خلال الاغراق والدعم غير المشروع ، والشرط الوقائي

الاغراق: >يقصد به بيع السلعة المستوردة بسعر اقل من السعر الذي يباع به في البلد المصدر <¹⁴³ يعد من اهم الاشكال للمنافسة غير العادلة لذلك عملت الجات على دراسة وتحليل هذه النقطة حيث تبين أن ليس مجرد بيع السلع باقل من سعر البلد الاصلي يعد اغراق وإنما يستوجب الحاق الضرر بالصناعة المحلية كانهخفاض المبيعات أو تراجع الأرباح أو الناتج أو الاستثمارات أو العمالة ، كما يتوجب اظهار العلاقة السببية بين السلعة التي لحق بها الضرر وانخفاض لسعر لان انخفاض المبيعات أو الأرباح قد يكون راجع إلى اسباب أخرى غير سياسية الاغراق

واذا تبين هذه العلاقة بين الاغراق وانخفاض الأرباح (الضرر) والسببية القائمة بينها يمكن لدولة التي تواجه هذه السياسة أن تفرض ضريبة جمركية إضافية ضد الاغراق تساوي لهامش الاغراق (الفرق في السعر) وعليه فان فرض ضريبة مضادة للإغراق ليس مسألة سهلة بل يخضع إلى دراسة معمقة من حيث شروط فرض الضريبة ويمكن أن تفرض الضريبة حتى بالنسبة إلى السلعة التي كانت خاضعة لضريبة جمركية مربوطة اي أن الاغراق يسمح بتجاوز حدود الربط

الدعم غير المشروع : يعد من المنافسة غير العادلة اذ تقوم بعض الدول بتقديم دعما ماديا لبعض المنتجات من اجل رفع من درجة تنافسية هذه الأخيرة في السوق المحلية أو السوق الدولية وعلى هذا الأساس يمكن أن تكون السلعة المستوردة ممتنعة بالدعم من الدولة المصدرة يمكنها أن تباع بأسعار تنافسية اقل من السعر في حالة غياب الدعم وفي هذه الحالة

¹⁴² سعيد النجار ، مرجع سبق ذكره ص25

¹⁴³ سعيد النجار ، مرجع سبق ذكره ص31

يكون من حق الدولة المستوردة أن تفرض ضريبة على هذه السلعة المدعمة بمقدار يعادل قيمة الدعم الموجود في السلعة وهذه الضريبة تسمى الضريبة المضادة للإغراق كذلك في هذه الحالة يجب على الدولة قبل فرض هذا الرسم أن تقوم بدراسة دقيقة تظهر فيها العلاقة الموجودة بين الدعم المطبق على السلعة المستوردة ووجود الضرر على السلعة المحلية وعلاقة السببية بينهما حتى يمكن لها فرض هذه الضريبة حتى ولو كانت ضمن السلعة الخاضعة إلى ضريبة جمركية مربوطة فان الدعم يسمح لها بتخطي أو تجاوز حدود الربط ، إلا أن اتفاقية الجات في المادة 06 و16 تفرق بين ثلاثة أنواع من الدعم

1. الدعم المحظور إطلاقاً : هو ذلك الدعم الذي يؤثر مباشرة على سير المبادلات التجارية الدولية ويكون مقدمة لسلعة معينة بغيت تصدير كمية معينة من هذه السلعة أو قيمة معينة كما يمكن لن يقدم لسلعة منتجة محليا بغيت احلالها محل الواردات ، وهذا النوع من الدعم يكون محصور دون حاجة لأثبات الضرر على اي صناعة في الدول المستوردة
2. الدعم المباح : وهو الدعم الذي لا يقوم لسلعة مباشرة أو صناعة معينة وإنما انعكس بالفائدة والايجاب على هذه الصناعة أو هذه السلعة من جراء المشاريع القاعدية التي تقوم بها الدولة كإنشاء (محطة الكهرباء ، أو مطر أو ..الخ) يؤدي إلى تراجع تكلفة الإنتاج أو ارتفاع الإنتاجية مما يؤدي إلى تراجع سعر التكلفة وحتى المساعدات في الابحاث العلمية من اجل المحافظة على الطبيعة وينعكس ايجابا فان هذا الدعم يكون مباح ولا يحق لدولة أن تفرض ضريبة مقابل ذلك الدعم وحتى وان اثر على تجارتها أو أرباحها
3. الدعم المحظور بشروط : لا يكون هذا الدعم محظورا إلا إذا ترتب عليه ضرر ملموس بالصناعة المحلية للدولة أخرى أو فوات منفعة كانت الدولة المتضررة تصبو إلى الحصول عليها وهو يختلف عن الدعم المحظور

استطاعت الجات أن تحقق تخفيضات معتبرة لعدد كبير من التعريفات الجمركية في الدول الصناعية كما كللت المفاوضات متعدد الأطراف بين هذه الدول في مجال ربط التعريفات الجمركية إلى نسبة 99% في جولة الاوروجواي في الدول الصناعية بينما صلت هذه النسبة إلى 98% في دول التحول الاقتصادي بينما الدول النامية بلغت نسبة الربط ب73% كانت هذه النتائج بفضل الجولات الثمانية للجات حيث وصلت التعريفات الجمركية إلى ادنى مستوياتها في جولة الاوروجواي حيث انتقلت من متوسط 40% تقريبا سنة 1947 إلى اقل من 6% بعد الأوروجواي وبهذا الانخفاض المعتبر في التعريفات الجمركية ونسبة الربط العالية لها لم تعد تشكل الضرائب الجمركية عائقا أو قيда في سبيل تحرير التجارة الدولية حيث شهدت هذه الفترة نموا مضطرا في

حجم التجارة لدولية و النشاط الاقتصادي العالمي بصفة عامة ففي الفترة 1950 1995 زاد الناتج القومي الإجمالي العالمي زيادة حقيقية بما يعادل 4% سنويا بينما نمو التجارة كان ضعف نمو معدل الناج القومي حيث بلغ خلال نفس الفترة تقريبا بزيادة حقيقية معدل 8% سنويا وعليه فان تحرير التجارة الدولية في إطار الجات كان سببا رئيسا في ازدهار الاقتصاد العالمي بدون أن ننسى العوامل المساعدة الأخرى التي شهدت ثورة نوعية خلال هذه الفترة كذلك من تكنولوجيا رقمية والاعلام والاتصال ولإلكترونيك والحاسبات والآلة الرقمية والانسان الالي .. الخ

رغم هذه الانجازات التي حققتها التجارة الدولية بفضل تحريرها من قيود الكمية والادارية والتعريفات الجمركية إلا أنها في هذه المرحلة واجهت عقبات لم تستطع حلها في ضل الجات حيث أن الدول الصناعية هي اكبر مستفيد من اتفاقيات الجات بينما الدول النامية نجدها تصطدم بعقبات كبيرة من اجل اختراق السوق العالمية أو من اجل التوضع في التجارة الدولية حيث نسبتها لا تزال ضئيلة مقارنة مع السيطرة الكلية عليها من الدول الصناعية وذلك راجع إلى :

1. اهتمت الجات بعملية التحرير تجارة السلع فيما بين الددو الصناعية أما السلع ذات أهمية الخاصة في التجار بين الدول النامية والدول الصناعية فإنها لم تحضي بنفس الاهتمام والعناية ويرجع ذلك على الخصوص إلى تراجع الدول النامية في المفاوضات متعددة الاطراف ومحاولة الاستفادة المجانية كما اشرنا إلى ذلك من قبل في تحليل مبادئ النظام التجاري في عهد الجات حيث أنها لم تكن تشارك في المفاوضات واكتفت بالاستفادة بشرط الدول الأولى بالرعاية حسب مبدأ اتفاقية الجات ولم تقدم تنازلات تعريفية أو كمية وهو ما جعل التعريفات الجمركية لهذه السلع عند الدول الصناعية مرتفعة جدا

2. اخراج الجات في 1962 سلع المنسوجات والملابس من المفاوضات متعددة الاطراف واخضاع التجارة الدولية فيها لاتفاقية خاصة هي اتفاقية الالياف المتعددة التي توسعت في 1984 لتشمل كل الملابس من القطن أو غيره سواء كانت من الالياف المتعددة اهم البلد المصدرة والمستوردة للمنتجات المنسوجة وهي تقوم على نظام الحصص والقيود الكمية لكل يعد علما أن هذه المعوقات ممنوعة في اتفاقية الجات حسب المادة 11 كما أن صناعة المنسوجات تعد الصناعة التي تتوفر فيها الدول النامية على الميزة النسبية وهو ما يمكنها أن تحتل مكان مهمة في التجارة العالمية لو الغت اتفاقية الالياف المتعددة وهكذا حرمت البلاد النامية من الاستفادة من تحرير التجارة في اهم صناعة تتمتع فيها بميزة نسبية واضحة ولكن في جولة الاوروجواي استطاعت الدول النامية أن تفتك اتفاقية المنسوجات والملابس التي

تكون سارية المفعول بعد 10 سنوات من تاريخ صدورها ويبدأ العمل بها في 01 جانفي 2005 وسوف تصبح التجارة في المنسوجات غير خاضعة لنظام الحصص

3. كما فشلت الجات في إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية التي تعوق التجارة الدولية في السلع الزراعية وذلك راجع إلى قوة المنتجون الزراعيون في الدول الصناعية واستطاعت الضغط على حكوماتهم وإخراج السلع الزراعية من دائرة المفاوضات إلى أن نجحت دورة الاوروجواي في إدخال هذه السلعة في المفاوضات من أجل اعطاء فرصة لسلع الزراعة للدول النامية التي تتمتع بميزة نسبية كبيرة (كالبرازيل ، والارجنتين والمكسيك .. الخ) ومن أن تتصدر صادراتها في التجارة الدولية

هذه الاشكالات التي عجزت الجات على حلها بالإضافة إلى تحرير الاقتصاد العالمي من ازمة الطاقة وتراجع اسعار البترول في الثمانينات وازمة المديونية في الدول النامية وظهور موجة الكساد التضخمي في الدول الصناعية والنامية دفع بجل الدول المتوجه نحو سياسة حمائية جديدة في نهاية الثمانينات مما ادى إلى تجاهل مبادئ الجات وانعكس سلبا على النظام التجاري العالمي وما دفع إلى قيام جولة جديدة من المفاوضات من أجل الابتعاد عن الحرب التجارية التي تؤدي إلى الحرب العسكرية فكانت أن خرجت في نهاية بميلاد منظمة تعمل على تنظيم وتسيير التجارة الدولية في نهاية 1994

المحور السابع : المنظمة العالمية للتجارة وأثرها على الاقتصاد العالمي

الدرس الأول : المنظمة العالمية لتجارة المهام والاهداف

ميلاد منظمة التجارة العالمية : يعتبر اتفاق الذي حصل في جولة الأورجواي حول إنشاء المنظمة العالمية للتجارة عودة صريحة إلى أهمية هذه المنظمة التي اقترحت بعد الحرب العالمية الثانية ورفضت من طرف الكونجرس الأمريكي حيث كللت هذه المفاوضات في الجولة الثامنة ببروتكول مراكش في 19/04/1994 الذي ينص على تأسيس منظمة التجارة الدولية وتتضمن هذه الاتفاقية عددا من البنود وعدد اخر من الملاحق تهدف إلى ما يلي¹⁴⁴

المادة (1) : يتم تأسيس منظمة التجارة العالمية بموجب اتفاقية مراكش وللمنظمة طبيعة سياسية بالإضافة إلى الطبيعة التجارية والاقتصادية وهذا يتمثل بالبنود التالية :

أ- الاقرار بأن العلاقات الاقتصادية والتجارية يجب القيام بها من أجل رفع مستوى المعيشة وتحقيق التوظيف الكامل وزيادة الطلب الكلي وزيادة الإنتاجية للسلع والخدمات والسماح بالاستغلال الامثل للموارد والحفاظ على البيئة في ظل التنمية الشاملة

¹⁴⁴ خليل غليان عبد الرحيم مرجع سبق ذكره ص50-51

ب- الاقرار بان هناك حاجة إلى مزيد من الجهد لضمان مصالح الدول النامية ولا سيما الدول الأقل نموا منها لضمان حصة لها في نمو التجارة الدولية بما يتفق وتوجهات التنمية فيها

ت- تحقيق أهداف المنظمة من خلال المصالح والترتيبات المتبادلة لتحقيق قيود التعريفات الجمركية وغير الجمركية والقضاء على اشكال التمييز في التعامل في العلاقات التجارية الدولية

ث- تطوير نظام تجاري متعدد الجوانب يحوي اتفاقية التعريفات الجمركية والتجارة ونتائج المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف

ج- تحقيق أهداف ومبادئ نظام التجارة الدولية متعددة الاطراف

ح- تأسيس منظمة تسمى منظمة التجارة العالمية ويشار إليها باختصار (WTO) بالإنجليزية و(OMC) بالفرنسية

المادة (2): من اتفاقية مراكش تتضمن اربعة ملاحق تحدد الحقوق والواجبات على الدول الأعضاء

الملحق(1): يحتوي على الملاحق الفرعية التالية:

الملحق (A1) يشمل الاتفاقية المتعددة الأطراف للتجارة في السلع والتي تحتوي على اتفاقية (TTGA) الجات 1994

الملحق(B1): يحتوي اتفاقية التجارة في الخدمات (STTGA)

الملحق(C1): يحتوي على اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية والمعروف باسم (RIPST)

الملحق (2) يشمل على جميع التفاهات على القواعد المتعلقة بفض النزاعات وآلية تطبيق حل النزاعات (DISPUTE SETTLEMENT MECHANISM)

الملحق (3) ويتضمن آلية مراجعة السياسات التجارية (TRADE POLICY REVIEW MECHANISM)

الملحق (4) ويشمل اتفاقيات التجارة العديدة الاطراف وهي ناتجة عن جولة طوكيو لم يتم ادراجها ضمن المناقشات في جولة الاوروجواي لذلك فهي ملزمة فقط للدول الأعضاء الموقعة عليها ومنها و منها تقنية المعلومات ، الطائرات المدنية ، المبادلات القطاعية المعروفة (صفر- صفر)ن المشتريات الحكومية ، منتجات الاليات ، اللحوم البقرية ، بالإضافة إلى مذكرات لتفاهات التي نتجت عن اتفاق مراكش والتي يمكن إلحاقها

- القواعد المطبقة على الصادرات

- إجراءات الوقاية للأغراض التنموية الاقتصادية

- التكتلات الاقتصادية الاقليمية

الاتفاقيات المتعددة الاطراف الملحقه والمتعلقة بقطاع الخدمات هي :

- الاتصالات الأساسية

- الخدمات المالية

- خدمات أخرى

كما نص الاتفاق المنشئ للمنظمة العالمية للتجارة على جعل اتفاقية الجولة كل لا يتجزأ اي يأخذ كله أو يترك كله فالدولة التي توقع عليه تكون ملزمة ومرتبطة بالاتفاقيات وملحقاتها وحتى الدول التي تنظم بعد هذه الجولة فإنها لا تختار م هذه لاتفاقيات ما يناسبها وإنما توقع على الانضمام والالتزام بكل الاتفاقيات كصفة واحدة وكذلك عكس ما كان معمول به في نظام (TTAG) جات

يفضي الاتفاق على إنشاء المنظمة العالمية للتجارة على الغاء الجات 1947 لتحل محلها وتشكل بذلك الوعاء التنظيمي والمؤسس للنظام التجاري الدولي الجديد وبعد أن كانت الدول المشاركة في الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة تعرف بالأطراف المتعاقدة اصبت بمثابة اعضاء في المنظمة لتبدئ من يناير 1995 ومقرها جنيف بسويسرا وقد بلغ عدد اعضاءها عند انشائها 117 دولة عضوا وتطور هذا العدد بزيادة عدد الوافدين إليها ليصل إلى 149 دولة عضوا في نهاية 2005 بعد دخول المملكة العربية السعودية في مؤتمر هونج كونج

تختلف المنظمة في آليات عملها عن مؤسسات بروتون وودز حيث جاء نظام التصويت مغايرا لما هو معمول به في باقي المنظمات الاقتصادية وهو التصويت المرجع اعتمادا على حجم المساهمة في هذه المؤسسة حيث كانت الدول الصناعية تعمل على ناسيس نظام تصويتي يركز على حجم المشاركة في التجارة الدولية ولكن الدول النامية قاومت هذا التوجه واستطاعت ان تحقق نظام التصويت وفقا لمبدأ ، صوت واحد لكل دولة لا أن المنظمة قل ما تلتجئ إلى التصويت وعليه فان الدول النامية لم تستفد من هذه الميزة وذلك عكس المؤسسات الاقتصادية الأخرى واصبحت منظمة التجارة العالمية بعد يناير 1995 تشكل الاطار العام التنظيمي الذي يغطي كافة الاتفاقيات التجارية الدولية التي توصلت إليها الدول المتعاقدة في إطار الجات كم أنها تركز على عدد من الاتفاقيات التي تسمى جميع السياسات الاقتصادية والمالية النقدية والتجارية بالإضافة إلى حرية انتقال الاستثمارات

1- أهداف منظمة التجارة العالمية :

تسعى منظمة التجارة العالمية إلى الرفع من مستوى المعيشة وتحقيق الرفاهية العالمية وذلك بالمساهمة في تنمية قطاع التجارة الدولية الذي تراه يمثل الفاطرة الأساسية لتحقيق التنمية

الاقتصادية الشاملة لجميع البلدان بما فيها الدول النامية وفي هذا الإطار تسعى المنظمة إلى تحقيق الأهداف التالية :

1. >خلق وضع تنافسي دولي في التجارة الدولية يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في تخصص الموارد¹⁴⁵
2. رفع مستوى المعيشة والدخل القومي يتحقق ذلك من خلال تحرير التجارة في السلع والخدمات التي تعمل على زيادة الدخل العالمي من خلال زيادة المبادلات التجارية وفتح الأسواق وتدفق الاستثمارات ويتوقع ان تحرير بصورة كاملة سوف يرفع الدخل العالمي بنسبة 1% سنويا أو بمبلغ يتراوح ما بين 200 و 500 مليار دولار سنويا¹⁴⁶
3. تحقيق التوظيف الكامل لموارد العالم وزيادة الإنتاج المتواصل والإنتاج في السلع والخدمات والحد من الاستخدام السيئ بترشيد استخدام الموارد الطبيعية غير المتجددة والحفاظ على البيئة بما يسمح استخدام الموارد النادرة استخداما كافيا وعقلانيا
4. توسيع وخلق أنماط جديدة لتقسيم الدولي للعمل وزيادة نطاق التجارة العالمية
5. توفير الحماية المناسبة للسوق الدولي يعمل في بيئة مناسبة وملائمة لمختلف مستويات التنمية
6. محاولة إشراك الدول النامية والأقل نموا في التجارة الدولية بصورة أفضل¹⁴⁷
7. إزالة العوائق والقيود التي تحول دون ضمان مناخ دولي محفز للمنافسة وتوسيع التجارة بتشجيع القطاع الخاص في مجال الاستثمار¹⁴⁸

2- الوظائف والمهام :

بناء على الأهداف التي تسعى المنظمة إلى تحقيقها فان مهامها حددت بدقة متناهية في اتفاقية مراكش من خلال المادة التالية لها وهي :

1. تسهيل المنظمة تنفيذ وإدارة أعمال هذه الاتفاقية والاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف وتعمل على دفع أهدافها كما توفر الإطار اللازم لتنفيذ وإدارة أعمال الاتفاقيات التجارية عديدة الأطراف
2. توفير المنظمة محفلا للتفاوض فيما بين أعضائها بشأن علاقتها التجارية متعددة الأطراف في المسائل التي تتناولها الاتفاقيات الواردة في ملحقات هذه الاتفاقية وللمنظمة كذلك أن توفر

¹⁴⁵ عبد الحميد عبد المطلب العولمة الاقتصادية 2006 مرجع سبق ذكره ص95

¹⁴⁶ سعيد سويدي النصيبي ، منظمة التجارة العالمية الأهداف والمبادئ وشروط الانضمام تجربة دول مجلس التعاون الخليجي في

مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقية منظمة التجارة العالمية مرجع سبق ذكره ص 63

¹⁴⁷ عبد الحميد عبد المطلب ، الجات وآليات منظمة التجارة العالمية ، مرجع سبق ذكره ص183

¹⁴⁸ محمد عبد الراشد على مرجع سبق ذكره ص82

- محفلاً لمزيد من المفاوضات فيما بين أعضائها بشأن علاقتهم التجارية متعددة الأطراف وإطار لتنفيذ نتائج مثل هذه المفاوضات على النحو الذي يقرره المؤتمر الوزاري¹⁴⁹
3. تقوم المنظمة بإدارة آلية مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء¹⁵⁰
4. وضع أسس ومحاوّر التعاون المختلفة بينها وبين كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للتوصل إلى أعلى درجات التنافس والترابط في مجال رسم السياسات الاقتصادية العالمية وإدارة الاقتصاد العالمي على أسس أكثر كفاءة
5. تهيئة الأطراف الدولية بما يتضمنه ذلك من إدارة القواعد والقوانين والإجراءات التي تحكم وتنظم تسوية المنازعات¹⁵¹
6. تقوم المنظمة بتقديم المساعدة الفنية والتدريب للدول النامية¹⁵²
- أوكلت إلى المنظمة العالمية لتجارة مجموعة من المهام بغيت تحقيق عدد من الأهداف للنظام التجاري متعدد الأطراف والتي سبق توظيفها وتقوم هذه المنظمة على عدد من المبادئ والأسس لتوفير مناهج مستقر وشفافية وعدالة في المعاملات التجارية العالمية

3- المبادئ:

لقد ثبتت المنظمة العالمية للتجارة جملة من المبادئ التي كانت ترتكز عليها الجات الدولة الأولى بالرعاية : يقوم هذا المبدأ على عدم التمييز بين الدول الأعضاء ، بمعنى أن الدولة التي تمنح دولة أخرى أي تخفيض في التعريف أو أي ميزة أخرى عليها أن تمنح باقي الدول الأعضاء نفس التخفيض والميزة دون قيد أو شرط فمنظمو التجارة العالمية تلزم جميع الدول الأعضاء بعدم التمييز بين دولة وأخرى ، ومعاملة بعضها البعض معاملة متساوية في جميع القواعد والإجراءات المطبقة على التجارة¹⁵³

المعاملة الوطنية : وهو مبدأ مكمل للمبدأ السابق ويشترط عدم معاملة الدول السلع الأجنبية المستوردة معاملة أقل من تلك المقدمة للسلع المحلية المماثلة بعد استيفاء الرسوم الجمركية عليها من ناحية فرض الضرائب المحلية وتطبيق الأنظمة أو اللوائح الداخلية¹⁵⁴

¹⁴⁹ نادية اميم محمد علي ، الية اتخاذ القرار بمنظمة التجارة العالمية في مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقية المنظمة التجارة العالمية ، مرجع سبق ذكره ص 157

¹⁵⁰ عبد الحميد عبد المطلب ، مرجع سبق ذكره ص 95

¹⁵¹ عبد الحميد عبد المطلب ، مرجع سبق ذكره ص 183

¹⁵² خليل غليان عبد الرحيم ، مرجع سبق ذكره ص 55

¹⁵³ سعيد سويدي النصيبي مرجع سبق ذكره ص 65

¹⁵⁴ المصدر نفسه ص 65

حضر القيود الكمية : يعني الالتزام بان التعريفية الجمركية هي الوسيلة الوحيدة للحماية وان القيود غير التعريفية الجمركية كنظام الحصص لا تستخدم إلا في حالات خاصة ويتم إدراج التعريفية الجمركية في جداول التزامات طبقاً بمبدأ الشفافية وهذه الشفافية تحقق درجة عليا من الاستقرار والأمان في التجارة وتحقيق كذلك درجة عليا من قابلية التنبؤ بسلوك التجار للدول¹⁵⁵

الشفافية : يعني هذا المبدأ بأن تقوم الدول الأعضاء بنشر جميع اللوائح والأنظمة المطبقة بها تؤثر على التجارة وإتاحتها للدول الأخرى ويتم ذلك من خلال محاولة إشراك الدول النامية والأقل نمواً في التجارة الدولية بصورة أفضل الالتزام بإنشاء نقاط استفسار واتصال لتمكين الدول الأخرى من الحصول على المعلومات والبيانات عن القوانين واللوائح المطبقة¹⁵⁶

مبدأ التفاوض بين الأطراف من اجل التخفيض التدريجي المتبادل للرسوم الجمركية : طبقاً لهذا المبدأ فقد تم خفض الرسوم الجمركية على السلع من خلال التفاوض والتخفيض المتبادل للتعريفية الجمركية وربط التعريفية الجمركية اي تثبيتها والالتزام بعدم رفعها بعد ذلك وفقاً لإجراءات محددة وقد تتضمن إجراءات تعويضية للدول المتضررة عند زيادة التعريفية ، ويتم التفاوض على التخفيضات الجمركية بصفة دورية وقد كان التفاوض في السابق قبل جولة كندي يتم ثنائياً بين بلدين لتخفيض التعريفية الجمركية ، حيث يتم تحديد قائمتين للتخفيض الجمركي على كل سلعة أحدهما للصادرات والثانية للواردات ولكن بعد جولة كيندي أصبح التفاوض على مجموعة سلع وليس على كل سلع بمفردها¹⁵⁷

مبدأ تشجيع التنافس وتجنب سياسة الإغراق ودعم الصادرات : الإغراق هو بيع السلعة في الخارج بأسعار تقل عادة عن اسعار السوق الداخلية للدولة المصدرة وغالباً ما يكون البيع بأسعار تقل عن نفقة إنتاج السلع ، ويحدث ذلك عندما يتمتع المنتجون لتلك السلعة باحتكار أو شبه احتكار لإنتاجها ، إذا كان هناك تهديد بحدوث ضرر جوهري لمنتج وطني يحق للدولة المتضررة فرض رسم تعويضي لإلغاء اثر الإغراق¹⁵⁸

مبدأ اعطاء امتيازات للدول النامية ونفادها إلى السوق العالمي : لإحداث زيادة مستمرة في حصيلة الصادرات للدول النامية زيادة حصة هذه الدول في التجارة الدولية ، وزيادة حريتها في الوصول للأسواق بتطبيق بعض الاستثناءات الخاصة بحالات العجز في الميزان المدفوعات ودعم الصادرات وسياسة مواجهة الإغراق كل هذه الاستثناءات تصب في تشجيع الدول النامية

¹⁵⁵ خليل عليان عبد الرحيم مرجع سبق ذكره ص54

¹⁵⁶ سعيد سويدي النصيبي ، مرجع سبق ذكره ص66

¹⁵⁷ سعيد سويدي النصيبي مرجع سبق ذكره ص66

¹⁵⁸ خليل عليان عبد الرحيم ، مرجع سبق ذكره ص54

على اعتماد الإصلاح الاقتصادي والاستفادة من الانفتاح التجاري لتحقيق النمو والتنمية وحتى الاستثناءات هذه كانت موجودة في نظام GATT وكانت تركز على :

- الاستثناءات في مجال الواردات: وهي تتم بغرض حماية الاخلاق العامة ، صحة الإنسان والحيوان ، والنبات والمنسوجات لمواجهة الزيادة الكبيرة في الواردات الزراعية بالإضافة إلى حماية ميزان المدفوعات وحماية الصناعة الوطنية
- مجال الصادرات : للدول الحق بصفة استثنائية في الالتجاء إلى القيود الكمية لمواجهة النقص الحاد في المنتجات الزراعية ومقتضيات حماية المن القومي

4- أهمية المنظمة العالمية للتجارة :

أن أهمية منظمة التجارة العالمية قد حلت محل الجات (GATT) لتتولى ادارة النظام الاقتصادي العالمي بصورة أكثر شمولاً لما كانت تقوم به الجات وذلك بتوسع مجال سيطرتها وامتداد إلى السلع الزراعية وتجارة الخدمات والملكية الفكرية بالإضافة إلى المجال التي كانت تحت غطاء اتفاقية الجات بل استطاعت المنظمة أن ترقى في طموح سيطرتها على تسيير الاقتصاد العالمي بتقنين الجوانب البيئية المؤثرة على المبادلات التجارية وعملية دمج التكلفة البيئية في سعر المنتج النهائي أصبحت واردة في ضل المنظمة العالمية للتجارة بذا كله استطاعت المنظمة أن تسيطر على ما يفوق 90% من حركة رؤوس الأموال المنتقلة بين الدول كما وصلت نسبة سيطرتها على سوق الاتصالات إلى 93% مقابل 97% من إيرادات الاختراع ورغم إدخال قطاع الخدمات في جولة الاوروجواي إلا أن نسبة سيطرت المنظمة على أعمال القطاع في نفس النسب الأخرى تقريباً بحوالي 92% مقارنة بمجال الطاقة والمعادن الذي يمثل اقل نسبة في اهتمامات المنظمة باقل من 88% وذلك راجع لخروج سلعة البترول من السلع التي تعمل المنظمة على تسييرها نظراً لأهميته والقيمة التي تحتها كسلعة خاصة يتوقف عليها مستقبل العالم بأسره نظراً لهذه الأهمية التي أصبحت المنظمة تحتها في التركيبة العالمية لتسيير وتنظيم الاقتصاد العالمي عملت على إنشاء وتركيب مجموعة من الآليات والاطار التنظيمي في عملها حتى يتسنى لها القيام بمهامها بأحسن كيف وبدقة متناهية فكانت وفق هيكل تنظيمي دقيق

5- الهيكل التنظيمي واختصاصات الأجهزة وآليات صنع القرار :

يمكن تصور الهيكل التنظيمي للمنظمة وفقاً للمادة الرابعة من الاتفاقية المنشأة للمنظمة في شكل بناء هرمي تتصاعد أو تتناقص فيه السلطات وفقاً لمنظورنا ويتربع على قمة الهرم

المؤتمر الوزاري: يعتبر أعلى أجهزة المنظمة ويضم وزراء التجارة في جميع الدول الأعضاء في المنظمة ويجتمع مرة كل سنتين على الأقل ، ويضطلع المؤتمر بتنفيذ مهام المنظمة واتخاذ الإجراءات اللازمة لهذا الغرض كما أن له سلطة اتخاذ القرارات في جميع المسائل التي ينص عليها أي من الاتفاقيات التجارية المتعددة الاطراف¹⁵⁹ وأهم تلك المسائل تتمثل في¹⁶⁰:

1. منح العضوية ، فهو وحده الذي يتخذ قرار بانضمام الدول والاقاليم الجمركية لمنظمة التجارة العالمية ، ويتم ذلك بأغلبية الأعضاء

2. سريان الاتفاقيات ، حيث تعرض الاقتراحات الخاصة للبت فيها وقرارها

3. له الحق في إنشاء لجان محددة مثل لجان التجارة والتنمية وميزان المدفوعات والموازنة وغيرها من لجان الاضافية ويدخل ذلك أيضا حقه في تعيين المدير العام الذي يرأس امانة المنظمة

المجلس العام : يتكون من ممثلين عن الدول ذات العضوية في منظمة التجارة العالمية ويقوم بالإشراف اليومي على اعمال المنظمة العامة وتتنحصر اهم وظائف المجلس العام فيما يلي¹⁶¹:

1. الاضطلاع بمهام المؤتمر الوزاري في الفترات التي تفصل بين اجتماعاته ، يجتمع حسبما يكون اجتماعه مناسباً وبالتالي فان اختصاصات المؤتمر الوزاري يباشرها في هذه الحالة

2. له أن يعهد بمهام معينة للمجالس واللجان

3. اعتماد الانظمة المالية وقديرات الميزانية السنوية

4. له اختصاص رقابي حيث من حقه أن يجتمع في اي وقت مناسب للاضطلاع بمسؤوليات جهاز السياسة التجارية له أيضا اختصاص قضائي حيث من حقه أن يجتمع متى كان شؤون التجارة في الخدمات ومجلس شؤون جوانب حقوق الملكية الفكرية ،

5. يشرف المجلس على إنشاء المجالس النوعية كمجلس الشؤون التجارية في السلع ومجلس لشؤون التجارة في الخدمات ومجلس لشؤون الجوانب المتصلة بالتجارة من الحقوق الملكية الفكرية

6. يملك وحده وضع ترتيبات اقامة التعاون مع كل المنظمات الحكومية الدولية الأخرى التي لها اشغال بمنظمة التجارة العالمية بل وكذلك التشاور مع المنظمات غير الحكومية .

الأمانة العامة: يرأسها مدير عام يعينه المؤتمر الوزاري للمنظمة ويحدد صلاحياته وشروط خدمته ، وذلك لمدة 4 سنوات ويعين المدير العام نوابه اربعة نواب للمساعدة في الاشراف على

¹⁵⁹ سعيد سويد النصيبي مرجع سبق ذكره ص82

¹⁶⁰ عادل أحمد حشيش ، العلاقات الاقتصادية الدولية دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع الطبعة الأولى الاسكندرية 2000 ص321

¹⁶¹ عبد الحميد عبد المطلب الجات وآليات المنظمة التجارة العالمية مرجع سبق ذكره ص 189-190

العمل وموظفي الامانة ويحدد واجباتهم وصلاحياتهم وشروط خدمتهم طبقاً للقواعد التي يحددها المؤتمر الوزاري¹⁶²، كما تتولى الامانة العامة مسؤولية مساعدة فرق التحكيم بوجه خاص في الجوانب القانونية والتاريخية والاجرائية للأمور المعروضة وتقديم الدعم الفني وقد تعطي المشورة فيها يتصل بتسوية المنازعات بناء على طلب الأعضاء¹⁶³

جهاز فض المنازعات¹⁶⁴: يقوم جهاز فض المنازعات بمباشرة اختصاصاته من خلال المجلس العام معين له رئيس وينظر المسائل التالية

- التصدي لكافة المنازعات الدولية التجارية
- يستند عمله إلى الطابع الرضائي حيث لا يمكن أن يتدخل في أي نزاع إلا رضا الأطراف المعنية وفي ضوء ذلك يشكل فرق التحكيم لفض المنازعات
- يقوم بدور مركزي في فض المنازعات من حيث تشكيل فرق التحكيم واعتماد التقارير الخاصة بموضوع النزاع وكذلك الأمور الخاصة بالتنازلات
- يعمل على توفير الحلول الإيجابية لأي خلاف يرضي كل الأطراف
- الاشراف على تطبيق القواعد والمقترحات اللازمة لحل المنازعات وتقرير العقوبات اللازمة

- يعمل على التدرج في حل الخلاف ، ذلك من خلال اقامة مؤتمر للأعضاء المعنيين لبحث موضوع الخلاف وعرض النتائج على المدير العام للمنظمة
- توفير الحق لاستئناف قرارات المستشارين

جهاز مراجعة السياسات التجارية : يختص بعمل تقويم عام وشامل للعلاقات بين السياسات والممارسات من ناحية ، والنظام التجاري الدولي من ناحية أخرى للتعرف على الآثار الإيجابية والسلبية لسريان قواعد النظام التجاري الدولي ، ويضطلع بمسؤولية هذا الجهاز المجلس العام في المنظمة الذي يجتمع في أي وقت مناسب لمباشرة هذه المهام ويعتمد جهاز مراجعة السياسات التجارية في عمله مبدأ الشفافية¹⁶⁵

المجالس الرئيسية عن المجلس العام: "تتكون المجالس الرئيسية من

1. مجلس تجارة السلع: ويحتوي على عدة لجان منها لجنة الزراعة ولجنة SPS الاتفاقية الخاصة بالصحة والصحة النباتية ولجنة الإجراءات ضد الاغراق ، ولجنة العوائق الفنية (TBT)،

¹⁶² سعيدد سويد النصيبي ، مرجع سبق ذكره ص83

¹⁶³ عادل أحمد حشيش مرجع سبق ذكره ص322

¹⁶⁴ عبد الحميد عبد المطلب العولمة الاقتصادية 2006 مرجع سبق ذكره 102-103

¹⁶⁵ عادل احمد حشيش مرجع سبق ذكره ص323

ولجنة قواعد المنشأ ولجنة الدعم والقواعد المضادة ، ولجنة اتفاقية إجراءات الاستثمار المتصلة (TRIMS) بالتجارة ولجنة النفاذ إلى الأسواق وتراخيص الاستيراد والتقييم الجمركي

2. مجلس تجارة الخدمات : يضم تحت إشرافه مجموعات مهمة من أفواج العمل منها لجنة التجارة في الخدمات المالية مجموعة التفاوض بشأن خدمات النقل ، ومجموعة التفاوض حول انتقال الأشخاص الطبيعيين ، مجموعة العمل عن الخدمات المهنية

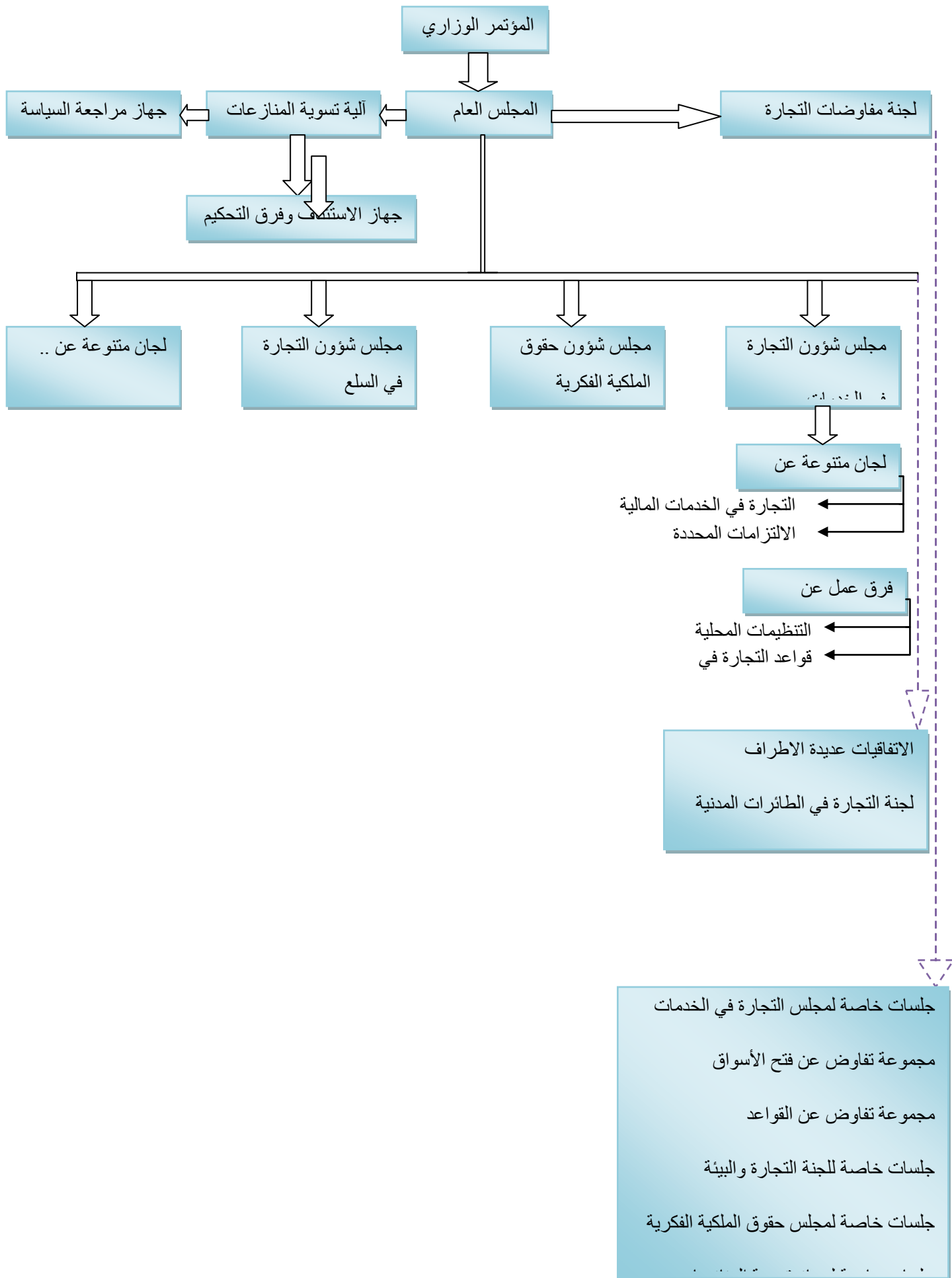
3. مجلس حقوق الملكية الفكرية : يهتم ببحث القضايا المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية

الجان الفرعية عن المجلس العام : هناك أربعة لجان فرعية تنبثق عن المجلس العام منها لجنة التجارة والبيئة التي تهدف إلى دراسة تأثيرات التجارة الدولية على البيئة ، ولجنة التجارة والتنمية التي تهدف إلى دراسة خصوصيات التنمية والنمو في دول العالم الثالث ، ولجنة القيود على موازين المدفوعات تهدف إلى دراسة الحالات الاستثنائية التي يمكن لدول أن تستعمل فيها القيود لمعالجة الاختلالات في ميزان المدفوعات ، ولجنة الميزانية والمالية والادارة "تشرف على المسائل الداخلية للمنظمة وتختلف حصص الدول الأعضاء في ميزانية المنظمة و قد بلغت مساهمات الأعضاء عام 2000 حوالي 74 مليون دولار امريكي ويتناسب حجم اسهام كل عضو مع أهمية تجارته الخارجية فتبلغ حصة الولايات المتحدة الامريكية 15.7 % من ميزانية المنظمة بينما تبلغ مساهمة الدول الاسلامية 5.5% من ميزانية المنظمة تدفع ماليزيا وتركيا والامارات العربية المتحدة أكثر من ثلثي هذه النسبة¹⁶⁶ ونظرا لتطور إمكانيات التجارة العالمية وتوسيع نشاطها فان احتياجات المنظمة لمواجهة هذا التطور كذلك تزداد وهو ما يظهر من خلال الاحتياجات المتزايدة في الميزانية حيث بلغت ميزانية منظمة التجارة العالمية 169 مليون فرنك سويسري لعام 2005 كما تتألف السكرتارية من 630 موظفا يرأسها مدير عام انتخابه من الدول الأعضاء وهو حاليا السيد باسكال لامي¹⁶⁷

الشكل : الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة :

¹⁶⁶ محمد صفوت قابل ، مرجع سبق ذكره ص78

¹⁶⁷ خليل عليان عبد الرحيم مرجع سبق ذكره ص52-53



اسلوب الانضمام والانسحاب :

أي دولة أو اقليم جمركي يملك استقلالا ذاتيا كاملا في ادارة علاقاته التجارية الخارجية والمسائل الأخرى المنصوص عليها ولا يتطلب من اي دولة تريد أن تكون عضو ومعترف بها في الامم المتحدة أن تقدم تعهدات أو تنازلات ال في الحدود التي تتفق مع إمكانياتها واحتياجاتها المالية والتجارية ويمكن للدولة أن تطلب صفة المراقب حيث يعرض الطلب على المجلس العام وبعد اقراره تكتسب الصفة وتصبح الدول "المراقب" من حقها المشاركة في الاجتماعات دون الدخول في إجراءات مفاوضات العضوية وتهدف الدول من اكتساب صفة المراقب في المنظمة التجارة العالمية إلى متابعة الاتفاقيات والاطلاع على النشاط اليومي ودراسة الانضمام إلى المنظمة وفي ما يلي الخطوات الاجرائية الأساسية التي يجب أن تقوم بها الدولة الراغبة في أن تصبح عضوا بالمنظمة¹⁶⁸

1. تقوم حكومة الدولة بالإعلان عن رغبتها في الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة في خطاب موجه إلى مدير عام المنظمة
2. يقر المجلس العام للمنظمة تشكيل مجموعة عمل مفتوحة العضوية تضم الأعضاء المهتمين
3. تقدم الدولة الراغبة في الانضمام مذكرة تفاه تفصيلية عن النظام التجاري السائد بها
4. تقوم مجموعة العمل ، على أساس المذكرة المقدمة بمناقشة وتوضيح طريقة عمل النظام القائم من خلال توجيه اسئلة محددة ومكتوبة للدولة الراغبة في الانضمام كع ايلاء الاهتمام الأكبر على مدى اتساق نظامها ومبادئ وقواعد النظام التجاري الدولي الذي تشرف عليه منظمة التجارة العالمية وكذا مطالبتها بإزالة الإجراءات التي لا تتفق ومبادئ النظام التجاري الدولي
5. ويقع على عاتق الدولة تحرير النفاذ إلى اسواقها ، وإعادة ما تتم المفاوضات حول ربط وحفظ التعريفات الجمركية على أساس ثنائية بين الدولة الراغبة في الانضمام وكل من حكومات الدولة الأعضاء التي ترغب في النفاذ إلى اسواق الدولة المعنية
6. عند الانتهاء من هذه المفاوضات ، تقدم مجموعة العمل تقريرها متضمنا تنازلات الدولة في مواجهة الدول التي تقوضت معها إلى المجلس العام كما يتم احاطة المجلس دوريا بمدى تطور المفاوضات مع الدولة

¹⁶⁸ ماجدة شاهين مرجع سبق ذكره ص28

7. بناء على توصية المجلس العام ، يتم الموافقة على العضوية الجديدة من قبل المؤتمر الوزاري الذي يصدر قرارا بذلك مرفوق به برتوكول الانضمام وجدول الالتزامات والتنازلات التي تم التفاوض معها بغية تعميمها على سائر الدول الأعضاء
8. يتم الموافقة على عضوية دولة جديدة بموافقة ثلثي أعضاء المؤتمر الوزاري والعضوية تسري على جميع الاتفاقيات التي تشملها المنطقة وفقا لما نصت عليه اتفاقية مراكش المنشئة للمنظمة في مادتها 12

الانسحاب : نظمت المادة 15 من الاتفاقية حق اي عضو الانسحاب من المنظمة وكافة الاتفاقيات التابعة لها ويصبح هذا الانسحاب ساريا بعد مضي 06 ستة اشهر من تاريخ ايداع الطرف الراغب في الانسحاب الاخطار محرر بهذا المضمون لدى مدير عام المنظمة ، وبصفة الية سوف تنعكس عملية الانسحاب على هذه الدولة بنزع كافة الامتيازات والمعاملات التفضيلية التي كان يحصل عليها بموجب العضوية في المنظمة كما انه تزول عليه كل الالتزامات اتجاه لدول الأعضاء بمجرد الانسحاب إلا أن المنظمة أعطت فرصة للدول الأعضاء في التشاور مع الدولة المنسحبة بغية الحفاظ على مصالحهم التي سوف تتأثر بعد عملية الخروج ن منظمة التجارة العالمية

- 6- **آليات العمل في منظمة التجارة العالمية :** تعتمد منظمة التجارة العالمية على مجموعة من الاليات في تسيير عملها سواء في اتخاذ القرار أو مراجعة الاتفاقيات أو فض المنازعات واعطت هذه الاليات نوع من الشفافية في عمل المنظمة عكس الاليات التي يعمل بها صندوق النقد الدولي أو البنك العالمي التي تلقى نقدا مستمرا خاصة من طرف الدول النامية هذا ما يسمح للمنظمة من ارساء وتثبيت معالم النظام التجاري العالمي الذي تهدف المنظمة من خلال القضاء على عدد كبير من الفقراء في الدول النامية ورغبة من واضعي اتفاقية مراكش لتأسيس منظمة دولية يراعى فيها إلى حد ما العالمية بانسواء كل الدول إليها من خلال الحفاظ النسبي على المصالح المختلفة لمختلف فئات الدول تم من ناحية اقرار مظاهر متعددة للمساواة الفعلية بين الدول قررت اتفاقية مراكش وملاحقها تبني مجموعة من النصوص يهدف محاولة تحقيق اوضاع تمثل نوعا من المساواة الفعلية فيما بين الدول اعضاء المنظمة

1. آلية اتخاذ القرارات داخل المنظمة :يتم صياغة القرارات داخل المنظمة عن طريق التوافق (إجماع الآراء)> إن التوافق يعد بمثابة صيغة جديدة للإجماع الذي يتحقق بصورة

ضمنية¹⁶⁹ فهذا الأسلوب يظهر في حالة عدم وجود اختلاف حول التعديلات أو الأفكار المطروحة داخل المنظمة ويتم اعتماد هذه القرارات دون الالتجاء إلى عملية التصويت بان النص المطروح لعملية التصويت يراعي مصالح كل الدول الأعضاء فهو يحقق مبدأ المساواة في النفع والمصلحة و تجنب الضرر والخسارة وعليه يحدث الاجماع أما في حالة غياب التوافق والتراضي عن قرار أو نص معين داخل المنظمة يتم اللجوء إلى التصويت على القرارات باعتباره العرف السائد وتمثل كل دولة بصورة واحدة وهذا يعني المساواة في حق وقوة التصويت > اذ يعد منح كل دول صوتا واحدا في المنظمة الدولية مظهرا للمساواة القانونية بين الدول <¹⁷⁰ وفي هذه الحالة نج أن منظمة التجارة تختلف ن صندوق النقد الدولي والبنك العالمي واذ المؤسسات المالية الدولية تستند في حق التصويت إلى قوة المساهمة المالية في هذه المنظمة وهذا ما لا تراعيه الدول في منظمة التجارة العالمية حيث لا تؤثر مساهمة الدولة في ميزانية المنظمة أو حتى درجة المساهمة التجارية الدولية ويحق لاي دولة عضو مهما كان حجمها تقترح التعديلات والمساهمة في إنشاء الاقتراحات بنفس مساهمة الدول لصناعية الكبرى وهذا ما اعطى نوع من العدالة وضمان استقرار مصالح الدول خاصة الدول الصغيرة والاخذة في النمو

2. اسلوب الاغلبية : يستخدم اسلوب الاغلبية عند البث في كافة القرارات التي يتخذها المؤتمر الوزاري والمجلس العام إلا في الحالات التي ينص فيها على خلاف ذلك وينقسم هذا الأسلوب إلى ثلاثة انواع هي :

أ- أغلبية الثلاثة أرباع¹⁷¹: ويعتبر هذا الأسلوب تطورا للنموذج التصويتي التقليدي في مختلف المنظمات الدولية والذي يكتفي بأغلبية الثلثين للبث في القرار ، حيث أن الصيغة الجديدة بأغلبية ثلاثة ارباع الاصوات تستدعي موافقة عدد اكبر من الأعضاء لتمرير القرارات يهدف الحفاظ على استقرار احكام الاتفاقيات وحسن سير اعمال المنظمة ويقتصر استخدام هذا الأسلوب على تفسير محدد للأحكام الاتفاقيات أو للموافقة على طلب الأعضاء الموقت من الالتزامات المقدمة من اي دولة عضو والذي سبق أن تمت الموافقة على عرضه على المؤتمر الوزاري يتوافق الآراء

¹⁶⁹ مصطفى سلامة حسين ، النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية في مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقية منظمة التجارة العالمية ، مرجع سبق ذكره ص100

¹⁷⁰ المصدر نفسه ص99

¹⁷¹ عبد الحميد عبد المطلب ، العولمة الاقتصادية 2006 مرجع سبق ذكره ص129

ب- أسلوب أغلبية الثلثين¹⁷² : ويقتصر هذا الأسلوب من التصويت في طار المنظمة على طلبيات تعديل أحكام الاتفاقيات الخاضعة لإشراف المنظمة باستثناء مجموعة محددة من الأحكام ثم النص على عدم جواز تعديلها إلا بموافقة كافة الدول الأعضاء ويسمى (القبول الايجابي) بمعنى أن تعلن كافة الدول الاعضاء عن موافقتها على تعديل وهذه المواد هي :

❖ المادة التاسعة من اتفاقية إنشاء المنظمة وهي المتعلقة بأسلوب التصويت واتخاذ القرارات

❖ المادة الأولى والثانية من اتفاقية الجات 1994 الخاصة بالمبادئ الأساسية

❖ المادة الثانية وبالتحديد الفقرة الأولى من اتفاقية تجارة الخدمات وهي المادة الخاصة بشروط الدولة الأولى بالرعاية

❖ المادة الرابعة من اتفاقية الملكية الفكرية التي تتعلق بنفس الشرط ويمكن تلخيص الية اتخاذ القرارات في منظمة التجارة الدولية كما هو موضح في الجدول ادناه :

قاعدة اتخاذ القرارات	نوع القضايا
قاعدة الإجماع	التعديلات المتعلقة بالمبادئ العامة كمبدأ عدم التمييز
قاعدة أغلبية ثلاثة أرباع	التفسيرات لمواد اتفاقيات منظمة التجارة العالمية والتخلي عن القواعد للأعضاء
قاعدة أغلبية الثلثين	في قرارات المتعلقة بالمسائل الأخرى غير تلك المتعلقة بالمبادئ العامة أو بإجراءات الانضمام
التوافق العام أو الاتفاق الجماعي	في المسائل التي لم يرد فيها نص على قاعدة اتخاذ القرارات

المصدر : خليل عليان عبد الرحيم مرجع سبق ذكره ص85

7- آلية فرض المنازعات التجارية :

يعد غياب نظام قانوني فعال لحل المنازعات في عهد الجات إحدى النقاط السلبية للاتفاقية كما أعطيت هذه الوظيفة فرصة للدول الكبرى في ممارسة مجموعة من الضغوط على الدول الأخرى من أجل تحقيق مصالحها ، تصل إلى حد فرض العقوبات الاقتصادية من هذه الدولة كما كان معمول به في الولايات المتحدة الأمريكية في قانون سوبر (301) ويرجع هذا الوضع إلى غياب نظام قانوني فعال لتسوية المنازعات يضع الضوابط و يرسى القواعد اللازمة لاتخاذ الإجراءات العقابية بأسلوب سليم يكفل مصالح كافة الاطراف المعنية محل النزاع وعلى هذا

¹⁷² خليل عليان عبد الرحيم مرجع سبق ذكره ص85

الأساس عملت المنظمة العالمية للتجارة بعد انشائها العمل جاهدة على بلورة وصياغة الية دقيقة وحازمة في فرض المنازعات التجارية التي تحدث بين الدول وما زاد من فعالية هذه الاليات المعتمدة من طرف المنظمة هو اسلوب العقاب أو أداة الردع التي ميزت المنظمة عن باقي المنظمات قبل هذا التاريخ وحتى الدول النامية من اجل حماية مصالحها وتضمن حيادتها وعادلتها واصبح نظام تسوية المنازعات في المنظمة العالمية للتجارة يعبر عن الراعي أو الحامي الجديد لتوجه النظام التجاري العالمي الجديد لأنه هو الذي يحفظ المصالح والحقوق للدول الأعضاء واحكام هذا الجهاز تضاف إلى اتفاقيات والتزامات جولة الاوروجواي ولا تنقص منها ويلاحظ أن القواعد الحاكمة لتسوية المنازعات في إطار المنظمة العالمية للتجارة تشمل ما يلي

173

- (1) الأحكام العامة التي تتضمن النطاق والتطبيق والإدارة
 - (2) المشاورات والمسااعي الحميدة والتوثيق
 - قانون سير(301) يقضي بفرض عقوبات اقتصادية ضد الدول التي لا تحترم حقوق الملكية
 - (3) إنشاء فريق التحكيم واختصاصاته وتكوينه ووظيفته وإجراءاته
 - (4) اجراءات تعدد الشكاوي وحق الأطراف الثالث في الانضمام إلى المفاوضات
 - (5) الاستئناف
 - (6) مراقبة تنفيذ التوصيات والقرارات وما يتضمن من التعويض وتعليق التنازلات وتعزيز النظام متعدد الأطراف
 - (7) بعض الإجراءات الخاصة بالدول النامية
- وعلى هذا الأساس فان جهاز فض المنازعات يستند في عمله إلى الطابع الإرضائي حيث لا يمكن أن يتدخل اي نزاع إلا برضا الاطراف المعنية وفي ضوء ذلك يشكل فرق التحكيم (لفض المنازعات)والمستشارين محلفين ومن خلال هذا العمل فهو يسعى إلى تحقيق التوافق الإيجابي بين الاطراف أو الوصول إلى الحلول الإيجابية التي ترضى كل الاطراف كما انه يشرف على تطبيق تلك الحلول التوصل إليها وفرض العقوبات اللازمة المقدره

جهاز السياسات التجارية

ويخص بعمل تقييم عام وشامل للعلاقات بين السياسات والممارسات من ناحية والنظام التجاري الدولي من ناحية أخرى يهدف هذا الجهاز إلى تحقيق أقصى درجات الشفافية في الممارسات التجارية وذلك من خلال توفير المعلومات الإحصائية والبيانات وبذلك فهو يعد الة لعرض شامل

¹⁷³ عبد الحميد عبد المطلب الجات وايات المنظمة العالمية للتجارة مرجع سبق ذكره ص 224

لتطورات البيئة التجارية الدولية في حالة تعارض بعض السياسات الوطنية مع مبادئ المنظمة العالمية للتجارة فإنها تعمل على مراجعة التشريعات الوطنية واللوائح والإجراءات التي تنظمها سواء في السلع أو الخدمات مما يعني المنظمة تعمل على مراقبة السياسات التجارية للدول الأعضاء بفضل المخترق الأول لهذا الجهاز حيث نجد تجاوزا كبيرا لهذه الدول في ممارسة حق فرض عقوبات من جانب واحد ضد صادرات الدول التي تضر بالمصالح الأمريكية مثلا ملحوظة : سوف نعالج اتفاقية التفاهم حول القواعد والإجراءات التي تحكم فض المنازعات وتقييم هذا الجهاز في عمله

كما ندد الدول المتقدمة تمارس سياسة الدعم للسلع الزراعية بل وتضع جملة من المعوقات في وجه صادرات الدول النامية من هذه السلع وهو ما يشكل تحدي واضح لسياسة التجارة للمنظمة العالمية للتجارة

الدرس الثاني : موقع الاقتصاديات النامية في الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة:

ورث منظمة التجارة العالمية إطارا تنظيميا لنظام التجاري الدولي المتمثل في اتفاقية الجات التي أصبحت ملزمة على كل دول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بعد 1994 إلا أن هذه الاتفاقية لم تعد وحدها لتنظم التجارة في السلع فبعد مفاوضات الاوروجواي تم إنشاء عدة اتفاقيات تهتم بتنظيم إطار النظام التجاري الدولي ، حيث تم اخضاع كل من السلع الزراعية والمنسوجات والملابس للقواعد التجارية متعددة الاطراف كما تطرقت جولة الاوروجواي إلى اتفاقية الوقاية واتفاقية الحواجز الفنية للتجارة واتفاقية مكافحة الاغراق واتفاقية الدعم والاجراءات التعويضية واتفاقية قواعد المنشأ وعليه فإننا نحاول توضيح وتحليل هذه الاتفاقيات ووضع اقتصاديات الدول النامية فيها مع ابراز أهمية هذه الاتفاقية في تحرير التجارة الدولية ومدى مساهمتها في عولمة التجارة و تنمية اقتصاديات الدول المشاركة في المنظمة العالمية للتجارة كما اننا سنحاول تقسيم هذه الاتفاقيات حسب اهميتها في تنظيم التجارة الدولية

استطاعت جولة الاوروجواي أن تعطي دفعت قوية لاتفاقية العامة لتعريفات والتجارة وذلك من خلال الأعمال التي قامت بها بمنظمة التجارة العالمية بعد انشائها في 1995 حيث قامت هذه المنظمة بتعبيد طريق تحرير التجارة السلعية وفتح الأسواق امامها وتمكنت المنظمة من طرح موضوع خفض التعريفة الجمركية على السلع الصناعية من جديد في 1997 رغم الرفض الصريح والفصيح من قبل الدول النامية في هذا الباب وهو ما اعطى دفعا لإزالة القيود التعريفية وخصوصا فيما يتعلق بتجارة السلع الصناعية بصفة نهائية تقريبا وادخال السلع الزراعية والمنسوجات والملابس سواء تعلق الأمر بالمعوقات التعريفية أو غير التعريفية و استطاعت المنظمة أن تحقق انجاز مهمة خاصة في تجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية وقضايا التجارة

المرتبطة بالاستثمار وبهذا الانجاز العظيم استطاعت أن تكفل مناخ تجاري عالمي يسوده الاندفاع نحو التحرر والنمو ونظام سياسي تجاري يركز على تعميق العلاقات التجارية العمل المشترك في ربط السياسات الاقتصادية والجارية وفق أهداف استمرار التدفقات المالية والاستثمارات الحقيقية للدول النامية وعلى قدر هذه الأهمية تعمل على تحليل النفاذ إلى الأسواق في السلع غير الزراعية ودراسة المعوقات غير التعريفية التي عملت المنظمة على ازالتها بالإضافة إلى المعوقات الفنية

1) النفاذ إلى الأسواق للسلع غير الزراعية وواقع الاقتصاديات النامية :

كان خفض مستويات التعريفات بالنسبة إلى الدول النامية في إطار جولة اوروجواي أكثر شمولاً وعمقا منه في الدول المتقدمة فبينما قامت الدول المتقدمة بخفض التعريفات الجمركية على السلع الصناعية من متوسط التعريفات الذي كان سائدا قبل جولة الاوروجواي وقدره 63% إلى 38% أي بمعدل خفض 40% فإن الدول النامية قامت بخفض التعريفات الجمركية بديها بنسب تفوق ذلك بكثير ليس اقل من أن مستوى الخفض بدا لديها من مستوى حماية أكثر ارتفاعا ووصل إلى أكثر من ثلاث اضعاف الخفض في الدول المتقدمة¹⁷⁴ ضف إلى ذلك زيادة مستويات الربط للسلع الصناعية بالدول النامية حيث زاد مستوى الربط التعريفات الجمركية في المتوسط 32% إلى 84% أي بنسبة 50% على الأقل بينما لم تزد نسب الربط لدى الدول المتقدمة بأكثر من 9% في المتوسط¹⁷⁵ وطبقا لهذا التخفيضات في التعريفات ومستويات الربط لسقف التعريفات عند الدول النامية فانه وجب على صادرات الدول النامية إلى الدول المتقدمة أن ترتفع وذلك نظرا إلى قيمة التراجع التي حصلت في مستوى الأسعار عكس الدول المتقدمة فان انخفاض في التعريفات لم يؤثر بنسبة في تراجع اسعار السلع ويرجع ذلك كون نسب الدول النامية في التعريفات كانت كبيرة وعكس الدول المتقدمة وهو يوحى "بوجود علاقة بين الخفض الجمركي ومعدل انخفاض السعر النهائي للسلعة حيث نجد أن خفض التعريفات الجمركية المرتفعة بنسب صغيرة يؤدي إلى خفض السعر النهائي وبالتالي تنمية الصادرات والتجارة بدرجة اكبر من خفض التعريفات المنخفضة اصلا بنسب كبيرة حيث نجد مثلا أن خفض التعريفات على الاخشاب والورق من 3.5% إلى 1.1% أي بنسبة خفض 69% يؤدي إلى خفض سعرها النهائي بنسبة 2.3 % فقط بينما خفض تعريفات الملابس والمنسوجات من 15.5% إلى 12.1% أي بنسبة 2.2% فقط يؤدي إلى خفض

¹⁷⁴ ماجدة شاهين مرجع سبق ذكره ص37

¹⁷⁵ المصدر نفسه ص37

السعر النهائي لهذه السلعة بنسبة 2.9% فالعبرة إذن ليست في مقدار الخفض في التعريفة بقدر ماهي في معدل التعريفة ذاتها قبل الخفض واثّر ذلك على السعر النهائي للمنتج¹⁷⁶ وبما أن نسب التعريفة الجمركية للدول النامية كانت عالية لأنها لم تكن تتنازل في الجولات السابقة للجأت أو بالأحرى لم تكن تدخل أصلا الدول النامية في المفاوضات وإنما كان تستفيد من مبدأ الدولة الأكثر رعاية وعلى هذا الأساس فإن "واردات الدول المتقدمة من الدول النامية في السلع الصناعية يقدر لها أن تزداد من نسبة 22% إلى 45%¹⁷⁷ إلا أن ذلك لم يحدث لأن ما قدمته الدول المتقدمة بخصوص نفاذ سلع الدول النامية من فترة انتقالية أدى إلى تراجع صادرات الدول النامية نتيجة إلى تطبيق التعريفة التصاعدية ومعناه ارتفاع التعريفة بشكل أكبر على السلع نصف المصنعة والمصنعة مقارنة بالتعرفة على السلع في حالتها الأولية وكان ذلك إلى غاية 2005 خسرت الدول النامية في مفاوضات نفاذ الأسواق في شقين الشق المالي نتاج الضغوط مارستها الدول المتقدمة على الدول النامية في مجال خفض التعريفة الجمركية حيث قدم الدول النامية توضيحات كبيرة نظرا لأهمية التعريفة كمصدر تمويلي يعتمد في ميزانيات تلك الدول والذي كان يصل في بعض الدول إلى أكثر من 50% من العوائد الكلية للميزانية مثل مدغشقر فاقت نسبة التعريفة 53% بينما اوغندا وصلت إلى ما يفوق 50% والجدول ادناه يوضح مدى مساهمة التعريفة الجمركية في الميزانية العامة للدولة

الجدول : نسبة الجمارك على الواردات

الدولة	النسبة %	الدولة	النسبة %
الجزائر	12.1	المغرب	18.8
بنجلادش	30.0	نيبال	30.9
بورندي	16.4	عمان	10.3
الكامرون	31.6	باكستان	15.4
الكونجو الديمقراطية	33.7	غينيا الجديدة	24.2
الكونجو	32.2	بارجواي	17.5
ساحل العاج	27.6	بيرو	10.5
جمهورية الرومانيك	44.1	الفلبين	19.6
إثيوبيا	26.3	سيراليون	49.8
غينيا	42.9	سريلانكا	27.4
الهند	24.1	سوازيلاند	54.7
إيران	14.4	سوريا	11.7
الأردن	20.4	تايلندا	12.3
لبنان	39.0	تونس	12.5
مدغشقر	53.5	اوغندا	50.3
موريشيوس	29.3	فنزويلا	12.1

المصدر : ماجدة شاهين مرجع سبق ذكره ص39

¹⁷⁶ عبد الحميد عبد المطلب ، مرجع سبق ذكره ص68-67

¹⁷⁷ خليل عليان عبد لرحيم مرجع سبق ذكره ص106

الشق الثاني الذي خسرتة الدول النامية في المفاوضات المنظمة العالمية للتجارة هو درجة نفاذ السلع إلى الدول المتقدمة نلاحظ أن الدول النامية ستظل تواجه قيود غير هينة على دخول صادراتها أسواق لدول الصناعية مقابل وصول الدول المتقدمة فيما بينها إلى الغاء متبادل فيما بينها للتعريفات (نهج صفر ، مقابل صفر) في قطاعات المواد الصيدلية ومعدات البناء والمعدات الطبية ينما في القطاعات التي تهتم صادرات الدول النامية فإنها تبقى القيم التعريفية والتعريفية التصاعدية حيث تصل إلى أكثر من ثلاثة إضعاف المتوسط العام للتعريفية

الجدول أدناه يوضح بعض النسبية المخططة في جولة الاوروجواي بالنسبة للدول الصناعية 1995 نسبة مئوية

جدول : متوسط الرسم الجمركي في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

مجموعات المنتجات	قبل الجولة %	بعد الجولة %	التخفيض %	التخفيض في الأسواق الاتحاد الأوروبي %
الخشب ولب الورق والأثاث والورق	3.5	1.1	69	67
المعادن	3.7	1.5	59	35
الآلات غير الكهربائية	4.8	2	58	61
الآلات الكهربائية	6.6	3.5	47	37
المنتجات الكيماوية	6.7	3.9	42	35
السماك والمنتجات السمكية	6.1	4.5	26	18
معدات النقل	7.5	5.8	23	10
المنسوجات والملابس	15.5	12.1	22	20
الجلود والمطاط والأحذية ولوازم السفر	8.9	7.3	18	23

المصدر محمد عبد الرشيد على مرجع سبق ذكره ص109

من خلال هذا الجدول يتضح لنا أن المنسوجات والملابس والجلود والمطاط والأحذية تعاني من نسب جمركية مرتفعة تفوق غالب الأحيان 10% كما أن الدول الصناعية تطبق تعريفية تصاعدية مع زيادة درجة التصنيع الأمر الذي يحد من زيادة صادرات الدول النامية ذات القيمة المضافة الأعلى إلى الدول المتقدمة هذا التناقض الصارخ في المصالح المكتسبة أدى إلى ظهور خلاف كبيرين الدول المتقدمة والنامية حول موضوع نفاذ السلع غير الزراعية إلى الأسواق وذلك منذ مؤتمر الأول للمنظمة العالمية للتجارة في سنغافورة

كما طرحت الدول النامية فكرة السلع التي تم استبعادها من اتفاقية التجارة في السلع الجات (1994) حيث نجد النفط يعامل كسلعة خاصة وذلك نتيجة الضغط الذي تفرضه الدول المتقدمة على الدول النامية فالولايات المتحدة تقوم بفرض ضريبة الكبد على المنتجات البترولية المصنعة

لتحديد تقلبات أسعار النفط وتضع الولايات المتحدة شروطا مفيدة على مستورداتها من البتروكيماويات من الدول النامية وذلك كإجراء مضاد لتسعر المشتقات البترولية في الدول النامية باقل من سعرها في السوق العالمية الاتحاد الأوربية بفرض رسوم جمركية على مستورداته من البتروكيماويات تراوح بين (16%) و (13%) بينما اليابان فان نسبة التعريفة تفوق ضعفين أو ثلاثة التي يفرضها الاتحاد الأوربية حيث وصلت إلى 20% و 33% حسب نوعية المنتج بالإضافة إلى القيود التعريفية التي يتفطن الدول المتقدمة في فرضها على السلع البترولية والكيماوية فانه يتعدى إلى القيود غير تعريفية للصناعات الكيماوية مثل سقف الكمية (نظام الحصص) والقيود السعرية وقاعدة القيمة المضافة ومكافحة الإغراق

هذه المعاملة أدت إلى تضرر الدول النامية من تحرير التجارة الخارجية لها الأمر الذي دفع بالدول النامية بان تتصدى لمحاولات الدول المتقدمة ادراج عملية التحرير في السلع غير الزراعية ضمن جولات جديدة واستمر هذا الصمود في مؤتمر سائل ومؤتمر الدوحة (2001) وطالب هذه الدول بإجراء دراسة عن اثر التخفيض الكبير والمتعجل الذي تم في جولة الاوروجواي على الصناعات المحلية والعمالة و في العديد من الدول النامية وذلك قبل الدخول في مفاوضات جديدة كما طالب الدول المتقدمة بمراجعة القيم التعريفية التي غالبا ما تفوق المتوسط العام لتعريفية في المنظمة والتي صبحت تشكل عائق نفاذ السلع ذات أهمية تصديرية بالنسبة للدول النامية واستطاعت الدول النامية أن تحقق انتصارا في مؤتمر الدوحة 2001 حيث نصت الفقرة (16) النفاذ إلى الأسواق للسلع غير الزراعية "على اشكال التعريفة الواجب خفضها أو ازلتها وهي القيم التعريفية والتعريفية التصاعدية والحواجز غير التعريفية خاصة على السلع ذات الاهتمام لتصديري للدول النامية¹⁷⁸ ولم تغفل في مفاوضاتها كذلك على التعريفة المرتفعة وان سبق الاعتراض عليها من طرف الدول المتقدمة عند المستويات السائدة للتعريفية في الدول النامية إلا أن الدول النامية استطاعت أن تحصل على إزالة الدولة الأولى بالرعاية والأخذ بمبدأ المعاملة الخاصة والتمييزية للدول النامية والأقل نمو بموجب الجزء الرابع من اتفاقية الجات 1994 ونص بيان الدوحة أن الدول النامية من حقها الحصول على التنازلات من الدول المتقدمة دون أن تفرض عليها تنازلات ماثلة في المقابل وبذلك تم البدء في التحضير للمفاوضات الجديدة الخاصة بتحرير التجارة في غير السلع الزراعية وفي مستهل 2002 تم إنشاء مجموعة جديدة تحت اشراف مجلس التجارة في السلع اطلق عليها مجموعة التفاوض حول النفاذ إلى الأسواق

للسلع غير الزراعية كانت تعمل الدول النامية في هذه المفاوضات إلى شمولية السلع والقطاعات التي تخضع للخفض عكس ما كان معمول به في جولات الجات وهو ما رفضته الدول المتقدمة واستمرت الخلافات حول بدائل خفض التعريفات ومدى شمولية هذه البدائل ومستويات المرونة المسموح بها للدول ومجموعات الدول المختلفة عند التطبيق بمعنى الاختيار بين أن يكون خفض وإزالة التعريفات التزاما على الدول الأعضاء جميعا وعلى ما لديها من خطوط إنتاجية في القطاع الواحد دون استثناء أو أن يترك للدولة قرار حرية المشاركة من عدمه مع تحديد خطوط الإنتاج التي ترغب في خفضها الأمر الذي أدى إلى طرح مشكلتين قبل مؤتمر كنكوث 2003 تمثل في مقدار الخفض في التعريفات وطبيعة الخفض والإزامي أو طوعي عمل رئيس مجموعة العمل في محاولة لتوفيق الآراء المتضاربة حيث نجد أن الدول النامية رفضت كليا فكرة خفض التعريفات نسبة إلى التعريفات السائدة كما اعترضت أن يكون الخفض على أساس خط سلمي واحد دون كل القطاعات من غير استثناء مع مراعات المعاملة الخاصة والتمييزية للدول النامية وان التحرير القطاعي يجب أن يكون على أساس طوعي غير إلزامي بالنسبة لها في هذا الإطار عمل رئيس المجموع على وضع مجموعة من العناصر للتوفيق بينها إلا أنها لقيت انتقادا مكثفا رغم أنها شكلت قاعدة المفاوضات في صفقة يوليو 2004 حيث نصت على

1. أن يتم خفض على أساس التعريفات المربوطة وليس الفعلية هو ما كان مطلبا أساسيا للدول النامية
2. الإلغاء القطاعي أي إلغاء التعريف الجمركية على جميع خطوط الإنتاج بالنسبة لقطاعات السلع والأسماك والسلع السمكية والجلود والسلع المصنعية وقطع غيار وأجزاء السيارات والأحجار والمعادن النفيسة والمنسوجات والملابس ، وأغلبها قطاعات ذات اهتمام تصديري للدول النامية والاقبل نمو على أن يتم إلغاء التعريفات على ثلاثة مراحل متساوية في المدة
3. منح الدول النامية فترة سماح اطول لخفض التعريفات والاحتفاظ بحد أقصى بنسبة 5% من خطوط الإنتاج غير مربوط
4. مساعدة الدول الاقل نمو على الاندماج بقدر اكبر في النظام التجاري مع دعم تنويع قاعدة الإنتاج لديها وتوسيع مجالات تصديرها رغم الرفض المسبق لهذا المقترح من طرف الدول النامية إلا أن الدول المتقدمة قدمته على أساس قاعدة عمل وليس ورقة للمفاوضات واصرت الدول النامية أن هذا المقترح ليعبر عن طموحاتها وإنما يتطلب مفاوضات إضافية حول لبدائل وكذا الموضوعات المتعلقة بالتعريفات غير المربوطة والمرونة الممنوحة للدول النامية والمشاركة القطاعية واجهة هذه الورقة صعوبات خاصة في الجانب التطبيقي كما نجد

ارتباطات التجارة في السلع الزراعية مع مجال نفاذ السلع غير زراعية تدلي بأهميتها على المفاوضات وتحديد اتجاهات تحرير التجارة بصفة عامة .

الدرس الثالث : العوائق غير التعريفية للتجارة وموقع الاقتصاديات النامية

1. قواعد المنشأ: عملت الدول المتقدمة على إزالة الإجراءات غير تعريفية من نظام التجاري العالمي وذلك بتحريم التعامل أو وصع هذه الإجراءات في نظام الجات باستثناء بعض الحالات المحدودة وفي مؤتمر الدوحة (2001) أمر المفاوضات على إزالة كافة العراقيل التي تقف في طريق النفاذ إلى الأسواق بالنسبة للسلع غير الزراعية ولكن واجهة الدول المتقدمة حالات من التحايل والالتفاف حول نظام الحصص المطبق على بعض السلع الزراعية والمنسوجات والملابس بالنسبة للدول النامية التي استطاعت ان تحقق نجاحا بل طفرة هائلة في تطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تركز على كثافة الي العاملة في الصناعات الغذائية أو المنسوجات والملابس وعليه فقد سعت هذه الدول إلى استغلال هذا النجاح والتصدير في مان الدول النامية الأخرى التي لم تحقق هذا الانجاح ، وعلى صعيد اخر نجد الدول المتقدمة فيما بينها كانت تتلاعب بقواعد المنشأ اي كانت عرضة لتغير حسب المصلحة الاقتصادية التي تقتضها المرحلة أو الدول المتعاملة كان ضعيف في نظم الجات حيث شارة إليه مادة واحدة بعنوان علامات المنشأ بين الأطراف المتعاقدة في الجولة السابعة من الجات (طوكيو) اغلقت نهائيا في مفاوضاتها قواعد المنشأ لأنها لم تكن تشكل مشكلة في التجارة الدولية بل لم تكن هناك اهتماما فعليا بقواع المنشأ في إطار عمل النظام التجاري العالمي طول خمسين سنة الماضية ولم تحصى باهتمام المفاوضات في النظام التجاري الدولي اي لا توجد قواعد متعددة الاطراف لتحديد المنشأ وإنما الأمر كان متروكا لاجتهادات الدول وفرض أكثر من قاعدة وفقا للأهداف التي كانت ترغب الدول في تحقيقها لصادراتها واراداتها من جرائها ولكن بعد الانفتاح الذي شهده العالم في التجارة الدولية أصبح قواعد المنشأ ضرورية تفرضها العولمة وخاصة العولمة الإنتاجية التي أدت إلى توزيع وتجزئة عملية الإنتاج على كامل المعمورة وتتمثل أهمية هذه القواعد في استخدام آليات السياسة التجارية الدولية من إجراءات الإغراق والرسوم التعويضية وإجراءات الوقاية والمنازعات التجارية كل هذه الآليات تستوجب أو تفرض ضرورة معرفة منشأ السلع المعدة لتصدير أو توريد وجاءت اتفاقية قواعد المنشأ في إطار جولة الاوروجواي والتي تعتبر أولى الاتفاقيات الدولية التي تدد المنشأ الوطني للسلع في إطار التجارة الدولية وتنص الاتفاقية >على أن لا تتضمن هذه القواعد بنودا من أنها إعاقة تحرير التجارة العالمية وان يتم التوصل مع بداية عام 1998 إلى برنامج منسق يهدف إلى جعل قواعد المنشأ موضوعية ومفهومة وشفافة

وصريحة وان ليس لها آثار ممتدة مشوهة للتجارة الدولية وان تدار قواعد المنشأ بالوب ثابت وموح وان تتمدد معايير متميزة¹⁷⁹ وقد اوردت الاتفاقية ثلاثة معايير يتم على أساسها تحديد منشأ السلعة

تغيير البند الجمركي: يعد معيارا هاما في تحديد المنشأ وهذا يعني أن انتقال من بند جمركي إلى آخر أو من بند جمركي رئيس إلى بند جمركي فرعي إلى آخر هي التي تحد منشأ السلعة الجديد **النسبية المئوية للقيمة المضافة**: نسبة القيمة المضافة لكافة تكاليف الإنتاج والمباشر وغير المباشر وغالبا ما تشترك وزارة الصناعة وغرفة التجارة والصناعة في تحديدها¹⁸⁰ العمليات المحددة: وتعني إجراءات عملية تحويل جوهرية في طبيعة السلعة مع ضرورة تجديد نوعية التحويل الحاصل التي تحدد منشأ السلعة ونلاحظ أن المؤتمرات الوزارية للمنظمة العالمية للتجارة لم تفصل في قواعد المنشأ بل اكتفت بحث المفاوضين بالتعجيل من انتهاء من برنامج الذي بدأ اعداده في 1996

قواعد المنشأ التفضيلية: هي تلك القواعد التي تمنحها الدولة لدولة أخرى عضو في المنظمة العالمية للتجارة على أساس تفصيلي وكثير استخدام هذه القواعد بين التكتلات الاقتصادية والمناطق الحرة وترتب على هذه العملية الأضرار بالقواعد التي تعتبرها الدول داخل التكتلات الاقتصادية تفضيلية إلى سكرتاريا منظمة التجارة العالمية حتى تحقق شروط الثقافة وان لا تشوه التجارة الدولية

2. التقييم الجمركي: منحت اتفاقية الجات ادارة الجمارك سلطات تقديرية واسعة للتأكد من صحة القيمة المعلنة للسلعة المستوردة بواسطة المستورد ومراجعتها ورفضها أن لزم الأمر و بناء عليه يكون للسلطات حرية كبيرة في تقدير الأسعار التي ترتئها مناسبة للسلع المستوردة ولن في جولة طوكيو عمدت الدول المتفاوضة إلى افراد التقييم الجمركي باتفاقية مستقلة التي تميزت بنوع من التشدد في تقيد حرية الجهاز الجمركي وهو متأثرا غصب الدول النامية لأنه في نظرها يعد ماسا بسادة الدولة كما انه يعد موردا مهما لها في تحقيق الموازنة العمة مما اجبر المفاوضين على جهل هذه الاتفاقية اختيارية حيث أنظمت إليها 23 دولة فقط ولكن في جولة الاوروجواي رات الدول المتقدمة أن سياسة التقييم الجمركي المعتمد تسمح للدول النامية من استغلال التعريف الجرافية لقيمة السلعة باعتبارها طريقة سهلة لتحقيق مستوى مرتفع من الإيرادات الجمركية للميزانية وحماية السلع الوطنية المطابقة والمماثلة والتأثر على نفاذ هذه السلع إلى أسواقها وهو ما تعتبره هذه الدول عائقا غير تعريفيا وهو ما

¹⁷⁹ خليل عليات عبد الرحيم مرجع سبق ذكره 127

¹⁸⁰ عادل المهدي مرجع سبق ذكره ص256

اجبرها على دعم المفاوضات في جولة الاوروجواي إلى صياغة اتفاقية التي لا تختلف على اتفاقية طوكيو كبيرا في تقييد التقييم الجمركي ولكنها استطاعت أن تجلب الدول النامية إلى هذه الاتفاقية حيث كانت تهدف اتفاقية الاوروجواي للتقييم الجمركي إلى الحيلولة دون استخدام التقييم الجمركي كإجراء مقيد للتجارة ومانع للنفاذ إلى الأسواق مع مراعات عدم التفرقة بين المصادر التي يتم استيراد السلعة أو مثليتها منها ، بل حرصت على وضع نظام موحد لتقييم السلع بما لا يترك العنان للسلطات الجمركية ويستند النظام الموحد اساسيا إلى القيمة الفعلية أو المستحقة للمعاملة التجارية التي تتم بين المصدر والمستورد وكذا تحديد الطرق البديلة التي يمكن للسلطات البديلة أن تستند عليها¹⁸¹ جاءت اتفاقية الأوروجواي لتحقيق التوازن بين مصلحة الدول المصدرة في النفاذ للأسواق ومصلحة الدول النامية من التلاعبات الملتوية في قيمة السلع المستوردة وهو ما يبينه الاتفاقية من احقية جهاز الجمارك في التشكيك الأسعار المقدمة ولكن يسمح للمستوردين بتقديم المستندات والمفردات لإدارة الجمارك لأقناعها بالأسعار المقدمة اذ ما اصررت الإدارة على شكوكها فعليها أن تطلب مزيد من المعلومات من المستوردين حوله كفاءة القيمة المعلنة للسلع المستوردة فاذا كان لدى الإدارة سبب مقبول للشك بالرغم من اية معلومة إضافية فمن المقدر انه لا يمكن تحديد قيمة الرسوم على البضائع المستوردة على أساس القيمة المعلنة¹⁸² ويكون ذلك وفق نصوص الاتفاقية حتى لا تفرض ضريبة جمركية إضافية على السلعة وتكون بذلك عائق في وجه التجارة الدولية والنفاذ إلى الأسواق العالمية وحرصا من منظمة التجارة على تحديد وضع الاتفاق أو التوازن بخصوص احتساب القيمة الجمركية ولقد حدد الاتفاقية الخاصة بتقييم الجمركي في مادتها الأولى انه بناء هذه القيمة على أساس السعر الفعلي للسلعة المستوردة مع اضافة المدفوعات التي اوردتها الاتفاقية في المادة الثامنة والتي تشمل العمولات والسمسرة والنقل والتأمين والتغليف والتعبئة وغيرها من التكاليف اللازمة لأغراض التصدير الى حين وصول السلعة إلى بلد المستورد وفي حالة تعذر تطبيق هذه الطريقة فان اتفاقية خبرة البلد أو ادارة الجمارك في خمسة طرق أخرى تضاف إلى الطريقة الأولى ويمكن تلخيص هذه البدائل في الجدول ادناه

الجدول : التقييم الجمركي وفقا للتطبيق المتتابع للبدائل الخمس

ترتيب	البدائل	أساس التقييم الجمركي	المواد
1	التقييم الأساسي البدائل	السعر الفعلي للسلعة المستوردة (يضاف إليه التكاليف المنصوص عليها في المادة الثامنة (النقل ، التأمين، تغليف ، تعبئة... إلخ)	المادة الأولى

¹⁸¹ ماجدة شاهين مرجع سبق ذكره ص51

¹⁸² عبد الحميد عبد المطلب الجات وآليات منظمة التجارة العالمية مرجع سبق ذكره ص76

	الأولى	
2	البديل الثاني	سعر السلعة المطابقة في بلد الاستيراد إقامة المشاورات المسبقة بين المستورد وإدارة الجمارك تكاليف المادة الثامنة مع الأخذ بعين الاعتبار الفوارق في التكلفة
3	البديل الثالث	سعر السلعة المماثلة في بلد الاستيراد ويتم بيعها في نفس التوقيت أو في توقيت مقارب بيع السلعة محل التقييم تكاليف المادة الثامنة مع الأخذ بعين الاعتبار الفوارق في التكلفة
4	البديل الرابع	طريقة القيمة الخصومة السعر الذي تباع به السلعة المستوردة المماثلة أو المطابقة لمشتري مستقبل في بلد الاستيراد بعد خصم تكاليف المادة الثامنة
5	البديل الخامس	طريقة القيمة المحتسبة تقدر تكاليف إنتاج السلعة المستوردة في التصدير مضاف إليها هامش الربح والمدفوعات المادة الثامنة
6	بديل الملاذ الأخير	قاعدة الملاذ الأخير في حالة الإخفاق في تحديد القيمة الجمركية وفقا لأي من البدايل الخمسة أعلاه فان تحديد القيمة الجمركية يتم على أساس أساليب معقولة تتفق والمبادئ والأحكام العامة للاتفاقية والمادة السابعة للجات 1994 والمعلومات المتاحة في بلد الاستيراد

المصدر : ماجدة شاهين مرجع سبق ذكره ص53-52

بناء على الاتفاق الذي توصلت إليه المنظمة العالمية للتجارة فإنها استطاعت أن تحدد مجال تحرك الدول النامية في مجال التقييم الجمركي ولكن استطاعت الدول النامية أن تفتك مجال لتكييف مع هذه الاتفاقية حدد ب5 سنوات من تاريخ تنفيذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية كما يمكن أن تمتد ب3 سنوات في حالة طلب الدولة العضو من المنظمة ذلك ولكن شريطة أن تكون قبل انقضاء 05 سنوات الأولى ويحق للدول النامية أن تطلب مساعدات فنية تسمح لها باستخدام مناهج التقييم المنصوص عليها في هذه الاتفاقية بهذا الانجاز استطاعت الدول المتقدمة أن تزيل إحدى العقبات التعريفية التي تقف في سبيل تحرير التجارة العالمية والنفوذ إلى الأسواق بل وصلت إلى تحقيق مبدأ الثقافية على أرض الواقع الذي يستطيع المصدر أو المستورد من التنبؤ بقيمة التقييم الجمركي على سلعة وبهذا يستطيع اتخاذ القرارات المناسبة لتصدير أو الاستيراد خروج التقييم الجمركي من الطرق الجرافية والسيطرة الأحادية إلى النظام الموحد المبني على أس وقواعد عالمية شفافة يؤدي إلى تسهيل المبادلات التجارية الدولية وتحقيق النمو الاقتصادي¹⁸³ ولكن الدول النامية لم تستفد من هذا الاتفاق إلا فترة السماح 5 سنوات التي يمكن أن تمتد ب3 سنوات تحدث إجراءات صارمة وعليه تعمل الدول النامية على توحيد المفاوضات الخاصة باستكمال الاتفاقية لتقييم الجمركي بما يحقق لها نوع من المصالح أو أخذ الوضعية المالية للدول النامية وكذا الصناعات الناشئة ودرجة قوة المنافسة في هذه الدول بما يسمح لها من تحقيق مفاوضات تهدف إلى جعل لتجارة في خدمة التنمية في هذه الدول لا العك

3. العوائق الفنية للتجارة وتجارة الدول النامية : بدأت المفاوضات الخاصة للعوائق الفنية للتجارة والدولية في جولة طوكيو وشملت كل المجالات الصناعية والزراعية مما أحست

¹⁸³ محمد عبيد محمود مرجع سبق ذكره ص624

الدول بوجود عوائق غير تعريفية في التجارة ممثلة بصفة اساسية في شروط ومتطلبات فنية في السلع المستوردة بصفة عامة وهو ما اثر سلبا على نمو التجارة الدولية فكانت اتفاقية طوكيو تحدد المواصفات الفنية والمعايير الخاصة التي يجب للمصدر أن يتمثل إليها وكذا دور الأجهزة الحكومية في التعامل مع هذه المواصفات حتى لا تشكل هذه المواصفات عائقا في وجه التجارة الدولية وجات مفاوضات جديدة في جولة الاوروجواي تهدف الى تكملة اتفاقية طوكيو حيث نصت على تحديد المواصفات الفنية اللازمة لتنفيذ السلع الزراعية إلى الأسواق ، تامينا لسلامة الاغذية وما يؤثر منها على صحة وحياة الإنسان والحيوان والنبات ولكن يبقى الهدف الرئيس من هذه الاتفاقية هو تحرير التجارة الخارجية للدول ويمكن الاختلاف بين اتفاقية العوائق الفنية لجولة طوكيو وجولة الاوروجواي في أن واحد اهتمت بالقواعد الفنية واجراءات التحقيق التي كانت تخص المنتج النهائي وحده بينما جولة الاوروجواي تم اضافة ذات العملة بطرق و مراحل الإنتاج حتى وان لم تكن تأثرها على المنتج النهائي كما نص اتفاقية طوكيو

استطاعت اتفاقية العوائق الفنية أن ترفع من جودة المنتج وذلك لما تفرضه من شروط الزامية من تحديد خصائص المنتج حجمه وشكله ووظيفته وادائه والتغليف المطلوب واثره على حياة الإنسان والحيوان وعلى البيئة وتكون هذه الشروط الزامية إجبارية على الدول كأن تعنون على علبة السجائر بأنها مضارة بالصحة وبعض الدول تحدد طول الاسماك التي يسمح بإصدارها حماية لها من الاقتراض .. الخ وهناك بعض المعايير الاختيارية في اتفاقية العوائق الفنية من طرق الإنتاج المستعملة التي من شأنها أن تؤثر على خصائص المنتج وفي الجانب الاخر تلزم الحكومات أو اجهزة المراقبة المختصة في المعايير الفنية أن لا تستعمل هذه المواصفات كأداة لعرقلة التجارة الدولية وتفرض عليها مجموعة من المبادئ والتي تنتمي في مجملها إلى مبادئ النظام التجاري الدولي وهي:

عدم التمييز والمعاملة الوطنية : تحتم هذه الاتفاقية على الأجهزة الحكومية في عملها عدم المفاضلة أو التمييز بين السلع المستوردة والسلع الوطنية في اخضاعها إلى الشروط المعايير الفنية

ألا تكون أكثر تقييدا : عدم استعمال الدول والاجهزة المختصة معايير المواصفات كحجة لتقييد التجارة أو عدم المبالغة في وضع المواصفات حتى لا تشكل عائق في طريق نمو التجارة الدولية **المواءمة والاتساق**: وتعني توحيد معايير المواصفات بين السلع الجنييس (من نفس النوع) وتوحيد المواصفات الفنية على أساس التوصيات وراشدات المنظمات الدولية حتى لا نترك الباب مفتوح للاجتهادات الدول واثاحة الفرصة لاستعمال هذه المواصفات كأداة من شأنها أن تشكل

عائق في طريق التبادلات التجارية والحد من تطورها رغم هذا المبدأ في الاتفاقية إلى أننا تلاحظ اختلاف في مستويات اللوائح الفنية المعتمدة بين الدول وهو ما يضيف نوعاً من الضبابية ويؤثر على انسياب التجارة العالمية خاصة وقد أصبحت آلاف المعايير الدولية تشمل المواصفات الفنية لمختلف المنتجات الصناعية

التكافؤ والاعتراف المتبادل: الوصول إلى توحيد المواصفات وفق منظور دولي وتطبيق كل الدول هذه المواصفات امر مهم ومحبذ يساعد على توريد طريقة العمل ويضيف نوع من الشفافية وبدد من تدخل الدولة في عرقلة التجارة الدولية ولكن الامر جد صعب نظراً لوجود اختلاف في مستوى الإمكانيات بين الدول والاجراءات الخاصة بهيئة الفنية قد تتطلب سنوات وعلى هذا الأساس وضعت اتفاقية الموصفات الفنية مبدأ التكافؤ والاعتراف المتبادل بين الدول الأعضاء بالموصفات الفنية والمعايير واجراءات تقييم المطابقة الوطنية بعضها البعض من شأنه أن يغلب على العوائق الفنية للتجارة الدولية حتى وان كانت بعض الخلافات البسيطة في المواصفات الوطنية بين هذه الدول ولكن يمكن تحقيق أهداف التي تتبعها الدولة بالشكل المناسب وهو الأمر الذي يؤدي إلى إزالة العوائق الفنية من التجارة الدولية وهي كمرحلة انتقالية لتوحيد المواصفات والمعايير الفنية على المستوى الدولي

مبدأ الشفافية: يجبر الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية العمل على شفافية اللوائح الفنية والمعايير المعتمدة من طرف كل الدول الأعضاء وتحتم عليها وضع مكاتب استعلامات بالمعايير والمواصفات الفنية وتعمل هذه الدول على ربط المكاتب بسكرتارية المنظمة العالمية للتجارة حتى تكون كل الدول الأعضاء على دراية بكل الإجراءات والمعايير الفنية التي تعتمد عليها الدولة

الدول النامية والمعايير الفنية في التجارة الدولية العالمية: حظيت الدول النامية باهتمام بالغ في اتفاقية العوائق الفنية وذلك بتخصيصها مادتي الاحدى عشر والاننا عشر التي تطلب من الدول الأعضاء "أن تقدم كل المساعدات الفنية لهيئاتها الخاصة بالتوحيد القيادي وتشجيعها على اعداد اللوائح الفنية المناسبة واللازمة كما تستوجب المادة الاحدى عشر أيضاً مساعدة الدول النامية بصفة اساسية في اقامة اجهزة تقييم مطابقة للمعايير المعتمدة وسواء ا وتقييم المساعدة الفنية فيما يتعلق بالخطوات التي يجب اتخاذها بواسطة منجي الدول الأعضاء إذا ما رغبوا في النفاذ إلى النظم تقييم المطابقة للدول المستوردة¹⁸⁴ كما تقدم المساعدة الفنية إلى المؤسسات وشركات في الدول النامية خاصة الصغيرة والمتوسطة الحجم وذلك من اجل تحقيق إنتاج وفقاً للمتطلبات الفنية للدول المستوردة ما يسمح لها النفاذ إلى الأسواق هذه الدول واخصت هذه الاتفاقية الدول النامية بمعاملة خاصة وتمييزية بمراعات ظروفها الاقتصادية والمالية والتكنولوجية من اجل تقديم يد

¹⁸⁴ ماجدة شاهين مرجع سبق ذكره ص61

المساعدة المالية والنية التي تسمح بإعداد معايير فنية ورق تقييم المطابقة تتماشى والمتطلبات الدولية كما أنها تسمح لها بالمحافظة على خصوصيات الإنتاج الوطني التي يكون غالبا لا يوافق الشروط الدولية وهو ما نجد الدول النامية مجبرة على اتباع المعايير والمواصفات الدولية نتيجة لظروف الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية وعلى هذا الأساس اخذت هذه الاتفاقية في فقرتها الرابعة من المادة الاثنتي عشر أن الدول النامية قد تعتمد بعض اللوائح الفنية والمقاييس واجراءات التقييم المطابقة بهدف المحافظة على التكنولوجيا الوطنية واساليب الإنتاج التي تتوافق مع احتياجاتها التنموية والتجارية¹⁸⁵ كما تدعو الاتفاقية إلى مراعات المشكلات الخاصة بالدول النامية في نظام التجارة الدولية من خلال تمييزها في الأجهزة الخاصة بوضع المعايير الدولية بما يسمح بمساعدتها في تنظيم انشطتها وفق معايير خاصة بمنتجات هذه الدول التي تحضي بميزة نسبية واهمية تصديرية في النفاذ إلى الأسواق العالمية كما تراعي الاحتياجات التنموية للمؤسسات والدول خاصة في مرحلة البناء التكنولوجي التي تقرأها والتي قد تؤثر على الوفاء بالتزاماتها في المعايير المواصفات الدولية إلا أنها واجهت هذه المعاملة "تميز للدول النامية تحدي ادماج الاعتبار البيئية ضمن المعايير الدولية لمنظمة التجارة العالمية التي تدخل ضمن المعايير الفنية الاختيارية في نطاق الاتفاقية الفنية للمواصفات جاءت هذه +العنونة البيئية من الدول المتقدمة كإحدى القيود التعريفية على نفاذ السلع للأسواق فهي تعلم أن المعايير البيئية تؤثر في مستوى التكلفة وشروط المنافسة في الأسواق حتى ولو كانت لا تدخل في تركيبة المنتج النهائي والالتزام بها امر اختياري لان في حالة عدم الالتزام بها يؤدي إلى لبعاد المستهلكين عنها وهو ما يشكل عائق فنيا يؤثر على نفاذ السلع في الأسواق ونمو تجارة الدول النامية الأمر الذي أدى بالدول النامية إلى رفض إدخال المعايير التي تخص طرق وعمليات الإنتاج غير المتصلة بالمنتج النهائي في نطاق الحواجز الفنية للتجارة على الاطلاق وذلك لقطع الطريق امام الدول النامية لإدخال شروط البيئة من هذا الباب لان تأثيرها سلبي على تجارة الدول النامية كما تخشى الدول النامية من اعطاء الفرصة لإدخال المعايير الاجتماعية مثل العمالة الاطفال وحقوق الإنسان وجعلها جزء من عملية الإنتاج وعليه تدخل في الشروط الفنية للتجارة وتتخوف الدول النامية من استعمال المعونة البيئية رغم أنها اختيارية من طرف الدول المتقدمة كأداة لتعسف في التجارة الدولية وإخراجها من اتفاقية العوائق الفنية بينما تعمل المنظمة على دراسة العنونة البيئية وتحديد المبادئ التي تعتمد عليها حتى لا تؤثر سلبا على التجارة الدولية وفق هذا المنظور عمدت الدول النامية إلى الدخول في المفاوضات بعقل متفتح تعمل على تدعيم فكرة فصل العنونة

¹⁸⁵ المصدر نفسه ص 61

البيئية على الحواجز الفنية وتوجيه المفاوضات لصالحها مع موازنة الإجابات والسلبيات التي تواجهها

المناقشات الثانية للمعايير (1999-2001) لم تسفر على اجتماع الآراء حول تعريف موحد للعوائق الفنية ولكنها تبنيه مجموعة من المبادئ الأساسية يتم مراعاتها عند اعداد المعايير الفنية نوجها فيما يلي :

1. الثقافة : كان موجود قبل المناقشة الثانية الذي يسمح بإخطار المعلومات حول مشاريع وبرامج اعداد المعايير المختلفة لدول الأعضاء في المنظمة
2. فتح العسوية : فتح عسوية اجهزة المعايير الدولية للجميع وبشكل غير تمييزي
3. عدم الانحياز وتوافق الآراء : ضرورة اتاحة الفرصة لجميع الأجهزة المعنية بالدول الأعضاء للمشاركة في اعداد وتطوير المعايير الدولية بحيث لا ترجح مصالح دولة على أخرى وعلى أساس العمل بقاعدة توافق الآراء
4. فعالية ومنافسة المعايير : أهمية لاستجابة المعايير الدولية لمتطلبات السوق وكذا للتطورات التكنولوجية في الدول الأعضاء مع مراعات إلا تؤثر سلبا على المنافسة الدولية من خلال المفاضلة بين خصائص منتج على اخر
5. عدم تناقض المعايير مع بعضها البعض : أهمية تجنب ازدواجية المعايير أو تطابقها الأمر الذي يستلزم التعاون والتنسيق الوثيق بين مختلف المنظمات الدولية لدفع المعايير
6. الاعتبارات التنموية : يجب وضع خطوات فعلية وملموسة لإشراك الدول النامية في اعداد وتطبيق المعايير الفنية من خلال بناء قدرات تلك الدول وتقديم المساعدات الفنية في نطاق منظمات المعايير الدولية وفق هذه المبادئ عملت الدول النامية على احترام المعايير الفنية ولكن دون محاولة تعديلها أو ضافة التزامات جديدة عليها أو إضافة ملحق جديد من شأنه أن يوسع هذه المعايير إلى طرق عمليات الإنتاج والمعايير الاجتماعية من عمالة لأطفال وحقوق الإنسان أو العنونة البيئية والتي تؤثر على خصائص المنتج النهائي وعلى هذا الأساس فان الدول النامية تعمل دوما على التصدي لهذه لمحاولات التي تقوم بها الدول المتقدمة حتى وان كانت معايير اختيارية لأنها تؤثر بصفة مباشرة وسلبية كبيرة على انسياب السلع في التجارة الدولية ونفاذ داخل أسواق الدول المتقدمة وهو ما يؤثر على السياسة التنموية للدول النامية

المراجع

- 1- لبيب شقير تاريخ الفكر الاقتصادي ، دار النهضة مصر للطباعة والنشر الطبعة الاولى السنة غير موجودة
- 2- مدحت القرشي ، تطور الفكر الاقتصادي دار وائل للنشر الطبعة الاولى 2008
- 3- أنيس حسن يحي ، تاريخ الفكر الاقتصادي قبل ادم سميث ، المجتمع الثقافي أبوظبي ، الطبعة الاولى 2003
- 4- اسماعيل سفر ، عارف دليلة ، تاريخ الفكر الاقتصادي ، منشورات جامعة دمشق الطبعة الأولى
- 5- فريدرك م شرر ، نظرة جديدة الى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار والتكنولوجيا ، تعريب أو عمشة مكتبة العبيكان الطبعة الاولى
- 6- وديع شرايحة، دراسات في التنمية الاقتصادية، دار كتابكم ، الطبعة الاولى 1987
- 7- حمدي زهوان التنمية الاقتصادية ن الفكر الاقتصادي ، التحليل الاقتصادي مكتبة عين شمس
- 8- الطبعة الاولى 1988 ص102 عارف دليلة ، الانظمة الاقتصادية المقارنة ، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية 1975 الطبعة الأولى حلب سوريا
- 9- ماجد بطح، تاريخ النظريات الاقتصادية، دار دمشق للطباعة والنشر ط1 1988
- 10- محمد على الليثي التنمية الاقتصادية ، دار الجامعة المصرية ط1 1979،
- 11- فليح حسن خلف ، التنمية الاقتصادية ،وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجامعة المستنصرية ط1 1986
- 12- محمد على الليثي ، التنمية الاقتصادية ، دار الجامعة المصرية ط1 1974
- 13- مهدي على الوحيد ، هلال ادريس مجيد ، مقدمة في التنمية والتخطيط ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي هيئة المعاهد الفنية ، معهد الادارة ، الرصافة ط1
- 14- محمد مدحت مصطفى، شهيد عبد الطاهر احمد ، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية
- 15- عبد الرحمان يسرى أحمد محاضرات في التنمية الاقتصادية والتخطيط دار النهضة العربية ط1 1987
- 16- عبد الحميد محمد القاضي ، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي دار الجامعة المصرية ، ط الاولى 1982
- 17- فليح حسن خلف ، التنمية والتخطيط الاقتصادي ، علم الكتب الحديث ط1 عمان 2006
- 18- مشيل تودارو ، التنمية الاقتصادية ، تعريب محمود حسني ، محمود حامد ومحمود عبد الرزاق ، ط1 دار المريخ الرياض ،
- 19- محمود حسن الوادعي ، احمد عارف ، العساف ، التخطيط والتنمية الاقتصادية دار الميسيرة للنشر والتوزيع والطباعة طبعة الأولى
- 20- محمد صفوت قابل ، منظمة التجارة الدولية دار الجامعة الطبعة الأولى الاسكندرية 2008
- 21- سمير محمد عبد العزيز ، التجارة العالمية والوثيقة الختامية بين انتهاء الجات وقيام منظمة التجارة العالمية المكتب العربي الحديث الطبعة الأولى الاسكندرية 2006
- 22- خليل غليان عبد الحليم ، الاقتصاديات النامية في ظل منظمة التجارة العالمية التطبيق على حالة المملكة العربية السعودية الفرص والتحديات ، مركز البحوث العربية السعودية 2009

- 23- فاروق العربي عولمة المبادلات مسار واثار ، دار الكتاب العربي ، الطبعة الأولى
الجزائر 2006
- 24- عبد الحميد عبد المطلب الجات وآليات منظمة التجارة العالمية من أوروغواي لسياتل
وحتى الدوحة دار الجامعة الطبعة الأولى القاهرة 2005
- 25- محمد صفوة قابل ، منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية ، دار الجامعة
الاسكندرية الطبعة الأولى 2008
- 26- ماجدة شاهين ، منظمة التجارة العالمية تقييم الاتفاقيات وتحديات التطبيق ، الاهرام
الاقتصادي العدد 225 الطبعة الأولى 2006
- 27- سعيد التجار ، الجوانب القانونية والاقتصادية لمبادئ الجات ومنظمة التجارة العالمية في
مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، غرفة التجارة
والصناعة ، دبي المجلد الأول الطبعة الأولى 2004
- 28- سامي عفيفي حاتم ، خصائص نظام أوروغواي ، مراكز تجاري متعدد الاطراف في
مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، غرفة التجارة
والصناعة ، دبي المجلد الأول الطبعة الأولى 2004
- 29- سعيد سويدي النصيبي ، منظمة التجارة العالمية الأهداف والمبادئ وشروط الانضمام
تجربة دول مجلس التعاون الخليجي
- 30- نادية اميم محمد علي ، الية اتخاذ القرار بمنظمة التجارة العالمية في مؤتمر الجوانب
القانونية والاقتصادية لاتفاقية المنظمة التجارة
- 31- عادل أحمد حشيش ، العلاقات الاقتصادية الدولية دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع
الطبعة الأولى الاسكندرية 2000